

مفهوم الرجولة:

نتائج من

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين
الجنسين - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فلسطين

مفهوم الرجولة:

نتائج من

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين
الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فلسطين

معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت
برومونديو - الولايات المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

2017

مؤلفو البحث:

(أيلين كتاب) *مديرة معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت (وبرايان هيلمان) مسؤول البحوث، بروموندو-الولايات المتحدة
*مساعدة فريق البحث الذي يضم: نداء أبو عواد، لينا معاري، أميرة سلمي.

يتقدّم المؤلفون والباحثون بجزيل الشكر لمساعدتي البحث سمر قسيس وعرفات البرغوثي، وكذلك طلاب مساق البحث الكيفي في معهد دراسات المرأة. وتتقدّم أيضاً بالشكر والامتنان إلى كل من: أيمن عبد المجيد رزق الله من مركز دراسات التنمية والذي أشرف على تدريب جامعي البيانات وإتمام المسح، وكذلك تانيا قسيس من معهد دراسات المرأة والتي أشرفت على التنسيق الإداري والمالي، وسوسن وادي من معهد دراسات المرأة، حيث قدّمت الدعم الفني.

شكر وتقدير

معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

- أيلين كتاب، أستاذ مشارك في علم الاجتماع، مديرة معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت
- نداء أبو عواد، أستاذ مساعد في الدراسات العربية والدراسات الإسلامية، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت
- لينا ميعاري، أستاذ مساعد في الأنثروبولوجيا، قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية، جامعة بيرزيت
- أميرة سلمى، أستاذ مساعد في البلاغة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت
- تانيا قسيس، منسقة إدارية ومالية، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت
- أمين عبد المجيد رزق الله، منسق وحدة المسح، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت
- سوسن وادي، الدعم الفني، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت

فريق بروموندو

- جاري باركر، رئيس ورئيس تنفيذي، بروموندو-الولايات المتحدة
- شيرين الفكي، بروموندو-الولايات المتحدة
- برايان هيلمان، مسؤول البحوث، بروموندو-الولايات المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- لينا كارلسون، مديرة برنامج رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي في الدول العربية
- هديل عبده، منسقة برنامج رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين، مكتب الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين
- سابين ماخيل، الممثلة الخاصة السابقة، مكتب الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين
- آنا لوكاتيللا، اختصاصية حماية المرأة، موظفة سابقة، مكتب الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين
- رشا طزومي، مساعدة برنامج رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين، مكتب الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين.

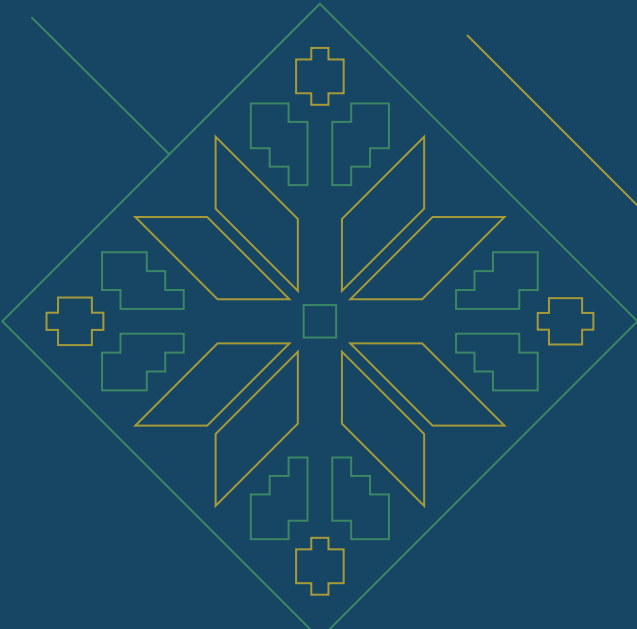
قائمة المحتويات

4	1. الفصل الأول: دراسة الرجال، والرجولة، والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5	1.1 خلفية عن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7	1.2 حول الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين
8	1.3 تطبيق استبيان الدراسة الاستقصائية وتصميم المسح
10	2. الفصل الثاني: منهجية البحث
11	1.1 لمحة عامة
11	1.2 تفاصيل الدراسة الاستقصائية
13	1.3 بناء المتغيرات الرئيسية
15	الاستنتاجات الرئيسية
17	من الأشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة الاستقصائية
20	3. الفصل الثالث: مقدّمة
24	4. الفصل الرابع: المواقف تجاه المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة
25	1.1 الرجال والنساء: الأدوار والحقوق
28	1.2 الرجال، والنساء، والعمل
29	1.3 المرأة في الحياة العامة
32	1.4 المساواة بين الجنسين والقانون
36	5. الفصل الخامس: الطفولة والمراهقة
37	1.1 أدوار وحقوق النوع الاجتماعي خلال الطفولة
37	1.2 العمل المنزلي وصنع القرار الأسري خلال الطفولة والمراهقة
39	1.3 تجارب سلبية في مرحلة الطفولة
42	6. الفصل السادس: النوع الاجتماعي وديناميكيات العلاقة في سن الرشد
43	1.1 الصحة والثروة
44	1.2 الزواج والطلاق
48	1.3 العمل المنزلي وصنع القرار الأسري
55	1.4 الأبوة
60	1.5 العنف السياسي، والمواقف حول النوع الاجتماعي، والعلاقات الأسرية
64	1.6 العنف المبني على النوع الاجتماعي
70	7. الفصل السابع: الاستنتاجات
72	8. الفصل الثامن: التوصيات
76	إضاءة على المنظمات غير الحكومية: معاً من أجل التغيير



الفصل الأول

دراسة الرجال، والرجولة، والمساواة
بين الجنسين في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا



يعرض هذا التقرير نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين في فلسطين والتي أجريت في أربعة بلدان هي: مصر ولبنان والمغرب وفلسطين.

1.1 - خلفية عن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً في مجال السياسات وعلى مستوى المجتمع المدني تجاه حقوق وظروف النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع ذلك، كان هناك تدنٍ ملحوظ في مستوى الأبحاث حول مواقف الرجال وممارساتهم من حيث علاقاتهم مع الشركاء ووجهات نظرهم بشأن المساواة بين الجنسين.¹ وكما يتضح في هذه الدراسة وغيرها من الدراسات، فإن الرجال كثيراً ما يتحكمون في صنع القرارات المنزلية، والحياة اليومية للنساء والفتيات، وكذلك مجالات السياسة والقيادة، ولا يزال القليل نسبياً ما هو معروف بشكلٍ ممنهج حول كيفية إدراك الرجال لمواقفهم وممارساتهم بشأن هذه المسائل.

وقد تم تصميم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتنفيذها للمساعدة في سد هذه الفجوة المعرفية. على وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسئلة التالية: أين يقع الرجال من حيث المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ كيف يتفاعل الرجال من جميع الأعمار، والرجال الأصغر سناً مقارنة بالرجال الأكبر سناً، مع الجهود التدريجية والكبيرة لتحسين واقع النساء والفتيات في المنطقة؟ كيف تتأثر الأفكار المتعلقة بالرجولة بالضغوط السياسية والاقتصادية، وبآثار الربيع العربي؟ باختصار، ماذا يعني أن تكون رجلاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2017 وما بعده؟

شهدت مكانة المرأة تقدماً كبيراً وملحوظاً في معظم أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقدين الماضيين، لا سيما بعد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في العام 1995. كما شهدت المؤشرات الصحية هي الأخرى تحسناً ملحوظاً في كثير من البلدان، بما في ذلك العمر المتوقع للنساء ووفيات الأمهات (فضلاً عن وفيات الأطفال دون سن الخامسة). وقد ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث بشكلٍ كبير، وفي بعض أنحاء المنطقة تجاوزت النساء الآن الرجال على مستوى الالتحاق والأداء في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.² وقد صادقت الغالبية العظمى من بلدان المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما ازدادت مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي المشاركة الانتخابية والحكم في عدة بلدان منذ انطلاق الثورات العربية.

غير أن هذه المكاسب وغيرها المثل تقابلها عقبات ومعوقات هائلة. فعلى المتوسط الإقليمي لم تتجاوز مشاركة المرأة في القوى العاملة (بشكل أساسي العمل في القطاع الرسمي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة 25 في المئة بعد، وهي نسبة من بين أدنى المعدلات في الجنوب العالمي.³ كما وتتقاضى النساء العائلات بأجر أجوراً أدنى بكثير من نظرائهن الرجال، إلى جانب تدني مستوى حصولهن على الشبكات والموارد المالية بشكلٍ ملحوظ. ولا تزال النساء من الفئات الريفية والفقيرة والمهمشة ومن المهاجرين يعانون من قلّة المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات والمؤسسات. وفي حين أكدت كافة دساتير المنطقة على المساواة بين الجنسين، فإن مختلف القوانين النظرية والعملية في معظم البلدان تعطي الرجل مزيداً من الحقوق والحريات أكثر من المرأة، وهو موقف ينعكس في تحفظات العديد من البلدان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى التفسيرات المحافظة للشريعة.⁴ وتظهر استطلاعات الرأي أن كلا الجنسين يحملان آراءً أبوية بشأن أدوار المرأة وقدراتها «المشروعة».⁵ ولا يزال العنف المبني على النوع الاجتماعي منتشرًا على نطاق واسع، حيث تكشف البحوث عن معدلات كبيرة ومتزايدة من التحرش الجنسي في الأماكن العامة وأماكن العمل والمدارس، بالإضافة إلى ارتفاع معدل انتشار العنف المنزلي والعنف ضد الشريك الحميم. إن الآثار المستمرة للنزاعات المسلحة في أجزاء مختلفة من المنطقة وما يترتب عليها من هجرات تزيد من تعرّض رفاة المرأة للخطر.

1 بالنسبة لتعاريف الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومختلف المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي الواردة في هذا التقرير أيضاً، راجع هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). (2014). تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البرمجة الإنمائية. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

2 البنك الدولي. (2008). الطريق غير المستخدمة: إصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

3 جونج، وآخرون. (2016). ضد الرياح والمد والجزر: استعراض حالة المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية بعد 20 عاماً من اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. نيويورك: مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

4 تحتفظ بعض الدول العربية على العديد من أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن بينها المادة 2 (بشأن التمييز ضد المرأة). المادة 9 (حقوق الجنسية)؛ المادة 15 (المساواة في القانون)؛ المادة 16 (المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية).

5 مسح القيم العالمية. (2010-2014). الموجة 6: الرزمة الرسمية، العدد 20150418. مدريد: جمعية مسح القيم العالمية.

في ضوء هذه الحقائق، لا تزال علاقات النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوعاً للنقاش المحترم، لا سيما في ظل الاضطرابات والصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة. غير أن النوع الاجتماعي، وكما هو معروف تقليدياً في المنطقة، يتسم ببعض الملامح النسوية الواضحة. فالأغلبية الساحقة من البحوث الأكاديمية والسياسات والبرامج الحكومية وتدخلات المجتمع المدني تركز جميعها على المرأة. وقد بحثت القليل من الدراسات في وجهات نظر الرجال نحو المساواة بين الجنسين، وكيف تتأثر منظوراتهم حول النوع الاجتماعي بالنزاعات والاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، وما هي السبل الممكنة المؤدية إلى المواقف والممارسات المنصفة حول النوع الاجتماعي بالنسبة للرجال في السياق الحالي للمنطقة. كما ويوجد القليل فقط من البيانات حول أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على وجهة نظر الرجال تجاه مكانتهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وحول كيفية تشكيل هذه القوى لهويات الرجال وعلاقاتهم مع الآخرين، وعن كيفية اختلاف هذه القضايا بين الأجيال. وتؤثر هذه المواقف والممارسات تأثيراً مباشراً على حياة ورفاه النساء والفتيات، كما يتضح من المعدلات الكبيرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، من بين تحديات أخرى.

إن فهم الرجولة وآراء الرجال بشأن المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب أيضاً الاهتمام بالحقائق الخاصة بالرجال فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي على وجه الخصوص. وتعد معدلات البطالة بين الشباب⁶ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث تزيد النسبة عن 20 في المئة بالنسبة للشباب في العديد من البلدان، وتزيد بشكل أكبر في أوساط الشباب.⁷ وبالنسبة للشباب في المنطقة، فإن الضغط الاجتماعي لتحقيق نموذج «المعيل» للرجال هو مصدر دائم للتوتر. وفي منطقة يعتبر فيها عمل الرجل شرطاً مسبقاً للزواج في كثير من الأحيان، كثيراً ما يُنظر إلى البطالة والفقر على أنهما منافيان للرجولة. وعلى الرغم من أن بعض النساء هن معيلات لأسرهن - معظمهن من خلال العمل في القطاع غير الرسمي - فإن الكثيرات ولا سيما الشباب يفترقن إلى فرص العمل في القطاع الرسمي، مما يسهم في تقييد حركتهن البدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد وجدت دراسات عديدة، بما في ذلك دراسات استقصائية وطنية، إحباطاً واسعاً، وتهميشاً، وانفصالاً عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يؤثر بشكل عميق على الشبان والشابات على حد سواء.⁸

هذا وتؤدي الصراعات المستمرة ونتائجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى خلق تحديات بارزة لفئات معينة من الرجال ولعلاقات النوع الاجتماعي. وتشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موطناً لنحو نصف المشردين داخلياً في العالم في 57.5 في المئة من مجموع اللاجئين في العالم.⁹ ويشمل ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم نتيجة واحد من أطول حالات الاحتلال في التاريخ الحديث. بين عامي 2000 و 2015، ارتفع عدد النزاعات المسلحة والأزمات العنيفة في المنطقة ككل من أربع إلى 11 نزاعاً وأزمة. وكمثال على تأثير هذه الصراعات على الحياة اليومية، تقلص الاقتصاد السوري بما يقدر بنحو 40 في المئة منذ اندلاع الحرب في عام 2011، مما أثر على قدرة الشباب على إيجاد عمل قانوني. ويعيش ثلاثة من كل أربعة أشخاص في سوريا تحت خط الفقر الآن.¹⁰

باختصار، ومن أجل النهوض بتمكين المرأة في المنطقة وتقديم رؤية أكثر دقة للرجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدم الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين أفكاراً وبيانات ضرورية عن الرجال والرجولة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. وتتناول هذه الدراسة أربعة بلدان اختيرت بشكل جزئي لتعكس تنوع المنطقة، وتشمل مناطق متضررة من النزاعات. وعلى الرغم من محدودية نطاقها الجغرافي، تقدم الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين مقتطفات رئيسية عن تنوع الرجال والنساء وعلاقات النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

6 يشير مصطلح «الشباب» هنا إلى التعريف الذي تستخدمه منظمة العمل الدولية كأفراد تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة.

7 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2016). السياسة الاجتماعية موجز 8: البطالة بين الشباب في المنطقة العربية: الأسباب والتدخلات. بيروت: الأمم المتحدة.

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية. (2016). تقرير التنمية البشرية العربية: الشباب وآفاق التنمية البشرية في واقع متغير. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية.

9 مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية البشرية العربية، 2016.

10 خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية (3RP). نظرة عامة محدثة: خطة الاستجابة لسوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين والصمود 2015-2015. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1.2 حول الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين

قامت منظمة بروموندو والمركز الدولي لبحوث المرأة بإطلاق الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في عام 2008. وتعدّ الدراسة متعددة الأقطار ثمرة سنوات من العمل والجهد الرامي إلى بناء قاعدة أدلة لآليات التغيير في المؤسسات والسياسات العامة، وذلك في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين على نحو أفضل وزيادة الوعي بين واضعي السياسات ومخططي البرامج بضرورة إشراك الرجال في الصحة، والتنمية، والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتشمل الدراسة استبياناً للرجال والنساء يحتوي على أسئلة رئيسية وأسئلة جديدة تم تكييفها حسب البلد أو المنطقة، بحيث تتضمن قضايا رئيسية وناشئة حول المساواة بين الجنسين، والعلاقات بين الجنسين، وتمكين المرأة حسب السياق المختلف لكل بلد.

منذ العام 2017، تم إجراء الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين ودراسات أخرى مستوحاة منها في أكثر من 30 بلداً. واستخدمت هذه الدراسة كأساس للدراسات الاستقصائية للأسر التي نفذها برنامج شركاء من أجل الوقاية (P4P)، البرنامج المشترك للأمم المتحدة بشأن إشراك الرجال في إنهاء العنف ضد المرأة، إلى جانب العديد من الدراسات التي أجرتها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة حول الرجال، والنوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد استلهمت فكرة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين جزئياً من الدراسة الاستقصائية للمساواة بين الجنسين وجودة الحياة التي أجريت في الزويج في عام 2006. وقد صمم استبيان الدراسة الاستقصائية ليشمل أسئلة تتناول القضايا الرئيسية ذات الصلة بعلاقات النوع الاجتماعي، مع التركيز على الرجال والنساء على مستوى علاقات الشراكة الحميمة بين الجنسين المختلفين، فضلاً عن أوجه الضعف المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين الرجال والنساء.¹¹

تشمل الموضوعات المحددة ما يلي:

- استخدام العنف المبني على النوع الاجتماعي والمواقف تجاهه.
- الممارسات الصحية والمتعلقة بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.
- اتخاذ القرارات المنزلية وتقسيم العمل.
- مشاركة الرجال في تقديم الرعاية، والرجال كآباء.
- مواقف الرجال والنساء بشأن سياسات النوع الاجتماعي والسياسات الأخرى ذات الصلة.
- تقارير الرجال عن الجنس التبادلي والجنس مقابل المال.
- تقارير الرجال عن السلوك الإجرامي والجروح وتجارب الأطفال في العنف.
- السعادة وجودة الحياة.

تشمل الأسئلة البحثية الشاملة التي ألهمت فكرة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين:

- في ضوء المكاسب والتحديات التي تواجه حقوق المرأة وتمكينها في المنطقة، ما هي مواقف الرجال وممارساتهم فيما يتعلق بالنساء؟ كيف يمكن مقارنة هذه المواقف بمواقف المرأة وممارساتها؟ وهل يستوعب الرجال الرسائل والسياسات التي تدعو إلى زيادة إنصاف الفتيات والنساء على مستوى التعليم والدخل والعمل والمشاركة السياسية والصحة؟
- كيف تنظر النساء إلى استجابة الرجال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها؟ ما هي الحواجز المتبقية أمام تمكين المرأة؟
- ما هي مواقف الرجال وممارساتهم المتعلقة بصحتهم وعلاقاتهم الشخصية؟ ما هو مستوى مشاركة الرجال في رعاية الأطفال والأنشطة المنزلية الأخرى؟ كيف تقارن بين الرعاية التي يقوم بها الرجل وتلك التي تقوم بها المرأة؟
- ما مدى استخدام الرجال لعنف الشريك الحميم وغيره من أشكال العنف، بما في ذلك التحرش الجنسي في الشوارع وأماكن العمل؟ ما هي العوامل المرتبطة بهذا العنف؟ ما وجهة نظر الرجال حول القوانين القائمة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي والسياسات الأخرى الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؟
- هل تتحسن حياة الرجال عندما يتبنون فكرة المساواة بين الجنسين ويمارسون سلوكيات رجولة قائمة على المزيد من الإنصاف والمرونة واللاعنف؟

11 في حين أن استبيان الدراسة الاستقصائية يهدف أساساً إلى تقييم علاقات الشراكة الحميمة بين الرجال والنساء، فإنه يسأل أيضاً عن العلاقات المثلية بين الجنسين إذا سمحت السياقات المحلية بذلك، ويسأل عن المواقف تجاه الأقليات الجنسية، وفهم رهاب المثلية كعنصر رئيسي في فهم كيفية بناء الرجولة كعنصر مجتمعي. في بعض البيئات، أدرجت دراسات كيفية منفصلة أو «متداخلة» للتركيز على واقع الأقليات الجنسية.

ينبثق الإطار المفاهيمي أو النظري للدراسة الاستقصائية من نهج البناء الاجتماعي تجاه علاقات النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين. ويقوم هذا النهج على أنّ القواعد والمواقف والممارسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي يتم تعزيزها في الأسر والمؤسسات الاجتماعية ووسائل الإعلام والقوانين والسياسات الوطنية، وهي مرسّخة في أذهان الفتيات والفتيان والنساء والرجال. وتسترد الدراسة الاستقصائية أيضاً بنهج دورة الحياة، وعلى الفكرة القائلة بأنّ معايير النوع الاجتماعي مستمدة من تجارب الطفولة وتتطور على مدى الحياة من خلال التفاعل مع البنى والعلاقات الاجتماعية الرئيسية. وبناءً على ذلك، تم وضع إطار مفاهيمي للدراسة لتقييم العلاقات بين المواقف، وتجارب الطفولة وعوامل العلاقة، وممارسات العلاقات الحالية والنتائج الحياتية. وتُنظر التحاليل متعددة المتغيرات وثنائية المتغيرات إلى هذه البنى والهيكلية التي يتم استكشافها بشكل أكبر في البحوث الكيفية المرافقة.

تشمل أسئلة المساواة بين الجنسين المستخدمة تلك الموجودة في مقياس الرجال المهتمين بالمساواة بين الجنسين¹² GEM Scale، الذي يقيّم معتقدات الرجال والنساء نحو مجموعة من المعايير المنصفة وغير المنصفة (انظر الفصل 2 للمزيد من التفاصيل). وقد تم تطوير مقياس المساواة بين الجنسين بواسطة بروموندو ومجلس السكان، وبات الآن يستخدم على نطاق واسع وتم تكييفه ليناسب السياقات الثقافية المحددة. كما أصبح هذا المقياس يستخدم على الصعيد العالمي كأداة للتقييم السكاني والتقييم العام.

ويجري تكييف استبيان الدراسة الاستقصائية بالكامل ليلائم السياقات والقضايا المحلية إلى أقصى حد ممكن. ومن بين المواضيع الإضافية التي تم تضمينها في نسخة الدراسة الفلسطينية الآثار المحددة للصرع.

1.3 تطبيق استبيان الدراسة الاستقصائية وتصميم المسح

تم اختيار أسئلة استبيان الدراسة الاستقصائية بواسطة أدوات موحّدة متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمواقف تجاه النوع الاجتماعي، وتجارب الطفولة، والقضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والصحة الجنسية والإنجابية. ويستند الاستبيان بشكل جزئي إلى الدراسة الاستقصائية الزوجية للمساواة بين الجنسين ونوعية الحياة. وفي أكثر من 30 دراسة استقصائية دولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين حتى الآن، تم استخدام أجهزة يدوية لجمع البيانات كلما أمكن ذلك. وعند وجود بعض المعوقات بسبب الموارد أو الظروف المحلية، تم استخدام الاستبيان الورقي ومن خلال جامعي بيانات وجهاً لوجه. كما وأجريت تدريبات مكثفة لموظفي العد، نظراً لحساسية الأسئلة الاستقصائية. وقد استند قرار استخدام هذه الطريقة إلى توافر المعرفة حول كيفية استخدام أجهزة الاستقصاء اليدوية في البلد، والإلمام بالتكنولوجيا من جانب الشريك المنفذ، والظروف المحلية. وفي فلسطين، لاقى جمع البيانات إلكترونياً شكوكاً من قبل المستجيبين، وهو ما هدد سلامة النتائج ووَضَع موظفي العد في خطر.

وعقب تصميم دراسات منظمة الصحة العالمية متعددة الأقطار بشأن العنف ضد المرأة، تجري الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين بصفة عامة في منطقتين حضريتين رئيسيتين على الأقل في كل بلد. وحسبما تسمح الظروف المالية والشروط، فإنه يجري إدراج المناطق الريفية في العينات التمثيلية الوطنية. وهذا وتتبع الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين الإجراءات الموحّدة لمسوح الأسر، بشكل طبقي، وعشوائي، وتمثيلي، في كل مدينة أو منطقة أو بلد مشارك. يحتوي الاستبيان على ما يقرب من 250 عنصراً، وتستغرق الإجابة عليه حوالي ساعة من الزمن، أو أكثر بقليل أحياناً. وفي حالة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، تم اختبار أدوات المسح مسبقاً وتكييفها في جميع البلدان الأربعة لمراعاة الظروف المحلية، فضلاً عن احتياجات صناعات السياسات وأصحاب الأعمال. بالنسبة لنسخة الدراسة الاستقصائية الفلسطينية، فقد تمت الموافقة على بروتوكولات الدراسة من قبل مجلس المراجعة المؤسسية في جامعة بيرزيت.

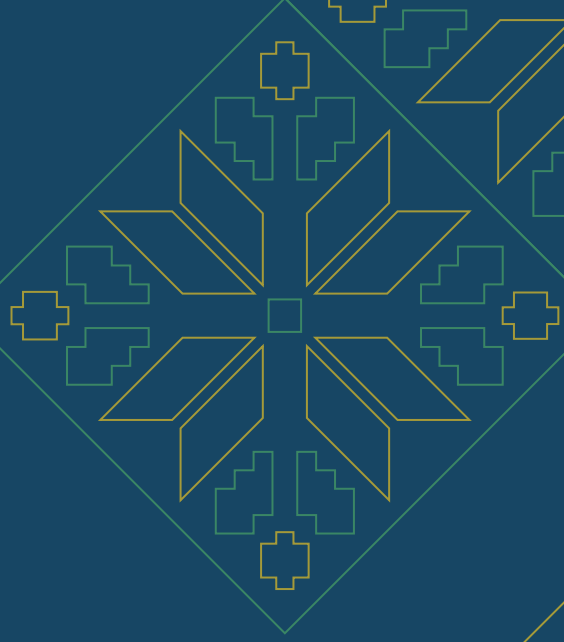
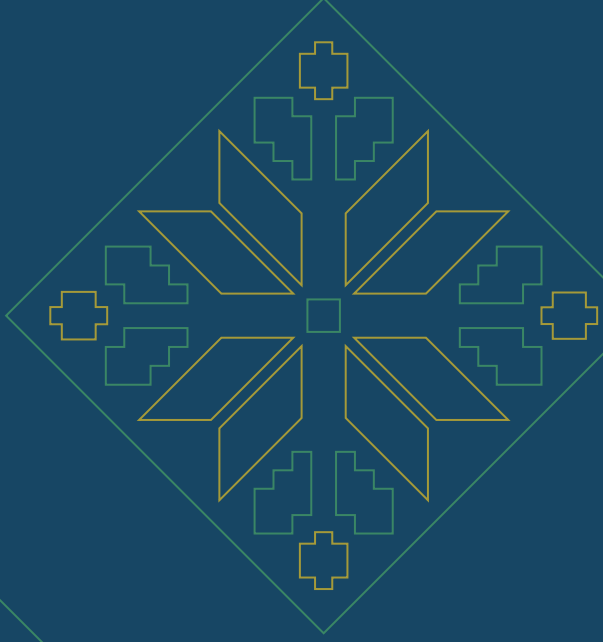
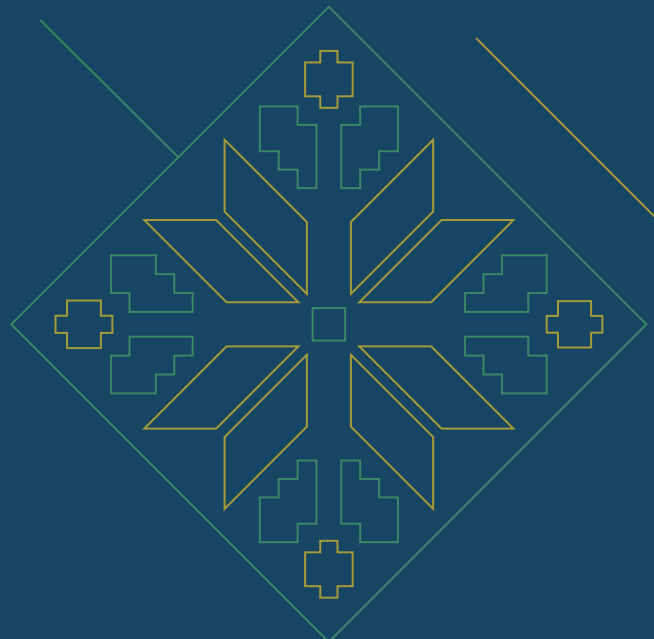
12 بوليرويتز، جولي، وغاري بركر. (2008). «قياس المواقف تجاه معايير النوع الاجتماعي بين الشباب في البرازيل: التنمية والتقييم النفسي لمقياس المساواة بين الجنسين». الرجال والرجولة، المجلد. 10، رقم. 3، معرف رقمي: 10.1177/1097184X06298778.

وفي ما يتعلّق بنسخة الدراسة الاستقصائية الفلسطينية، أجرت مؤسسة بروموندو بدءاً من عام 2015 مشاورات استمرّت لمدة سنة مع العديد من شركاء الأبحاث في المنطقة، وكذلك مع أوساط المجتمع المدني وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، ونظرائهم الحكوميين. وتبيح هذه العملية مراجعة للبحوث والدراسات الاستقصائية القائمة بشأن القضايا المتعلقة بالرجولة والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و الخاصة بسياقات معيّنة. وأدت عملية المراجعة والتشاور هذه إلى تكييف أسئلة الدراسة الاستقصائية القائمة وإنشاء وحدات جديدة خاصة بالإقليم بشأن ما يلي:

- قوانين وسياسات النوع الاجتماعي؛
- المرأة في الحياة العامة؛
- العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة (ويعرف أيضاً بالتحرش / الاعتداء الجنسي في المساحات العامة)؛
- الشرف والقتل على خلفية الشرف؛
- الرجال والزواج؛
- الرجال والهجرة؛
- الرجال وآثار الاحتلال الفصل الثاني؛

الفصل الثاني

منهجية الدراسة



2.1 ملحة عامة

شملت الدراسة الاستقصائية الفلسطينية عينة من 2399 مستجيب، منهم 1200 رجل و1199 امرأة، ويمثلون سكان المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين. وتراوحت الفئة العمرية التي تمت مقابلتها بين 18 و59 سنة.

ملحة عامة عن جمع البيانات في عينة الدراسة الاستقصائية الفلسطينية¹

حجم العينة، الرجال: 1200

معدل الاستجابة، الرجال (%) ~ 100

حجم العينة، النساء: 1199

معدل الاستجابة، النساء (%) ~ 100

مجموع العينة: 2399

الفئة العمرية: 18-59 سنة

الموقع/التمثيل الجغرافي: عينة عشوائية ممثلة لمختلف مناطق الوطن وتتوافق مع إطار جمع العينات التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تمثل العينة مختلف مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

شريك البحث الكمي داخل البلد: معهد دراسات المرأة ومركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

عملية تطبيق الاستبيان (تسليم باليد / ورقة): استبيان ورقي.

شريك البحث الكيفي داخل البلد: معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

تصميم البحث الكيفي وتركيزه: شملت المقابلات الفردية: 10 رجال «أكثر إنصافاً» و 12 امرأة «أكثر تمكيناً» و 12 أسير سياسي محرر، من بينهم رجال ونساء.

أُجريت أيضاً مناقشات مجموعات بؤرية مع طلبة جامعيين (مجموعتان) وأسرى سياسيين محررين من الرجال (مجموعة واحدة). وتمت عملية جمع البيانات الكيفية في القدس والضفة الغربية.

2.2 تفاصيل الدراسة الاستقصائية

الأساليب والإجراءات

تمت ترجمة أدوات الدراسة الاستقصائية التي تمّ تكييفها إلى اللهجات العربية المحلية قبل جمع البيانات بشكل كامل، وتم اختبارها بشكل تجريبي على المستجيبين من مختلف الفئات الاجتماعية والديموغرافية. كما تم الانتهاء من جمع البيانات بين أبريل 2016 ومارس 2017². وهذا وأجريت الاستبيانات وجهاً لوجه باستخدام الاستبيانات الورقية. ونظراً للطابع الحساس للأسئلة، وكذلك وفقاً لإجراءات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، فقد تمّت مقابلة المستجيبات النساء من خلال جامعات بيانات نساء، كما تمّت مقابلة المستجيبين الرجال من خلال جامعي بيانات رجال. وتم تشكيل فريق استشاري استراتيجي في فلسطين مكوّن من ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومة ووكالات الأمم المتحدة، واستعرضوا التصميم العام للبحث ونتائجه.

1 تم تضمين تفاصيل الخصائص الاجتماعية الديموغرافية والميزات الأخرى للعينة في الفصول القادمة.

2 تم جمع البيانات الفلسطينية في أكتوبر - ديسمبر 2016

البحث الكيفي

قام فريق البحث القطري بوضع خطط البحث الكيفي الخاصّة به، وهي مزيجٌ من مناقشات المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية المعمّقة. واستخدمت مناقشات المجموعات البؤرية لتعميم نتائج الدراسة، فيما استُخدمت المقابلات الفردية لتحديد النساء «الأكثر تمكّيناً» و«الرجال الأكثر إنصافاً» والتحرّي عنهم، أي الرجال والنساء الذين أظهرت مسارات حياتهم اختلافاً عن معايير النوع الاجتماعي في محيطهم الثقافي. وجرى تحليل مقابلات التاريخ الشخصي للمستجيبين بهدف تحليل العوامل أو الظروف التي شجّعت التوجّه الفردي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي فلسطين، شملت إحدى المجموعات الفرعية مقابلات معمّقة مع أسرى سياسيين محررين، حيث وفرت ظروف حياتهم الخاصة أفكاراً مفيدة عن العلاقات بين الجنسين والرجولية في سياق الصراع. وجرى تصميم العنصر الكيفي للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين على نحو يراعي المتغيّرات المحلية الأوسع، ممّا سمح باستيعاب الخصائص المحلية بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت فلسطين معاييرها الخاصة لاختيار المشاركين الكيفيين، بهدف الاستفادة من التنوع بأفضل ما يمكن وفقاً للموقع الحضري / الريفي والعمر والجنس والدخل والاختلافات الدينية والعرقية.

إطار وتصميم عملية جمع العينات

استخدمت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين منهجية جمع عينات طبقية وجماعية (عنقودية) ومتعددة المراحل. واختارت الدراسة ما بين 30 و60 وحدة معاينة أولية بشكل عشوائي، وتم استخدام نصفها بغرض جمع العينات من المستجيبين الرجال، ونصفها الآخر لجمع العينات من المستجيبات النساء. وجاء اختيار وحدة المعاينة الأولية متناسباً مع عدد السكان في الوحدات الإدارية الكبرى (مثل الأقاليم والمحافظات). وضمن كل وحدة معاينة أولية، تم اختيار الأسر وإجراء مقابلات مع المستجيبين بشكل عشوائي. وتم اختيار أحجام العينات استناداً إلى المستويات المتوقعة لعدم الاستجابة أو الرفض.

اعتبارات عرقية أو محلية

أقرت لجنة أخلاقيات البحث العلمي في جامعة بيرزيت دراسة المسح الأسري والأبحاث الكيفية في فلسطين. وقد اتبعت الدراسة إجراءات أخلاقية معيارية بخصوص الأبحاث المتعلقة بالعنف ضد الشريك الحميم. وقام الباحثون بأخذ عينات من الرجال والنساء وتقسيمها إلى مجموعات مختلفة لتجنب مقابلة الرجال والنساء في نفس المنزل. وتم إعلام جميع المستجيبين عن الغرض من هذه الدراسة وإجراءاتها بشكل كامل، وقيل لهم إن مشاركتهم في الدراسة الاستقصائية طوعية وأنّ لهم الحق في الخروج من الدراسة الاستقصائية متى شاءوا، أو رفض الإجابة على أي أسئلة. وكانت المقابلات سرية للغاية. وقبل جمع البيانات، تلقى جامعو البيانات تدريباً حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف والإجراءات الأخلاقية في مجال النوع الاجتماعي، والبحوث الرجولية، وحول كيفية طرح الأسئلة الحساسة والتجاوب مع المستجيبين الذين يمزون في محنة. وفي حال طرح المستجيبين أسئلة حول التفكير الانتحاري، تم تزويدهم بمعلومات الاتصال الخاصّة بمقدمي الخدمات المحليين القادرين على تقديم الرعاية والدعم لهم.

في الدراسة الفلسطينية، تم حذف الأسئلة المتعلقة بالموافق والممارسات الجنسية، حيث يتفهم شركاء البحث الحساسيات الثقافية المحلية حول هذه المواضيع. وبالمثل، فقد تم طرح الأسئلة المتعلقة بالتربية، وعنف الشريك الحميم، وممارسات الصحة الإنجابية وصنع القرار على المستجيبين المتزوجين فقط.

القيود والتحديات

تواجه الدراسات الاستقصائية واسعة النطاق بشكل عام، والدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص، عدداً من القيود والتحديات الهامة. ومن أجل مناقشة كافة الموضوعات الضرورية في هذه الدراسة بتفصيلٍ كافٍ، كان استبيان الدراسة الاستقصائية مستفيضاً (عادة ما كان يستغرق أكثر من ساعة). وواجهت فرق البحث عدداً من التحديات نظراً لحساسية بعض الأسئلة المتعلقة بمواضيع معينة، مثل العنف والحياة الجنسية. وتحسباً لهذه التحديات، فقد شملت عملية تدريب جامعي البيانات مناقشات مطوّلة حول موضوعات النوع الاجتماعي، والعنف، والحياة الجنسية، وكيفية ضمان بيئة آمنة ومريحة لجميع المستجيبين. وعلى الرغم من أنّ الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين قد سبقها سنوات من التحري والبحث عن طرق الحد من التحيز الاجتماعي وتحقيق أقصى قدر من الراحة للرجال والنساء عند الإجابة على الأسئلة الحساسة، إلّا أنّ مثل هذه التحديات لا بدّ وأن تبرز في أية دراسات استقصائية حول هذه المواضيع.

من جهة ثانية، أدّى الوضع السياسي في فلسطين في بعض الحالات إلى خلق تحديات جسيمة أمام عملية جمع البيانات. فقد واجه العاملون الميدانيون قيوداً خلال تحركاتهم، لا سيّما في ظل إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي بعض المدن خلال فترة جمع البيانات، مثل الخليل والقدس. وخلال عملية جمع البيانات أيضاً، هاجمت مجموعة من المستوطنين مواطنين فلسطينيين على الطرق الرئيسية في القدس، ممّا أجبر الفريق على اتخاذ احتياطات أمنية إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للقيود المفروضة على الحركة، كان من المستحيل على الباحثين في الضفة الغربية السفر إلى غزة، والعكس صحيح، مما ضاعف فترة التدريب واستلزم نشر مشرفين ميدانيين إضافيين. وفي غزة، اعتقلت قوات الأمن التابعة للسلطات المحلية ثلاثة باحثين ميدانيين واحتجزتهم لعدة ساعات، الأمر الذي زاد من تعقيد عملية جمع البيانات.

تحليل البيانات

تقدّم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين نتائج البحث الكمي، إلى جانب ملاحظات موجزة ومقتبسات توضيحية من البحث الكيفي. وبالنسبة للبحث الكمي، يقدّم التقرير إحصاءات وصفية في المقام الأول بالإضافة إلى تحليل للمتغيرات. وقد تمّ تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية «SPSS» وبرنامج ستاتا (Stata)، وذلك لتوليد جداول وصفية وأرقام باستخدام اختبارات «تي» (T) واختبارات مربع «تشي» (chi)، والهدف من ذلك اختبار الارتباطات بين متغيرات الفائدة المختلفة. وتم احتساب النتائج الواردة في الجداول الواردة في هذا التقرير باستخدام العينة القطرية الكاملة، ما لم يرد ما يخالف ذلك. وعند الإبلاغ عن وجود اختلافات أو ارتباطات بخصوص نتيجة محدّدة حسب العامل (مثل العمر أو الثروة أو التحصيل التعليمي أو غير ذلك من المتغيرات)، فإنّها تكون دائماً ذات دلالة إحصائية عند قيمة $p < 0.05$.

2.3 بناء المتغيرات الرئيسية

مقياس الرجال المهتمين بالمساواة بين الجنسين (GEM Scale): لقياس مواقف الرجال والنساء المتعلقة بالنوع الاجتماعي من ناحية كمية، طلبت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين من المستجيبين الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات المتعلقة بمعايير النوع الاجتماعي. وباستخدام اختبارات الصلاحية، تم استخدام اختبار فرعي من هذه العبارات لتكوين نموذج من مقياس المساواة بين الجنسين خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تم التحقق من صلاحية نماذج مقياس المساواة بين الجنسين واستخدامها على نطاق واسع في الدراسات في أكثر من 30 بلداً، بما في ذلك في جميع تقارير الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين السابقة (انظر القسم 1.2).³ يتضمن مقياس المساواة بين الجنسين العالمي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 10 بنود:

- دور المرأة الأهم هو تدبير أمور المنزل وطهي الطعام للأسرة.
- يجب أن يكون الرجل صاحب القرار النهائي بخصوص القرارات في المنزل.
- هناك أوقات تستحق فيها المرأة الضرب.
- لتكون رجلاً، يجب أن تتسم بالخشونة.
- تغيير الحفاضات، واستحمام الأطفال، وإطعامهم هي مسؤولية الأم.
- يجب على المرأة أن تتسامح مع العنف للحفاظ على تماسك الأسرة.
- ينبغي أن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس الحق في العمل خارج المنزل كما زوجها.
- من واجب الرجل ممارسة الوصاية على قريباته النساء.
- ينبغي أن تتمتع المرأة غير المتزوجة بنفس الحق في العيش باستقلالية تماماً كما الرجال غير المتزوجين.
- الفتيان مسؤولون عن سلوك أخواتهم، حتى لو كانوا أصغر منهم سنّاً.

يمكن للمستجيبين اختيار واحد من أربعة خيارات لجميع هذه البنود: أوافق بشدة، أو أوافق، أو لا أوافق، أو لا أوافق بشدة. وقد

3 بوليرويتز، جولي، وغاريركر. (2008). "قياس المواقف تجاه معايير النوع الاجتماعي بين الشباب في البرازيل: التنمية والتقييم النفسي لمقياس المساواة بين الجنسين. الرجال والرجولية، مجلد 10، رقم 3، معرف رقمي 1177/1097184X06298778؛ حرره سكوت، وآخرون. (2013). "تقييم معايير النوع الاجتماعي غير المنصفة والعنف المبني على النوع الاجتماعي في جنوب السودان: نهج بحثي قائم على المشاركة المجتمعية. الصراع والصحة". مجلد 7، رقم 4، معرف رقمي: 10.1186/1752-1505-7-4.

أعطيت هذه الخيارات الأربعة أرقام صحيحة من صفر إلى 3، حيث يعكس الرقم صفر لاستجابة الأكثر إجحافاً بخصوص النوع الاجتماعي، ويمثل الرقم 3 الاستجابة الأكثر إنصافاً بخصوص النوع الاجتماعي. إن نتيجة مقياس المساواة بين الجنسين في هذا التقرير هي متوسط حساب استجابات الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات على مقياس من صفر إلى 3، ويشمل البنود العشرة الواردة أعلاه.

مقياس الاكتئاب: لقياس أعراض الاكتئاب، استخدمت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين مقياس CES-D Scale⁴ ويشمل هذا المقياس 20 عبارة متعلقة بأعراض الاكتئاب، وجميعها تم استخدامها في مقياس أطول وجرى التحقق من صحتها في السابق. ومن الأمثلة على هذه العبارات: «اعتقدت أن حياتي كانت فاشلة» و «كنت أشعر بالأرق أثناء النوم»، إلى جانب 18 عبارة أخرى. وأجاب المستجيبون عما إذا كانوا قد تعرضوا لهذه الأعراض «نادراً» أو «أحياناً» أو «بعض الوقت» أو «معظم الوقت» أو «كُلّه» خلال الأسبوع السابق للدراسة الاستقصائية. وتعكس معظم هذه العبارات أعراض الاكتئاب، في حين يعكس بعضها الآخر غياب أعراض الاكتئاب. أعطيت كل واحدة من هذه العبارات العشرين درجة صحيحة من صفر إلى 3، حيث يعكس الرقم صفر أقل مستوى اكتئاب، في حين يعكس الرقم 3 أعلى مستوى اكتئاب. ووفقاً لحساب المعايير الدولية فإن أي مستجيب يحصل على درجة إجمالية بمقدار 16 نقطة أو أعلى فإنه يُلبي معيار الاكتئاب، أي أنه يعاني من الاكتئاب.

مؤشر الثروة: اتبعت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين منهجية المسح الديموغرافي والصحي (DHS) لبناء وتطبيق مؤشر الثروة في كافة المواقع. وشمل ذلك سؤال المستجيبين عما إذا كانت أسرهم تمتلك مجموعة من الأصول والممتلكات من عدمها، بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة، والماشية، والأجهزة، والسيارات، وغيرها الكثير. وقد تم بناء هذا المؤشر باستخدام تحليل العوامل في مجموعة بيانات النساء والرجال مجتمعة (بحيث تم التعامل مع أسر النساء والرجال بنفس معيار الثروة)، وبشكل يراعي الفوارق في ديناميكيات الثروة في البيئات الحضرية والريفية. كما وتم تقسيم المستجيبين إلى طبقات متساوية وشرائح خماسية استناداً إلى نتائج العوامل الخاصة بهم. وفي حين أن حساب مؤشر الثروة لم يشمل إيرادات الدخل التي أبلغ عنها المستجيبون، فإن بعض التحليلات المتعلقة بالإيرادات المبلغ عنها تم إدراجها أيضاً في الفصول القطرية. يمكنكم الاطلاع على آلية حساب مؤشر الثروة بشكل كامل من وحدة الاستبيان التابعة للمسح الديموغرافي والصحي (DHS) على الانترنت من خلال الرابط www.dhsprogram.com.

العنف ضد الشريك الحميم: سعت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين إلى قياس مدى ارتكاب الرجال للعنف ضد الشريك الحميم وتجارب النساء في هذا المجال، باستخدام مجموعة أسئلة قياسية. وقاست هذه الأسئلة أربعة أنواع من العنف ضد الشريك الحميم: العاطفية، والاقتصادية، والجسدية، والجنسية. وتساءل كل سؤال عن عدد مرات تعرض المستجيب لنوع معين من أنواع العنف - إن وُجدت - خلال حياته. وإذا أبلغ المستجيب عن تعرضه للعنف في أي وقت مضى، فإنه يتلقى سؤال متابعة لتحديد ما إذا كان هذا الفعل قد حدث خلال السنة الماضية. وقد حُسبت معدلات الانتشار بإضافة عدد من المستجيبين الذين أبلغوا عن واحد أو أكثر من أنواع العنف ذات الصلة. ولم تستخدم أسئلة هذا القسم كلمة «عنف» مطلقاً أو ما يرادفها بالعربية، بسبب الطبيعة المتحولة والشخصية لهذا المصطلح. وفي قياس العنف ضد الشريك الحميم، اتبعت أسئلة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين ونهجها التوجيهات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة «باث»⁵. وشمل الاستبيان أيضاً مجموعة أصغر من الأسئلة للتحقق من ارتكاب المرأة للعنف ضد الشريك الحميم. ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالعنف ضد الشريك الحميم. ونظراً للحساسيات الثقافية المحلية، عزفت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في فلسطين الشريك الحميم على أنه الزوج أو الزوجة.

أعمال الرعاية، العمل المنزلي، تقديم الرعاية: انبثقت الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع عن مجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية للأسر، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية ومسوح المساواة بين الجنسين المذكورة أعلاه. وقد طُلب من المستجيبين رجالاً ونساءً الإجابة على هذه الأسئلة، وطُلب منهم وصف ما يقدمونه من رعاية أو خدمة منزلية، إلى جانب أنشطة الرعاية التي يقوم بها الزوج / الزوجة، مع التنبيه على ضرورة استثناء أية مساعدة حَصَلَ عليها المستجيب أو زوجته/زوجها من أشخاص آخرين.

4 رادولف، لينور (1977). «مقياس CES-D: مقياس الاكتئاب الذاتي لبحوث عامة السكان». القياس النفسي التطبيقي، المجلد 1، رقم 3، ص. 385-401. المعرف الرقمي: 10.1177/014662167700100306

5 إلسبرغ، ماري، ولوريهيس. (2005). البحث عن العنف ضد المرأة: دليل عملي للباحثين والنشطاء. واشنطن العاصمة: منظمة الصحة العالمية ومنظمة باث.

النتائج الرئيسية

- لقد تأثر واقع حياة الفلسطينيين، بما في ذلك العلاقات بين الجنسين وديناميكيات النوع الاجتماعي، بالاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده. وأصبح الاحتلال هو الإطار البنيوي المركزي لتحليل جميع عناصر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. ويجب فهم نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين ضمن هذا الإطار السياقي.
- لا تزال الآراء حول النوع الاجتماعي غير المنصّفة شائعة في فلسطين، على الرغم من أنّ النساء يتبنين آراءً أكثر إنصافاً من الرجال. فعلى سبيل المثال، يتفق حوالي 80 في المئة من الرجال و60 في المئة من النساء على أنّ أهم دور للمرأة هو تدبير أمور المنزل. بيد أن الرجال الأكثر تعليماً والأيسر مادياً - والذين شارك آباءهم في أعمال منزلية تعتبر أنثوية - عادة ما يتخذون مواقف أكثر إنصافاً. كما أنه لا يوجد هناك فوارق في المواقف المرتبطة بالنوع الاجتماعي بين جيل الشباب والرجال الأكبر سناً.
- في ذات الوقت هناك العديد من الأدلة على وجود آراء أكثر إنصافاً حول النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يوافق نحو ثلاثة أرباع النساء ونصف الرجال على أنّ للمرأة المتزوجة نفس الحق الذي يتمتع به زوجها للعمل خارج المنزل. ورَفَضَ معظم المستجيبين من كلي الجنسين الفكرة القائلة بأن تعليم الفتيان أكثر أهمية من تعليم الفتيات في حالة شح الموارد، وهو واحد من الأدلة على وجود آراء منصفة حول النوع الاجتماعي في فلسطين. من الناحية العملية، يشارك العديد من الرجال في الأعمال المنزلية ذات الطابع الأنثوي، فضلاً عن تقاسم سلطة صنع القرار مع النساء. ويعتقد أقل من 20 في المئة من الرجال والنساء أنّ مشاركة الرجال في رعاية الأطفال أو في الأعمال المنزلية أخرى هو أمر مشين.
- أقرّ العديد من الرجال الذين تمت مقابلتهم للجزء الكيفي من الدراسة (الذين تعرضوا للاعتقال السياسي لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي) بقدره المرأة الاستثنائية على تحمل عبء مزدوج أو حتى ثلاثي في المنزل أثناء فترة اعتقال الزوج. وكان لقدرة المرأة الاستثنائية على تدبير شؤون المنزل ورعاية الأطفال وكسب الدخل أن زاد من احترام هؤلاء الرجال وتقديرهم لهنّ. وشجّع هذا الاحترام الجديد بعض الرجال على القيام بمهام منزلية تعتبر ذات طابع أنثوي، مثل تغذية الأطفال أو القيام بعمل حمّام للأطفال أو تغيير الحفاضات. وفي حالات أسر المعتقلين السياسيين هذه، أدّى تغير أدوار المرأة أثناء غياب الزوج إلى مزيد من التقدير
- وإلى إعادة النظر في قدرات المرأة على أداء أدوار مختلفة. في الوقت نفسه، أدى ذلك إلى إعادة تقييم العمل المنزلي بالنسبة للرجل، وهو ما انعكس في رغبة العديد من الأسرى المحررين في تقاسم الأعمال المنزلية مع النساء.
- هناك توافق قوي بين الرجال والنساء على أن المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعد في فلسطين. ويتفق ثلاثة أرباع الرجال وحوالي 87 في المئة من النساء على القول بأننا «نحن الفلسطينيون بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل».
- يعتقد حوالي 59 في المئة من النساء و42 المئة من الرجال أنّ المرأة ينبغي أن يكون لها تمثيل أكبر في السلطة السياسية. على النقيض من ذلك فإن غالبية الرجال والنساء على حد سواء يتفقون على أن «النساء عاطفيات جداً كقياديات».
- أفاد 25 في المئة من الرجال و 22 في المئة من النساء المستطلعة آراءهم على أنّ أهمّاتهم تعرّضن للضرب على يد الزّوج أو أحد أقربائه الذكور خلال طفولتهم. وقد تعرض عدد أكبر من الرجال مقارنة مع النساء للعنف الجسدي من أحد أفراد الأسرة خلال طفولتهم. كما واجه الرجال مزيداً من المضايقات وغير ها من أشكال العنف في المدرسة أكثر ممّا واجهته النساء. فقد صرّح 57 في المئة من الرجال أنّهم تعرضوا للمعاينة الجسدية من قبل مدرّس الفصل، مقارنة مع 30 في المئة من النساء. كما أشار 24 في المئة من الرجال إلى تعرّضهم للمضايقة داخل المدرسة، مقابل 14 في المئة من النساء.
- جميع المستجيبين تقريباً يساورهم القلق بشأن السلامة الشخصية أو الأسرية. علاوة على ذلك، فإنّ حوالي 70 في المئة من النساء و78 في المئة من الرجال يشعرون بالقلق إزاء عدم تمكنهم من تزويد أسرهم بضرورات الحياة اليومية. وعادة ما تتزامن هذه المخاوف مع التهديد المستمر الذي يفرضه الاحتلال على العديد من جوانب الحياة في فلسطين.
- هناك فروق كبيرة بين سلطة واستقلالية كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بترتيبات الزواج وتنظيمه. فقد أشار 44 في المئة من الرجال بأنهم أصحاب القول الفصل فيما يتعلّق بترتيبات زواجهم، مقارنة بنسبة 5 في المئة فقط من النساء. وقال نحو 25 في المئة من الرجال و39 في المئة من النساء المستطلعة آراءهم أنّ قرار زواجهم كان بالمشاركة بين الزوج والزوجة. علاوة على ذلك، يعتقد ما نسبته 88 في المئة من الرجال و82 في المئة من النساء أنّ الزواج ينبغي أن يكون في نهاية المطاف قرار الزوجين وليس قرار الأسرة.

- هناك ازدياد ملحوظ في نسبة التحاق المرأة بالتعليم العالي في فلسطين، وكذلك التحاقها بسوق العمل مدفوع الأجر مقارنة بالعقود السابقة. مع ذلك فإن تقاسم العمل داخل الأسرة الفلسطينية لا يزال منخفضاً بشكل حاد على أساس النوع الاجتماعي. يمكن ربط ذلك بتدهور الوضع السياسي والاقتصادي في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأشارت النساء إلى ارتفاع مستويات مشاركتهن في جميع أنواع العمل المنزلي تقريباً، ولكن الرجال يركزون في الغالب على الأعمال خارج المنزل. غيّر أن الرجال الذين شارك آبائهم في أعمال منزلية ذات طابع نسوي، وكذلك الرجال الذين تربوا على أهمية المشاركة في هذه الأعمال المنزلية، هم أكثر ميلاً للإسهام في الأعمال المنزلية داخل بيت الزوجية.
- في حين تقوم النساء بالجزء الأكبر من الرعاية اليومية للأطفال، فإن الرجال يعبرون عن رغبتهم في المشاركة بشكل أكبر. ومن النتائج المشجعة أن أكثر من 60 في المئة من الآباء في العينة قالوا بأنهم تحدثوا مع أطفالهم عن أمور شخصية هامة في حياتهم، وهو ما يشير إلى علاقة عاطفية حميمة قد لا ترتبط دائماً بالسلوك الرجولي.
- صرّح أغلب المستجيبين (65 في المئة من الرجال و 55 في المئة من النساء) بأنهم تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال العنف والمضايقة المرتبطة بالاحتلال خلال السنوات الخمس الماضية. فقد كان الرجال أكثر عرضة من النساء لمصادرة الأراضي، وكذلك مضايقات جنود الاحتلال أو المستوطنين، والاعتقال أو الإصابة، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، وفقدان فرص العمل أو التعليم بسبب الاحتلال. وقد أظهر وصرّح أغلب المستجيبين عن تعرّضهم لأنواع معينة من العنف أو الصعوبات المرتبطة بالاحتلال
- أقرّ واحد من كل خمسة رجال (17 في المئة) بارتكابه نوعاً من أنواع العنف الجسدي ضد زوجته. وأبلغ ما نسبته 21 في المئة من النساء عن تعرضهن لهذا العنف في وقت من الأوقات. وأظهر الرجال الذين تعرّضت أمهاتهم للعنف وهم أطفال أو الذين تعرضوا للعنف الجسدي في المنزل أثناء طفولتهم ميلاً أكبر للإبلاغ عن ارتكاب سلوكيات عنيفة بحق زوجاتهم وهم كبار.

مَن الأشخاص الذين أُجريت عليهم الدراسة الاستقصائية؟

- أُجريت الدراسة الاستقصائية على 1,200 رجل و1,199 امرأة تتراوح أعمارهم بين 18 و 59 عاماً، ويمثّلون قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- يعكس التوزيع العمري للمستجيبين السكان الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة 32 في المئة من الرجال و 31 في المئة من النساء المستطلعة آراءهم تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة.
- 68 في المئة من العينة هم من المناطق الحضرية، و 19 في المئة من المناطق الريفية، و 13 في المئة من مخيمات اللاجئين.
- 60 في المئة من الرجال و 70 في المئة من النساء هم متزوجون أو سَبَقَ لهم الزواج. إنَّ متوسط سن الزواج في العينة هو 25 سنة للرجال و 20 سنة للنساء.
- 35 في المئة من الرجال و 36 في المئة من النساء تلقوا بعض التعليم العالي.
- 69 في المئة من الرجال مقابل 11 في المئة فقط من النساء في العينة يشغلون وظائف في الوقت الحالي.
- 54 في المئة من الرجال و 30 في المئة من النساء يقضون معظم وقتهم خارج العمل، أو يبحثون عن عمل. وقد توقّف ما نسبته 28 في المئة من الرجال و 14 في المئة من النساء عن البحث عن عمل.
- بَلَغَ متوسط الدخل الشهري للأسرة في العينة حوالي 710 دولاراً أمريكياً (حسب ما صرّح به الرجال) و730 دولاراً أمريكياً (حسبما صرّحت النساء)، أي أكثر بقليل من خط الفقر البالغ حوالي 620 دولاراً أمريكياً. وتُعبّر حوالي نصف المستجيبين فقراء وفقاً للإحصاءات والمعايير الوطنية. لتمكين الدراسة من اختبار العوامل المرتبطة بثراء الأسرة، تم تصنيف المستجيبين حسب «مؤشر الثروة» إلى ثلاث مجموعات ذات حجم متساوي، استناداً إلى العديد من عوامل ثراء الأسر المبلغ عنها.

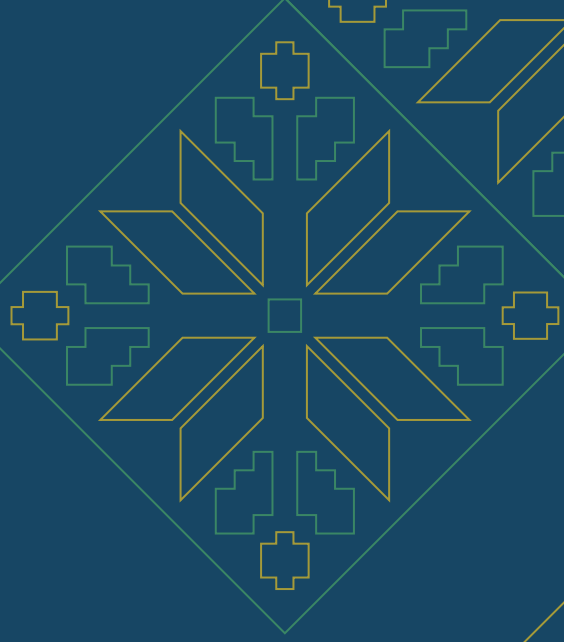
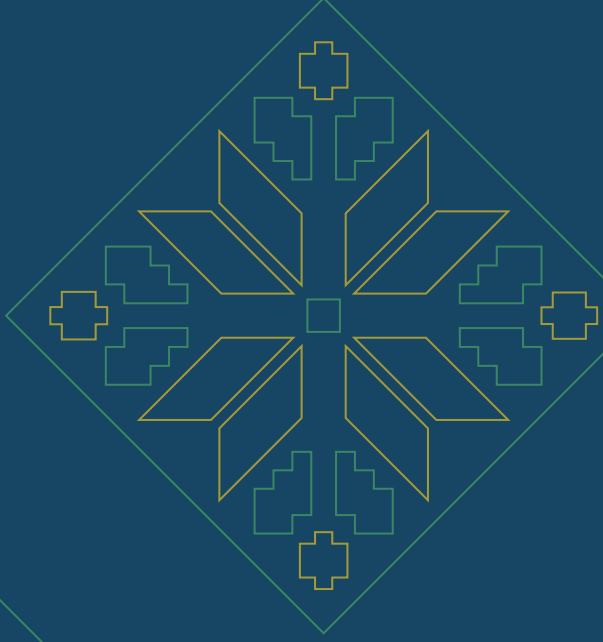
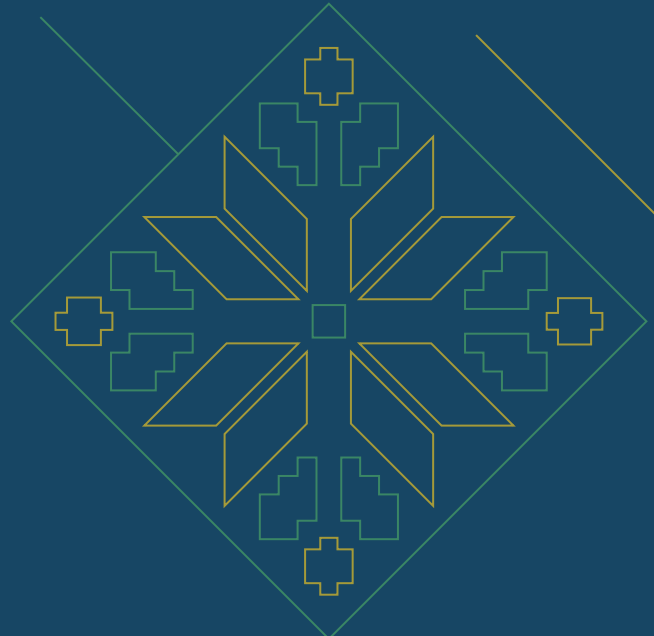
الجدول 2.1 أ

الخصائص الكمية للعيّنة - الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - فلسطين 2016

نوع التجمع السكاني	الرجال		النساء	
	رقم	%	رقم	%
حضريّ	820	68.3	819	68.3
قروي	230	19.2	230	19.2
مخيمات اللاجئين	150	12.5	150	12.5
الفئة العُمرية				
18-24	385	32.0	374	31.2
25-34	381	31.8	380	31.7
35-49	297	24.8	341	28.4
50-59	137	11.4	104	8.7
المستوى التعليمي				
مدرسة ابتدائية	84	7.0	79	6.6
مدرسة ثانوية	668	55.7	663	55.3
تعليم عالي	408	34.5	429	35.8
الحالة المهنية				
موظف	827	69.0	131	11.0
غير موظف	373	31.0	1068	89.0
حالة التوظيف مستقرة في الغالب (توافق أو توافق بشدة)	536	59.9	120	70.6
الحالة الاجتماعية				
أعزب	475	39.6	369	30.7
متزوج	717	59.8	767	64.0
مطلق، منفصل، أرمل	8	0.6	63	5.3
العمر عند الزواج الأول (المتوسط والانحراف المعياري)	25 (4.3)		20 (4.0)	
المجموع	1,200		1,199	

الفصل الثالث

مقدّمة



إن أي تحليل للعدالة بين الجنسين والرجولة في فلسطين يجب أن يوضع في إطار الديناميكيات المركزية التي تشكل الحياة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما يمارسه من انتهاكات، مثل التشريد والسلب والحرمان الاقتصادي والحكم العسكري. في فلسطين، وكما هو الحال في البلدان الأخرى التي لا توجد فيها دولة ذات سيادة أو ضعيفة جداً، غالباً ما تحل الهياكل المجتمعية الأخرى كمصدر رئيس للاستقرار والدعم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وتعتبر العائلة مصدر الدعم المحوري للحياة الفلسطينية. كما أنه ومن الضروري فهم الحياة الأسرية الفلسطينية والعلاقات بين الجنسين في ظل الاحتلال الإسرائيلي كأساس للبيانات الواردة في هذا البحث.

أولاً وقبل كل شيء، وكما أظهرت الدراسات السابقة، فقد لعبت المرأة الفلسطينية دوراً استراتيجياً في الحفاظ على تماسك وانسجام الأسرة الفلسطينية عبر مقاومتها للآثار العديدة للاحتلال وقدرتها على مواجهة الأزمات المستمرة. إن قوة الأسرة - في ظل هذا الإحساس المستمر بالترابط والانسجام - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدره الفلسطينيين على الحفاظ على التضامن اللازم لمجابهة إجراءات الاحتلال العنصرية، بما في ذلك الإجراءات التي تتسبب في خلق المصاعب الاقتصادية وتفاقمها. وقد كان هذا الصمود الأسري ضرورياً بشكل خاص، لا سيما في ظل سعي الاحتلال إلى تقويض أو تقليص وجود الفلسطينيين في أراضيهم من خلال "النقل القسري" عبر إجراءاته المختلفة. وتجعل هذه الإجراءات من جميع جوانب الحياة اليومية بالغة الصعوبة. وفي مواجهة هذه السياسات وغيرها من السياسات المباشرة والعنيفة الأخرى، فإن وجود علاقات مجتمعية وعائلية قوية هو شرط ضروري للتضامن والمقاومة.

غَيْرَ أَنَّ الأسرة، حتى بوصفها مصدراً للترابط والتضامن الاجتماعيين، تضم أيضاً علاقات متناقضة، وهي مزيج من عناصر متضاربة ومتعاونة، أو هي مصدر "للصراع التعاوني" الذي يركز على المواقف والأدوار والتصورات الجنسانية غير المنصفة.¹ ويعتبر التعاون والتضامن الأسري أدوات ضرورية للبقاء وسط الأزمة السياسية الجارية. لكن الصراع وعدم المساواة يمكن أن يوجد جنباً إلى جنب مع التضامن والتعاون، حتى داخل الأسرة الواحدة. كما أن نطاق وطبيعة أي نزاع من هذا القبيل داخل الأسرة يرتبط أيضاً بعوامل أخرى، منها الحالة الاقتصادية للأسرة ومستوى التعليم والانفتاح العام للأسرة على علاقات أكثر إنصافاً. ونتيجة هذه الديناميات المتناقضة والمتداخلة، من الواضح أن التضامن الأسري من أجل البقاء لا يتزامن بالضرورة مع علاقات أكثر إنصافاً فيما يتعلق النوع الاجتماعي. بدلاً من ذلك، قد تستمر العلاقات الجنسانية غير المنصفة داخل الأسرة نفسها والتي تشكل أيضاً مصدراً حيويًا للتماسك والدعم.²

في ظل هذا الوضع المتناقض، وفي حين أن العديد من عناصر النظام الأبوي لا تزال قائمة فإن بعض القوالب النمطية وأدوار النوع الاجتماعي هي قيد التغيير، إلى جانب العديد من جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني.³ مع ذلك، وحتى مع إظهار الأسر الفلسطينية القدرة على التحول والتكيف، فإن التحول الجذري نحو المساواة لا يزال صعباً. ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى سياسات الاحتلال المستمرة التي تعيق كافة عناصر الحياة الأسرية بشكل ملحوظ. في هذا السياق، يصبح الحفاظ على المؤسسات المجتمعية مثل الأسرة - حتى في ظل «صراعها التعاوني» وفي ظل الأدوار غير المتكافئة بين الجنسين للرجال والنساء - استراتيجية حيوية للبقاء وسبيلاً للمقاومة.

يتطلب الصمود بطبيعته نوعاً من التحول الاجتماعي. ويتطلب السعي لتحقيق الحرية والعدالة أن يناقش الرجال والنساء كافة أشكال التمييز والاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بما في ذلك التمييز المبني على النوع الاجتماعي. وهذا يعني أن نجاح وعمق أية تحولات اجتماعية، بما فيها تلك المتعلقة بالأدوار والعلاقات المبنية على النوع الاجتماعي، هو جزء لا يتجزأ من حراك المقاومة الجماعية في فلسطين. ولا يمكن وقف التحولات الاجتماعية والثقافية إلا في حالات الهزيمة الواضحة التي لا يستطيع فيها الأشخاص أن يتصرفوا أو يقاوموها تماماً. وهذا ما لم يحدث بعد في فلسطين، حيث أن التحولات الشخصية والاجتماعية تجري جنباً إلى جنب مع أعمال المقاومة وعلى مستويات عديدة.

ومن مجالات التحول الشخصي والاجتماعي في فلسطين التمكين السياسي والاقتصادي المتنامي للمرأة. وقد حدث هذا التمكين داخل الأسرة -- وكثيراً ما ينبثق عن استراتيجيات الصمود والمقاومة التي ناقشناها أعلاه -- وكذلك في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية. وقد انخرطت النساء الفلسطينيات دون شك في أدوار غير مسبقة داخل الأسر الفلسطينية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، عندما أثرت قيود الحركة وهدم المنازل وحالات العنف والاعتقالات على أفراد الأسرة الذكور بشكل غير متناسب

1 سين، أمارتيا. (1990) "النزاعات بين الجنسين والتعاونيات." أوجه عدم المساواة المستمرة: المرأة والتنمية العالمية، حررتها تينكر، إيرين. نيو يورك: أوكسفورد ونيفرزيتي بريس، ص 123-149.

2 كتاب، إيلين. (2010). «التعامل مع الصراع: الأسر والأسر الفلسطينية، ضد كل الصعاب في السنوات، الديمقراطية، والديمقراطية المتطرفة». دراسات حالة في أمريكا الجنوبية والوسطى، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحرير دي ماركو، غراسيلا وكونستانزا تابوش: ونيفرزيتاد ناسيونال دي سان مارتين.

3 كتاب، إيلين، التغلب على الصراع، 2010

وحدّت من قدرتهم على حماية أسرهم وإعالتها، ووجدت الكثير من النساء الفلسطينيات أنفسهن ينتقلن إلى أدوار جديد في الأسرة، إلى جانب الكفاح من أجل التحرر. وبعيداً عن الأسر الفردية، أدى هذا الاتجاه أيضاً إلى نشوء حركة شعبية للمجموعات والمنظمات النسوية التي تسعى في وقت واحد إلى تحرير المجتمع، وإلى زيادة قدرات المرأة على حماية رفاها اقتصادياً ومالياً، وإلى تحريك المجتمع نحو عدالة حقيقية بين الجنسين. وكما يُظهر هذا البحث، فإن كل هذه الأدوار الجديدة تسهم في تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً تدريجياً في فلسطين.

منذ اتفاق أوسلو في عام 1993 والحالة الاقتصادية في فلسطين تنتقل من سيء إلى أسوأ. وقد كثف الاحتلال الإسرائيلي مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات غير الشرعية، وفرض القيود على التنقل. في الوقت نفسه، أدى تبني السلطة الفلسطينية للسياسات النيوليبرالية إلى خلق واقع جديد من البطالة، والفقر، والتقسيم الطبقي، والاستقطاب واسع النطاق داخل المجتمع الفلسطيني. في ظل هذه الظروف، وجدت المرأة الفلسطينية نفسها في مواجهة تحديات إضافية في سعيها لتعويض الفقد من الخدمات الاجتماعية التي لم توفرها السلطة الفلسطينية، وتعويض أسرتها عن فقدان عمل زوجها. وعندما يحصل الزوج على دخل غير منتظم أو متدنٍ - في اقتصاد مُعوّك أصبح فيه العمل المؤقت أو غير الرسمي هو الأساس - وجدت العديد من النساء أنه من الضروري تكملة دخل الأسرة. وقد أدى ذلك إلى انخراط نسبة كبيرة من النساء الفلسطينيات في مختلف أنواع العمل غير الرسمي. مع ذلك، ونظراً لأن هذه الأنشطة تعتبر ثانوية ومؤقتة بالنسبة للمرأة، فهي لا تزال غير ظاهرة، تماماً كما العمل المنزلي غير المنصف للمرأة، حيث وجدت المرأة نفسها مرة أخرى عرضة للاستغلال بصورة أخرى. وكما سيبيّن هذا البحث، فإن هذه التحولات في الأدوار السياسية والاقتصادية للمرأة لم تُحدِث بعد تغييراً دائماً في تقاسم العمل داخل الأسرة الفلسطينية، كما أنها لم تُغيّر تماماً المواقف الاجتماعية حول النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين في فلسطين.

يضع هذا الواقع السعي لتحقيق أهداف العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في فلسطين في حالة خاصة؛ فبحسب العديد من المؤشرات فإن جودة الحياة في فلسطين أخذت في التدهور بالنسبة لغالبية الفلسطينيين، كما أنّ الهياكل الأبوية وتوقعات النوع الاجتماعي مستمرة، في حين يستمر الاحتلال على ما يبدو إلى أجل غير مسمى. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من هذه العوامل في بعض الأحيان وكنتيجة لها في أحيان أخرى، يجد كثير من الرجال والنساء الفلسطينيين أنفسهم في مواقع متحوّلة فعلاً على مستوى النوع الاجتماعي. وقد سعت هذه الدراسة إلى توثيق هذه الديناميكيات المتداخلة بشكل أفضل وتوثيق هذه اللحظة من مسيرة النوع الاجتماعي الغنية في الحياة الفلسطينية.

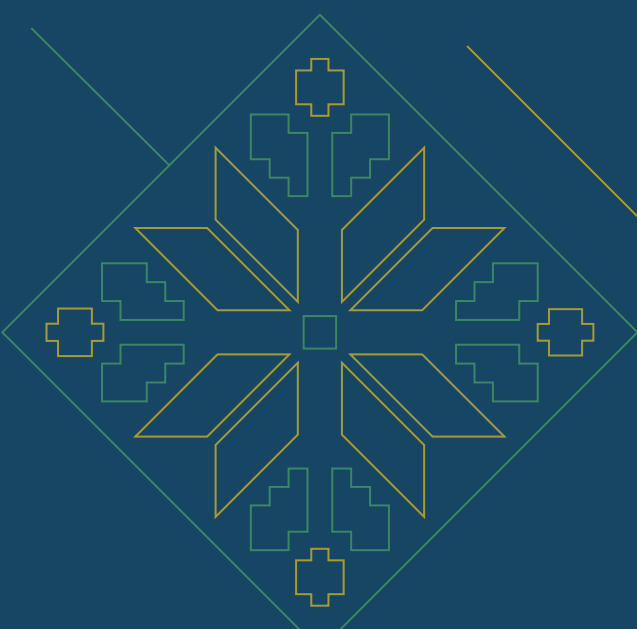
تُظهر البيانات بلا شك حدوث بعض التغيرات الإيجابية في العلاقات بين الجنسين والمواقف الجنسانية في فلسطين. وقد صرّح العديد من الرجال في الدراسة بأنهم يرغبون في المزيد من المشاركة في تقديم الرعاية لأطفالهم، وأنهم يرغبون في رؤية عدد أكبر من النساء في مناصب القيادة العامة، وأنهم يعتقدون أنّ على الفلسطينيين أن يبذلوا المزيد من الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما أظهرت المقابلات النوعية التي أجريت مع الرجال والنساء في هذه الدراسة أفكاراً جديدة ومتغيرة تتعلق بتوظيف المرأة وتعليمها وعملها المنزلي والأبوة في فلسطين.

خلاصة القول، وحتى في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين من أنّ النظام الأبوي لا يزال قائماً ومهيمناً في المجتمع الفلسطيني، فإنها تدعم أيضاً الاستنتاج بأنّ الهياكل الأبوية تتغير داخل المجتمع الفلسطيني. تبدو هذه التغيرات أكثر وضوحاً في تفاصيل الحياة اليومية منها في البيانات العامة أو المعيارية حول بعض المواقف أو العلاقات بين الجنسين. وتزداد هذه الأفكار ثراءً بسبب التناقضات التي تظهر بين النتائج الكمية والكيفية التي تتعارض فيها المواقف الأبوية النظرية في بعض الأحيان مع ممارسات أكثر إنصافاً بين الجنسين، أو العكس، حيث لا تتطابق الممارسات المبلغ عنها مع المواقف المنصّفة.



الفصل الرابع

المواقف تجاه المساواة بين الجنسين
في الحياة العامة والخاصة



4.1 - الرجال والنساء: الأدوار والحقوق

لا تزال المواقف الجنسانية غير المنصفة شائعة في فلسطين. وقد اتفق حوالي 80 في المئة من الرجال و 60 في المئة من النساء على أن أهم دور للمرأة هو تدبير أمور المنزل (الجدول 4.1 أ). وبالمثل، اتفق 77 في المئة من الرجال و 68 في المئة من النساء على أن «تغيير حفاظات الأطفال والقيام بعمل حمام لهم وإطعامهم ينبغي أن يكون مسؤولية الأم. في الوقت نفسه، اتفقت نسبة منخفضة جداً من الرجال (19 في المئة) والنساء (14 في المئة) على القول بأنه «من العار على الرجال المشاركة في رعاية الأطفال أو الأعمال المنزلية الأخرى».

تشير النتائج أيضاً إلى فرضية واسعة الانتشار مفادها أن «الرجال يحتاجون إلى ممارسة الجنس أكثر مما تحتاجه النساء»، حيث وافق 59 في المئة من الرجال و 71 في المئة من النساء على هذا القول. مع ذلك، فإن البحث الكيفي يظهر مواقف وتصورات أكثر دقة وتنوعاً حول الرجولة والأنوثة.

«لا يوجد هناك شيء اسمه "رجل" أو "امرأة"، بل هناك إنسان. ولا توجد صفات تقتصر على الرجال و صفات تقتصر على النساء. الذكورة والأنوثة هي صفات جسدية لا ينبغي أن تنعكس في الأدوار والسلوكيات».

رجل، طالب، 23 سنة، من مدينة نابلس

الجدول 4.1 أ

المواقف من المساواة بين الجنسين: أسئلة مقياس المساواة بين الجنسين

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة عن أدوار الجنسين وصنع القرار، والعنف، وتصورات الرجولة والأنوثة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
80	59	دور المرأة الأكثر أهمية هو رعاية المنزل وطهي الطعام للأسرة
80	48	يجب أن يكون الرجل صاحب الكلمة الأولى والأخيرة عن القرارات في المنزل
77	68	تغيير حفاظات الأطفال والقيام بعمل حمام لهم وإطعامهم ينبغي أن تكون كلها مسؤولية الأم
المواقف بشأن العنف		
34	26	ثمة أوقات تستحق المرأة فيها الضرب
63	50	ينبغي للمرأة أن تتسامح مع العنف للحفاظ على الأسرة
89	*	في حال تعرّض للإهانة من رجل آخر في مجتمعي، سوف أذفع عن سمعتي حتى ولو بالقوة
تصوّرات الذكورة والأنوثة		
40	20	الخشونة هي شرط من شروط الرجولة
19	14	أعتقد أنه من المخجل على الرجال المشاركة في رعاية الأطفال أو في الأعمال المنزلية الأخرى
82	64	من واجب الرجل ممارسة الوصاية على أقاربه من الإناث
76	26	الفتيان مسؤولون عن سلوك أخواتهم، حتى لو كانوا أصغر منهم سناً
29	39	ينبغي أن تتمتع المرأة غير المتزوجة بنفس الحق في العيش كالرجل غير المتزوج

ينبغي أن تتمتع المرأة بنفس حرية الوصول إلى المواقع على شبكة الإنترنت مثل الرجل 54 71

المواقف تجاه العلاقات، والحياة الجنسية، والتكاثر		
31	25	تقع على عاتق المرأة مسؤولية تجنب وقوع الحمل
71	59	يحتاج الرجال إلى ممارسة الجنس أكثر مما تحتاج النساء
62	67	لا ينبغي أن يكون للزوج أصدقاء من الجنس الآخر
67	81	لا ينبغي أن يكون للزوجة أصدقاء من الجنس الآخر

* لم يتم تضمين هذا البيان في استبيان المرأة

يعتقد أقل من 50 في المئة من النساء المستطلعة آراءهن أن الرجل ينبغي أن يكون صاحب الكلمة الفصل بشأن القرارات المتخذة في بيته، مقارنة مع 80 في المئة من الرجال الذين يعتقدون بأحقيتهم في هذه القرارات. وأظهر المستجيبون تبايناً أكثر وضوحاً في القول بأن «الأولاد مسؤولون عن سلوك أخواتهم، حتى لو كانوا أصغر منهم سناً»، حيث كانت نسبة الرجال الذين وافقوا على هذا القول أعلى بثلاث مرات من نسبة النساء اللواتي وافقن على ذلك.

من منظور نسويّ شامل باستخدام مقياس المساواة بين الجنسين، تميل النساء الفلسطينيات إلى اتخاذ مواقف أكثر إنصافاً من الرجال. وقد اختارت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين عشرين بياناً من بيانات الآراء الواردة في الجدول 4.1 أ لتضمينها في مقياس المساواة بين الجنسين على المستوى الإقليمي، والذي يعرض الآراء على مقياس من 0 إلى 3 (حيث يعكس 0 الرد الأكثر إجحافاً بين الجنسين، ويعكس الرقم 3 الرد الأكثر إنصافاً بين الجنسين). وكما هو مبين في الجدول 4.1 ب، بلغ متوسط المساواة بين الجنسين للرجال في العينة القطرية الفلسطينية 1.17 درجة، في حين بلغ متوسط المساواة بين الجنسين لدى النساء 1.52 درجة.

الجدول 4.1 ب

مقياس المساواة بين الجنسين GEM Scale

مقياس الرجال المهتمين بالمساواة بين الجنسين فيما بين الرجال والنساء حسب الخلفيات المختارة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)		
1.17	1.52		متوسط الدرجة الإجمالي
1.35	1.67	غني	مؤشر الثراء
1.24	1.48	متوسط	
0.93	1.40	فقير	
1.30	1.65	عالي	التعليم
1.13	1.46	إعدادي / ثانوي	
1.04	1.38	أساسي	
0.84	1.21	لم يتلق / لم تتلق تعليم	

1.58	1.21	قروي	نوع التجمع السكاني
1.49	1.17	حضري	
1.56	1.10	مخيمات لاجئين	
1.36	1.18	50-59	الفئة العمرية
1.46	1.19	35-49	
1.53	1.15	25-34	
1.61	1.18	18-24	
1.49	1.11	لم يشارك	مشاركة الوالد في أعمال المنزل
1.55	1.24	شارك	

تراوح درجات مقياس المساواة بين الجنسين بين 0 و 3.0، حيث 0 هي الأكثر جحافاً و 3.0 الأكثر إنصافاً.

حصَلَ الرجال الأكثر ثراءً ومن ذوي التعليم الجيد -- والذين شارك آباؤهم في أعمال منزلية نسائية -- على أعلى الدرجات على مقياس المساواة بين الجنسين، وقد حققوا مستويات إحصائية مُرضية.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يُلاحظ وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية، مما يشير إلى أن التغيرات في آراء الرجال حول العلاقات بين الجنسين لا تخضع لتغيرات الأجيال. وقد تتأثر المواقف بين جيل الشباب من الرجال بارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض إمكانية اللحاق بالتعليم العالي (مقارنة بالأجيال الأكبر سناً)، إلى جانب عوامل أخرى. مع ذلك، فقد لاحظنا شيئاً من التغيير المبني على الفئة العمرية في أوساط النساء المستجيبات، حيث حصلت المستجيبات الأصغر سناً على درجات عالية على مقياس المساواة بين الجنسين، مقارنة مع فئة كبار السن من المشاركات. كما تبنت النساء من ذوي الدخل الجيد وذوات التعليم الأفضل مواقف أكثر إنصافاً. وبالمقارنة مع المستجيبات من المناطق الريفية والمخيمات، فقد تبنت النساء من المناطق الحضرية مواقف أقل إنصافاً.

«يرى المجتمع أن الرجل يتَّسم بالخشونة، وأن دوره الرئيسي هو إعالة أهل بيته. لكن من وجهة نظري فإنَّ الولاء والصدق والاحترام هي من صفات الرجولة. ويمكن للمرأة أيضاً أن تتحلَّى بهذه الصفات الأخلاقية أيضاً».

امرأة، طالبة، 20 سنة، مدينة القدس

غالبية الأسر المستجيبة هي ذات دخل متواضع، وهو ما يلعب دوراً في إعاقه عملية التحول الاجتماعي وتعزيز السلوكيات المنصفة بين الجنسين. وقد أظهرت بيانات المسح انخفاض مستويات الدخل بين أسر المستطلعين، حيث تراوح متوسط دخل الأسرة بين 700-730 دولار أمريكي لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، أي أكثر بقليل من خط الفقر البالغ حوالي 620 دولاراً أمريكياً. ووفقاً للإحصاءات والمعايير الوطنية فإنَّ حوالي نصف المستجيبين يعتبرون من الفقراء، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقفهم المحافظة تجاه النوع الاجتماعي، حيث أنَّ انعدام الأمن في ظروف الحياة يمكن أن يعزز المواقف المقاومة للتغيير تجاه القضايا الاجتماعية المختلفة.

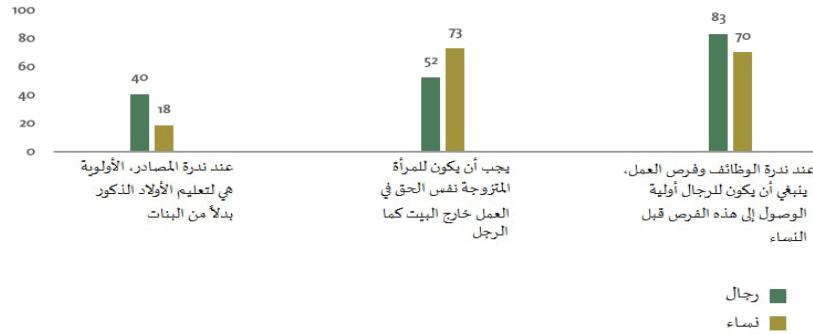
4.2 الرجال، النساء، العمل

يمتلك الرجال فرصة أفضل للوصول إلى الفرص التعليمية والاقتصادية في أوقات الندرة، وتوافق كثير من النساء على هذا القول. وقد أجمع حوالي 83 في المئة من الرجال و70 في المئة من النساء على أن حصول الرجل على العمل ينبغي أن يحظى بالأولوية على المرأة عند شحّ الفرص (الشكل 4.2أ)، كما هو الحال في فلسطين.

الشكل 4.2 أ

المواقف تجاه تمكين النساء

نسبة المستجيبين الذين وافقوا أو وافقوا بقوة على عبارات مختارة بشأن تعليم المرأة وتوظيفها، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



بما أن البيانات الواردة في الشكل (4.2 أ) تتعلق بظروف الندرة، فمن المهم فهم هذه النتيجة في سياقها الصحيح، مع الإقرار بالآثار المترتبة على العوامل المادية التي تسهم في تشكيل المواقف المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ونتيجة لممارسات الاحتلال الذي طال أمده، بما في ذلك مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، إلى جانب أمور أخرى كثيرة، فإن فرص كسب الدخل للفلسطينيين مقيدة بشدة. وعندما يتزامن هذا الاقتصاد السياسي المشوه بالرأي المجحف القائل بأن مهمة الرجل تقتصر على إعالة الأسرة مادياً، فمن المرجح أن تظهر مواقف مثل تلك الواردة في الشكل (4.2 أ). بيد أن هذه المواقف تتزامن مع الاستنتاج الذي توصلنا إليه بأن ثلاثة أرباع النساء ونصف الرجال الذين شملهم الاستطلاع يتفقون على أن المرأة المتزوجة ينبغي أن تتمتع بنفس الحق في العمل خارج المنزل كما زوجها، إلى جانب الآراء المنصفة للرجال عموماً فيما يتعلق بتعليم المرأة.

”هناك آراء أكثر إيجابية تجاه مشاركة المرأة في سوق العمل. غير أن هذا لا يعكس بالضرورة تحولاً في وجهات النظر تجاه المرأة وفي الاعتراف بحقوقها، بل يعكس التحولات في طبيعة الحياة والظروف الاقتصادية الصعبة التي تلزم المجتمع بالموافقة على عمل المرأة خارج المنزل.“

رجل، مقال، 45 سنة، مدينة رام الله

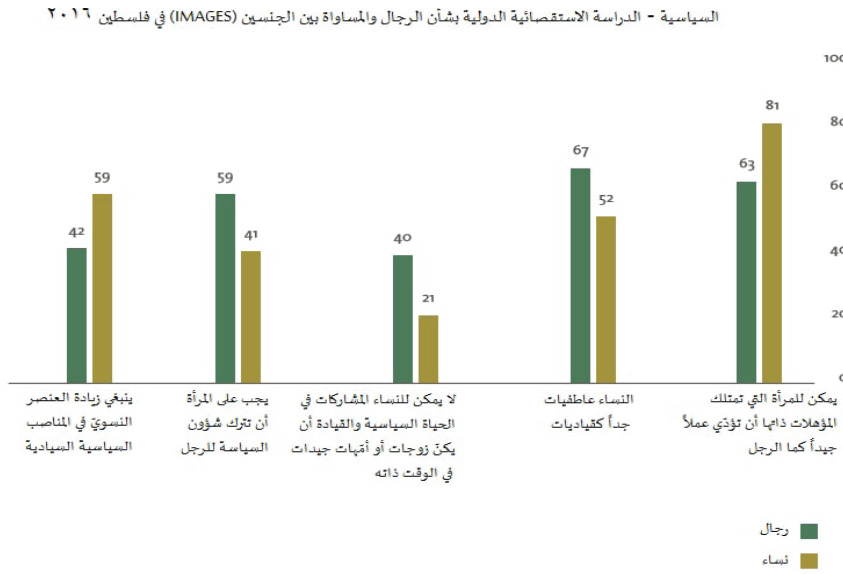
4.3 - المرأة في الحياة العامة

لا يتفق الرجال والنساء في فلسطين حول ما إذا كان ينبغي للمرأة أن تشغل أدواراً عامة أكثر في البلاد. وقد وُجِدَت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين 2016 أن عدداً أكبر من النساء (59 في المئة من العينة) مقارنة مع الرجال (42 في المئة) يعتقدن أن المرأة ينبغي أن يكون لها تمثيل أكبر في القيادة السياسية (الشكل 4.3 أ). مع ذلك، فقد اتفق أكثر من نصف النساء وثلثي الرجال على أن "النساء عاطفيات جداً كقيادات"، مما يشير إلى وجهات نظر متباينة حول مشاركة المرأة إلى السلطة العامة.

الشكل 4.3 أ

المواقف تجاه مشاركة المرأة في القيادة

نسبة المستجيبين الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على عبارات مختارة بشأن مشاركة المرأة في المناصب القيادية والحياة السياسية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



وبالمثل، كانت النساء أكثر ميلاً من الرجال للموافقة على مشاركة المرأة في مناصب قيادية محددة (الجدول 4.3 أ). كما عبّر الرجال من جهة والنساء إلى حدّ أكبر عن دعمهم لحق المرأة في الانتخاب، وقيادة المنظمات غير الحكومية، والنقابات المهنية، والمشاركة في البرلمان. وقد أحدثت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الفلسطيني العديد من التغييرات في المواقف والممارسات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، وخاصة بين الرجال في الحركة الوطنية.

إلى ذلك، أبدت النساء تأييداً أكبر من الرجال للكوتا النسائية (الجدول 4.3 ب). ففي الانتخابات البرلمانية والمحلية الأخيرة في فلسطين تم اعتماد نظام الكوتا للمرشحات (حيث تم تخصيص 20 في المئة من المقاعد للنساء). وفي حين أبدى قرابة 60 في المئة من الرجال تأييدهم لهذه الحصص، فقد بلغت هذه النسبة في أوساط النساء المستطلعة آراءهنّ نحو 80 في المئة.

الجدول 4.3 أ

المرأة والقيادة العامة

نسبة الرجال والنساء الذين عبّروا عن تأييدهم لمشاركة المرأة في مناصب عامة محددة - الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
46	59	النساء كرؤساء أحزاب سياسية
66	78	النساء كأعضاء في البرلمان ومجالس النواب
59	69	النساء كوزراء في الحكومة
36	47	النساء كرؤساء دول
79	87	النساء كناخبات
53	70	النساء كمتظاهرات في الاحتجاجات السياسية
58	69	النساء كضباط شرطة
73	90	النساء كرؤساء للمنظمات غير الحكومية
66	85	النساء كرؤساء لل نقابات المهنية
57	76	النساء كرؤساء لاتحادات التجارة
52	66	النساء كقاضيات
40	54	النساء كمجنّدت ومقاتلات في الجيش والقوات المسلّحة
57	71	النساء كزعماء دين *

* لا يشمل الأئمة والكهنة

الجدول 4.3 ب

المواقف تجاه نظام الكوتا وتوظيف المرأة

نسبة المستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة حول سياسات الكوتا النسائية في العمل، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
الستجيبون الذين عبّروا عن تأييدهم للعبارات التالية:		
57	79	نسبة ثابتة من المناصب أو الكوتا النسائية في البرلمان أو مجلس الوزراء
70	89	نسبة ثابتة من المقاعد أو الكوتا النسائية للدراسة في الجامعات
52	76	نسبة ثابتة من المناصب أو الكوتا النسائية في المواقع التنفيذية
75	90	رواتب متساوية للرجال والنساء في نفس المناصب
المستجيبون الذين وافقوا على ما يلي:		
77	90	العمل مع النساء كزملاء من درجة أقل
79	94	العمل مع النساء كزملاء من نفس الدرجة
63	83	وجود رئيسة عمل امرأة

وعلى صعيد العالم الأوسع للعمل، يتراوح دعم المرأة للسياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين من 76 في المئة فيما يتعلق بالكوتا النسائية في المناصب التنفيذية، إلى نسبة عالية تبلغ 90 في المئة فيما يتعلق بالحصول على أجور متساوية مع الرجال في نفس المناصب. ويتراوح دعم الرجال من 52 في المئة فيما يتعلق بالكوتا النسائية في المناصب التنفيذية، إلى نسبة مرتفعة تبلغ 75 في المئة بخصوص الحصول على أجور متساوية لنفس المناصب. ويُعزى هذا التأيد الأضعف للكوتا النسائية في المناصب التنفيذية على الأرجح إلى التصور تجاه القطاع الخاص باعتباره حكراً على الرجال.

وقد عبّر الرجال والنساء على حد سواء عن ارتياحهم إلى حد كبير للتفاعل مع النساء في مكان العمل. حيث أفاد أكثر من ثلاثة أرباع الرجال وأربعة أخماس النساء موافقتهم على العمل مع النساء كزملاء من درجة أقل أو من نفس الدرجة. وقد أبدى أكثر من 60 في المئة بقليل من الرجال، وهي نسبة أقل من النساء، استعدادهم للعمل مع رئيسات عمل نساء.

تؤكد نتائج البحث الكيفية أنّ الرجال والنساء يميلون لاتخاذ آراء أكثر إيجابية بشأن حقوق المرأة وتساوي الأدوار في المجالات العامة مقارنة مع الحياة الخاصة (انظر إلى القسم 6.4). وهذا يطرح تساؤلاً حول قدرة المرأة على تحقيق المساواة في المجال العام في وقتٍ تقل فيه المساواة على مستوى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

«عملت لمدة عامين وساهم العمل في تطوير شخصيتي. مع ذلك، قررت ترك وظيفتي لمصلحة ابنتيّ اللاتنتين. أدركت بعد ذلك أنّ العمل لساعات طويلة بمردود مادّي متواضع قد أثر على علاقتي بابنتيّ الصغيرتين. وقد أصبحت غير راضية عن نوعية التعليم الذي تتلقاه ابنتي من والدي ووالدة زوجي».

امرأة، غير موظفة، 28 سنة، مدينة رام الله

4.4 – المساواة بين الجنسين والقانون

ثمة ثلاث نقاط في قانون النوع الاجتماعي تعتبر بالغة الحساسية في السياق الفلسطيني، وهي: الطلاق، والميراث، والقتل على أساس الشرف. إن الطلاق والميراث وقتل الشرف هي انعكاسات واضحة لسلطة الرجل والسيطرة على المرأة. لقد سعت الحركة النسائية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان عدّة مرّات إلى تغيير التشريعات القائمة لمعالجة هذه القضايا الثلاث⁴. وقد وجدت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين 2016 أنّ نسبة 37 في المئة من الرجال مقارنة مع 55 في المئة من النساء يؤيدون المساواة بين المرأة والرجل في الميراث (انظر الجدول 4.4 أ). وتشير النتائج الكيفية إلى أنه ومع استخدام العامل الديني للدفاع عن عدم المساواة في الميراث في كثير من الأحيان، إلا أنّ المصالح الاقتصادية غالباً ما تلعب دوراً مركزياً في هذا السلوك.

«الميراث هو حقّ ضمنه الدين الإسلامي للمرأة، وينبغي تشجيع النساء على الحصول على حقّهن في الميراث. غير أنّ أفراد الأسرة الرجال لا يشجعون النساء على الحصول على ميراثهن انطلاقاً من مصالحهم المادية».

رجل، صاحب بقالة، 50 سنة، مدينة نابلس

الجدول 4.4 أ

التغيّرات القانونية

نسبة المستجيبين الذين يرون ضرورة وجود قانون بشأن جوانب مختارة من المساواة بين الجنسين، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
المستجيبون الذين يعتقدون بأنه من الضروري وجود قانون بشأن ما يلي ...		
64	81	تجريم العنف المنزلي، بما في ذلك اغتصاب الزوجة
37	55	السماح للآباء بكتابة وصية تعطي ميراثاً متساوياً للأبناء والبنات
62	76	التعامل مع قضايا قتل الشرف تماماً كما أية جريمة قتل
50	81	إعطاء النساء والرجال نفس الحق في المباشرة بالطلاق

تُظهر النتائج أنّ غالبية الرجال والنساء في فلسطين يؤيدون اعتبار مسألة اغتصاب الزوجة جريمة. وقد تأسس أول تحالف وطني في فلسطين للقضاء على العنف ضد المرأة سنة 2003، وقد حشد منذ ذلك الحين حملات توعية عامة حول هذه القضية في التجمعات الفلسطينية. وقد أثمر هذا الجهد والجهود الأخرى المماثلة في ارتفاع نسبة الرجال الذين يؤيدون سنّ قانون يجرم العنف المنزلي، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، حيث بلغت نسبة الرجال الذين دعموا هذا الطرح في الاستطلاع 64 في المئة. ومن المثير للاهتمام أنّه على الرغم من أنّ 81 في المئة من النساء يؤيدن سنّ مثل هكذا قانون حقيقية أنّ واحدة من كل خمس نساء تقريباً يرفضه يشير إلى أن هناك نساء يفضلن إبقاء هذه المسائل الخاصة خارج نطاق الإطار العام.

هذا وعبر كلّ من الرجال والنساء عن اعتقادهم بأنّ قوانين الطلاق الحالية هي في صالح المرأة بطرق شتى، باستثناء الحق في المباشرة بالطلاق الذي اعتبره أغلب الرجال والنساء أنّه في صالح الرجل. وفيما يتعلق بالنفقة (التي تقتصر في الشريعة الإسلامية على «مدفوعات نفقة» شهرية، بدلاً من حصة من الأصول المنزلية أو الثروة المتراكمة خلال فترة الزواج)، فقد رأى 80 في المئة تقريباً من الرجال و 69 في المئة من النساء أنّ القوانين الحالية تصبّ في صالح المرأة لا الرجل. ويمكن أن يعزى هذا الافتراض إلى حقيقة أنّ المرأة فقط هي صاحب الحق القانوني في الحصول على النفقة عند فسخ الزواج.

4 بالنسبة للمسلمين في الضفة الغربية وغزة، تخضع قضايا الأحوال المدنية لقانون الأحوال الشخصية الأردني (1976) والقانون المصري لحقوق الأسرة (1954) والقانون الإسرائيلي.

وعلى ذات النحو، رأى كل من الرجال والنساء المستطلعة آراءهم أنّ حق الزيارة والحضانة هو إمّا لصالح المرأة (بنسبة 41 في المئة لكل من المستجيبين رجالاً ونساءً على السواء)، أو لصالح النساء والرجال على قدم المساواة (48 في المئة لكل من المستجيبين رجالاً ونساءً على السواء). ومن التفسيرات المحتملة لهذه النتائج المستوى المنخفض للمعرفة بقوانين الأسرة فيما بين المستجيبين، أو شعور المستجيبين بعدم القدرة على انتقاد القانون. وتكشف بيانات الاستقصاء أن نسبة مئوية صغيرة نسبياً من الرجال (25.5 في المئة) والنساء (34.2 في المئة) أبلغوا عن إلمامهم بقانون واحد على الأقل يحمي المرأة ويعزز حقوقها.

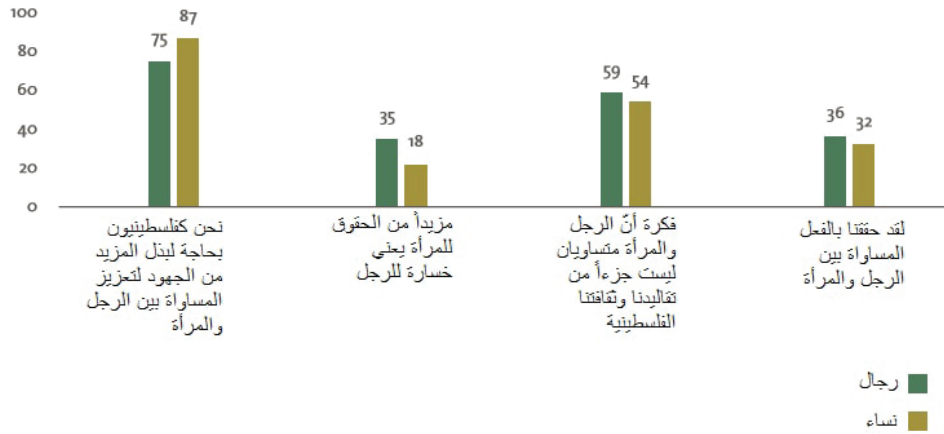
لقد أكدّ البحث الكيفي هذه النتائج. حيث أشار العديد من الرجال والنساء الذين أجريت معهم مقابلات إلى أنّهم لا يعرفون الكثير عن القوانين الحالية. في الوقت ذاته، أشار المستجيبون الأكثر دراية بقوانين الأسرة إلى وجود تشريعات أكثر إنصافاً لكنّها مقيّدة ببعض المعوقات العملية. وأوضح أحد الرجال الذين أجريت معهم مقابلات أنّ «لجوء المرأة إلى المحاكم يتطلب وقتاً وجهداً وتكلفة، مما يجبر العديد من النساء الفقيرات على الاستسلام». وقد شكك مستجيبون آخرون بقدرة القانون على حل المسائل المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والأسرية.

هناك توافق قوي بين الرجال والنساء على أنّ المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعد في فلسطين. وأقرّ ثلاثة أرباع الرجال ونحو 87 في المئة من النساء المستطلعة آراءهم «أنّنا نحن كفلسطينيين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل». إلى ذلك، أبدى جزء كبير من الرجال خشيتهم من المساواة بين الجنسين، حيث عبّر رجلان مقابل كل امرأة واحدة عن تخوّفهم من أنّ «المزيد من الحقوق للمرأة يعني خسارة للرجل».

الشكل 4.4 ب

المواقف تجاه المساواة بين الجنسين

نسبة المستجيبين الذين وافقوا أو وافقوا بشدّة مع عبارات مختارة حول المساواة بين الجنسين، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



من الناحية النظرية، أبدى الرجال والنساء الفلسطينيون تجاوباً أكثر إيجابية تجاه مسألة المساواة بين الجنسين، لكنهم كانوا أكثر تحفظاً عند سؤالهم عن التفاصيل. علاوة على ذلك، تؤكد النتائج الكيفية أنّ المشاركة المباشرة للمرأة في المقاومة قد غيرت بشكل إيجابي المواقف والممارسات المتعلقة بحقوق المرأة، وهو ما يشير إلى وجود صلات بين النشاط السياسي والممارسة السياسية من جهة، وبين التحولات في نظم القيم الاجتماعية والمواقف الاجتماعية من جهة أخرى. وقد صرّحت إحدى النساء المستطلعة آراءهنّ بما يلي:

«عبر التاريخ، ارتبط نضال المرأة الفلسطينية بالنضال الفلسطيني من أجل التحرير. وكان لمشاركة المرأة في جميع أشكال النضال أن أتاح لها المزيد من الفرص. وقد مكّنت هذه المشاركة المرأة الفلسطينية وأعطت الشرعية لمطالبها المتمثلة بتحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين».

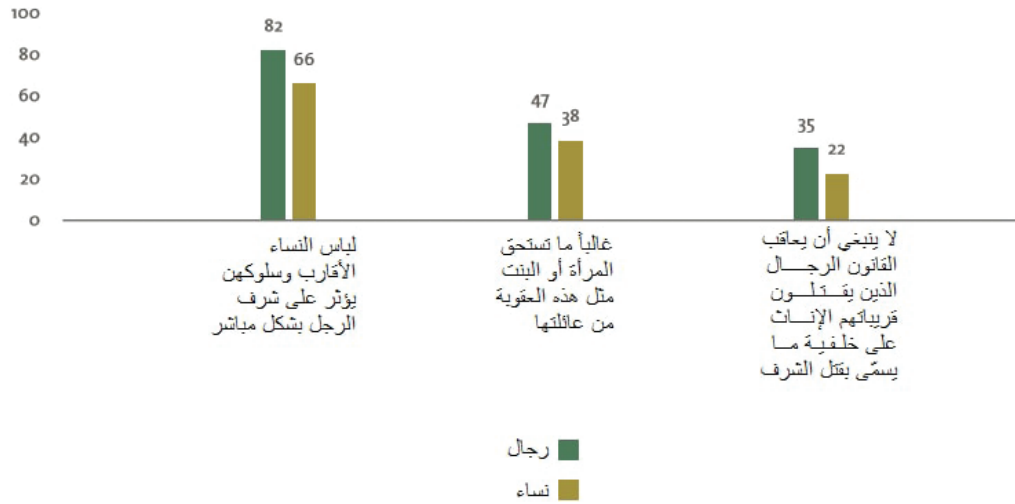
امرأة، موظفة في وزارة الصحة، 47 سنة، مدينة رام الله

يرتبط شرف العائلة بهوية المرأة في السياق الفلسطيني، على الرغم من أن معظم المشاركين يرفضون القتل على خلفية الشرف. وصرّح ما يقرب من نصف المستجيبين (53 في المئة من الرجال و 54 في المئة من النساء) عن أنهم سمعوا عن حوادث «قتل على خلفية الشرف» في تجمّعهم السكاني خلال السنة الماضية. تشير هذه الأرقام المرتفعة إلى أن المستجيبين يتذكرون جيداً تقارير وسائل الإعلام. ويؤيد غالبية الرجال والنساء المبدأ العام القائل بأنّ لباس المرأة وتصرفاتها يؤثّر بشكل مباشر على شرف الرجل (الشكل 4.4.1 أ). وقد أبدى ما نسبته 82 في المئة من الرجال دعماً أكبر لمقولة أنّ المرأة مسؤولة عن شرف الرجل، مقابل 66 في المئة من النساء. مع ذلك، يعتقد عدد أقل من الرجال (46 في المئة) وحتى عدد أقل من النساء (38 في المئة) أنّ «الفتاة أو المرأة عادة ما تستحق عادة هذه العقوبة (قتل الشرف) من أسرتها». فيما رأى عدد أقل من الرجال (35 في المئة) والنساء (22 في المئة) أنّ جرائم الشرف لا ينبغي أن يعاقب عليها القانون.

الشكل 4.4 ج

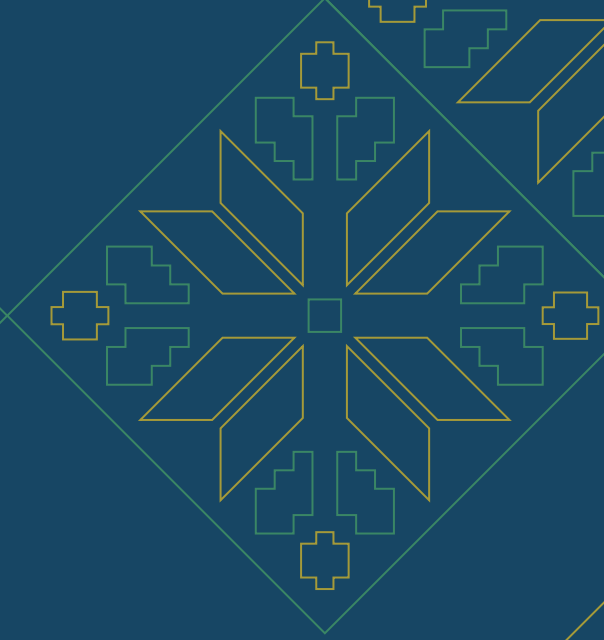
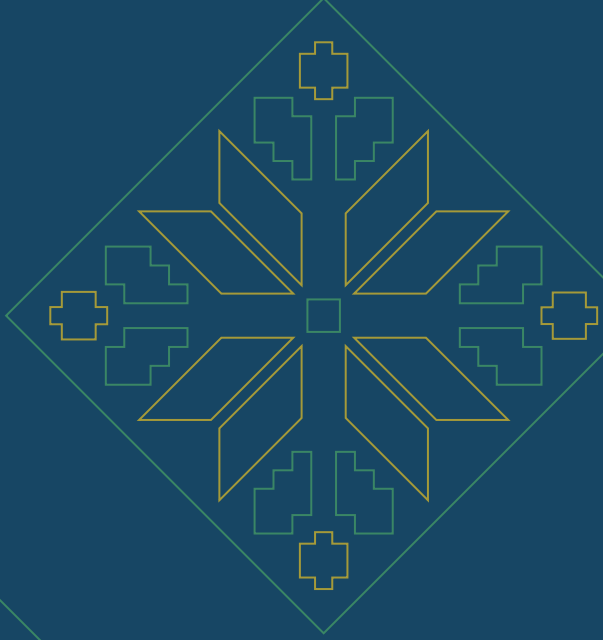
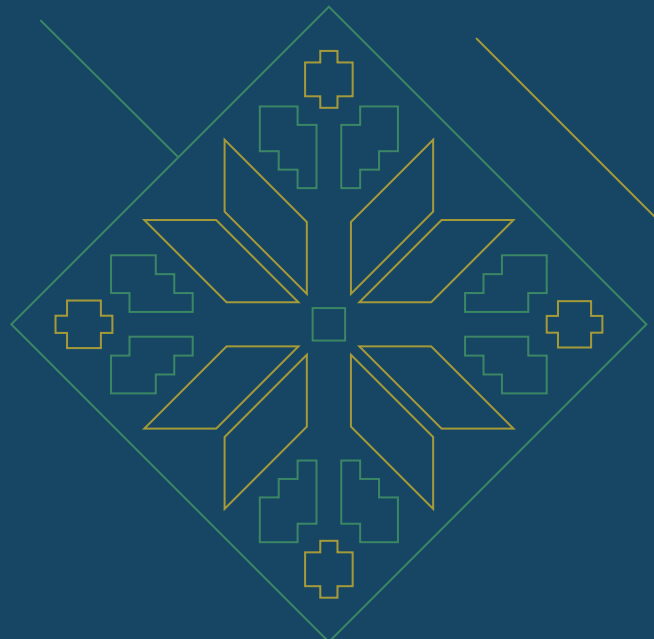
المواقف تجاه القتل بداعي الشرف

نسبة المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-59 سنة الذين وافقوا أو وافقوا بشدة مع عبارات مختارة حول جرائم القتل على خلفية الشرف، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



الفصل الخامس

الطفولة والمرأهقة



5.1 أدوار وحقوق النوع الاجتماعي خلال مرحلة الطفولة

يتمتع الفتيان بقدر أكبر من حرية الحركة والمزيد من الوقت الحر مقارنة مع الفتيات. وعند سؤالهم عن طفولتهم، قال 92 في المئة من الرجال المستطلعة آراءهم أنه كان من السهل عليهم وعلى إخوانهم الذكور (مقارنة مع أخواتهم الإناث أو الفتيات في الحي) الخروج من المنزل عندما كانوا أطفالاً، فيما قال 75 في المئة منهم أنه كان لديهم وقت فراغ أكبر من أخواتهم الإناث اللاتي انشغلن بالأعمال المنزلية، على خلاف إخوانهن الذكور. وعلى النقيض من ذلك، قال 63 في المئة من النساء أنهن كن أقل قدرة على الخروج من المنزل في مرحلة الطفولة (مقارنة مع إخوانهن)، وقال 43 في المئة فقط منهن أنه كان لديهن وقت فراغ أقل بسبب انشغالهن بالأعمال المنزلية. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف الرجال الذين شملهم الاستقصاء (55 في المئة) أفادوا بأنه كان لديهم وقت فراغ أقل وهم أطفال بسبب الاضطرار إلى العمل لكسب الدخل. وأكد ما نسبته 39 في المئة تقريباً من النساء المستجيبات نفس الملاحظة بشأن إخوانهن الذكور. وعلى العموم، تذكر الرجال أنه كان لديهم امتيازات أكثر من أخواتهم الإناث، في حين تذكرت النساء أنهن يتمتعن بحرية أكبر مما أقر به الرجال.

5.2 - العمل المنزلي وصنع القرار الأسري خلال الطفولة والمراهقة

أتمت البيئة المنزلية الطفولة لمعظم المستجيبين في فترة الطفولة بتقسيمات غير منصفة قائمة على النوع الاجتماعي غير المنصفة على مستوى العمل والسلطة في البيت. أما بالنسبة للغالبية العظمى من المستجيبين الرجال والنساء، فقد كان الأب هو الشخصية الأهم من بين الذكور في المنزل خلال مرحلة نموهم. وهذا نتاج الانتقال إلى الأسرة النووية في فلسطين خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، والذي أدى إلى تقليص الدور المركزي الذي كان يلعبه بعض الأقرباء الرجال في السابق (عادة كبار السن). وأفاد أكثر بقليل من 5 في المئة من الرجال الذين شملهم الاستطلاع بأنه لم يكن هناك شخصية بالغة الأهمية من الرجال في طفولتهم، وقد يُعزى ذلك إلى نموهم في أسرة تقودها امرأة. هذا وأشارت النساء المستجيبات إلى أن إخوانهن الذكور احتلوا المركز الثاني كأهم الرجال في البيت خلال مرحلة نموهم. وفي نظام القرابة السائد في المجتمع الفلسطيني، يُعتبر الإخوة مصدر الدعم الأساسي للأخوات طوال حياتهن، وينعكس ذلك في ظاهرة تنازل المرأة عن حقوقها الإرثية لصالح أشقائها الذكور.

إلى ذلك، أفاد معظم المستجيبين بأن آبائهم لم يسبق لهم القيام بمهام منزلية معينة كإعداد الطعام، أو تنظيف المنزل، أو غسل الملابس، أو تنظيف الحمام / المرحاض (الشكل 5.2 أ). وتماشياً مع النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى في فلسطين⁵، اتضح أن المهام الأكثر شيوعاً للآباء كانت القيام بالتسوق لإحضار اللوازم المنزلية، تليها رعاية الأب للمستجيب أو إخوانه / أخواتها. وعلى الرغم من هذا التشدد المستمر في الأدوار الأسرية، فقد وجدت المقابلات الكيفية بعض الاستثناءات لا سيما بين الرجال الأحدث سناً في حياتهم الزوجية (أنظر إلى القسم 6.3).

«نشأت في أسرة ريفية تقليدية العمل فيها مقسّم بشكل صارم على أساس النوع الاجتماعي، ولم تكن المساواة بين الجنسين جزءاً من تربيتي. مع ذلك، فقد تغير هذا السلوك في عائلتي الحالية، فقد اتفقت مع زوجتي منذ البداية على تشكيل أسرة أكثر إنصافاً».

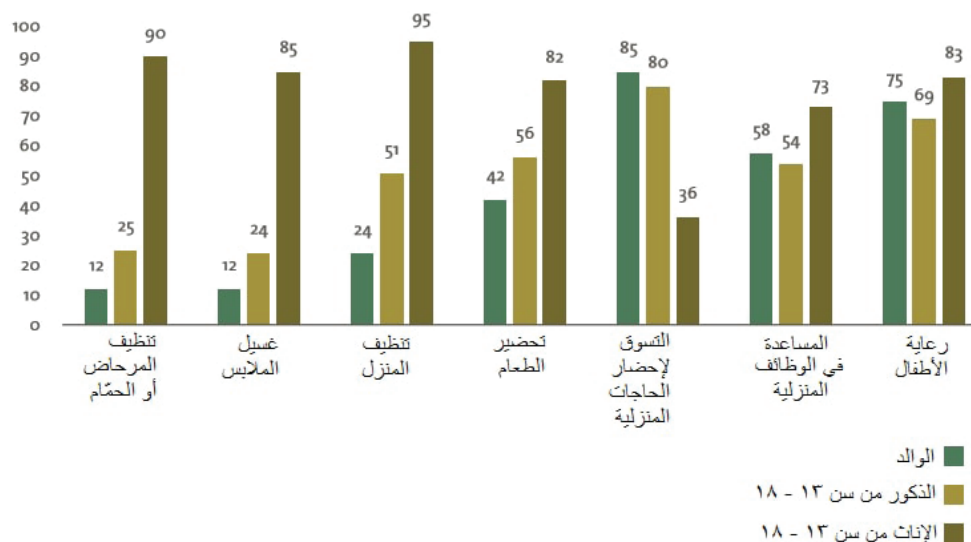
رجل، معلّم مدرسة، 30 سنة، مدينة رام الله

5 تتفق هذه النسب مع النتائج التي توصل إليها مسح استخدام الوقت الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012/2013، والذي أفاد بأن حوالي 90.8 في المئة من الإناث اللواتي بلغن 10 سنوات فأكثر يقمن بالأعمال المنزلية (إعداد وتقديم الطعام والتنظيف والتسوق والرعاية المنزلية) مقابل 44.6 في المئة من الذكور. راجع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). النتائج الرئيسية لمسح استخدام الوقت، 2012/2013. رام الله.

الشكل 5.2 أ

الأعمال المنزلية في الطفولة والمراهقة

نسبة المستجيبين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18-59 سنة الذين أفادوا أنّ والدهم أو رجلاً آخر (باستثناء العاملين في المنازل من الذكور) قد قام ببعض المهام المنزلية المختارة، ونسبة الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18-59 سنة الذين أبلغوا عن مشاركتهم في مهام منزلية مختارة عندما كانوا في سنّ 18 - 13 سنة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016.



وعند سؤالهم عن منزل الطفولة، رأى الرجال أنّ آباءهم كانوا أصحاب القول الفصل في القرارات التي تذكّرتها مقارنة بالمستجيبات من النساء. كما اتفق المستجيبون نساءً ورجالاً على أنّ الأب هو صاحب القرار النهائي في زواج ابنته، بنسبة 38 في المئة لكل من الرجال والنساء. أما بالنسبة لجميع العناصر الأخرى، فقد أبدى الرجال اعتقادهم بأنّ آباءهم كانوا أصحاب القرار النهائي في المنزل، مقارنة مع عدد أقل من النساء اللاتي اعتقدن ذلك. وتبيّن الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخراً في فلسطين أنه في المجتمع الفلسطيني المعاصر، لا يزال الزوج يمتلك الدور الأكبر في اتخاذ القرارات من الزوجة خاصة فيما يتعلق بشراء الممتلكات. ⁶ عيّر أنّ المقابلات الكمية أظهرت وجود فروق دقيقة في عملية صنع القرار هذه، وكشفت عن عمليات تفاوض ونوعٍ من توازن القوى بين الرجال والنساء في الأسرة.

«في أسرتي، وكما هو الحال في معظم الأسر التقليدية، كان أبي هو صاحب القول الفصل في معظم المسائل العائلية. مع ذلك، كان هناك تأثير كبير من والدي على قرارات والدي حاسماً. فقد اعتدت أنا وأخواتي على التواصل مع أمنا بشأن قضايانا المختلفة حتى نتحدث مع والدنا وتؤثر على قراراته».

امراة، موظفة بنك، 25 سنة، مدينة القدس

صرّحت جميع النساء تقريباً وعدد قليل من الرجال عن قيامهم بأعمال منزلية خلال فترة المراهقة. وباستثناء التسوق للأغراض المنزلية، احتلّت النساء وبأغلبية ساحقة أعلى مستويات المشاركة في مختلف المهام المنزلية خلال فترة المراهقة أكثر من الرجال (الشكل 5.2 أ). وكانت معدلات مشاركة الرجال في المهام المنزلية النسوية (مثل غسل الملابس وتنظيف الحمام أو المرحاض) خلال مراهقتهم أقل بكثير من النساء.

في البحث الكيفي، قال بعض المستجيبين أنّ أمهاتهم يملنّ إلى تكليف الفتيات للقيام بالمهام المنزلية ولا يطلبن من الفتيان ذلك، حيث

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011: النتائج الرئيسية. رام الله. وأبو عواد، نداء. (2012). الاقتصاد غير الرسمي وعلاقات القوة ضمن السياق الاستعماري الاستيطاني: حالة الضفة الغربية الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية. أطروحة، جامعة إكستر.

عادة ما يحصل الفتيان على مهام ذات طابع فردي كترتيب الأسرة الخاصة بهم أو غسل الأطباق التي يستخدمونها فقط. غير أنه في الحالات التي لا توجد فيها إناث في الأسرة، أشار بعض الأشخاص المستطلعة آراءهم إلى أن الفتيان يُعطون بعضاً من مهام الفتيات. ومن ناحية أخرى، يبدو أن وجود فرد كبير السن في الأسرة - لا سيما الجد أو الجدّة - عادة ما يتزامن مع استمرار التوزيعات غير المتصفة للعمل المنزلي بين الجنسين.

”نعيش سبعة أفراد في العائلة، وجدّتي تعيش معنا. تقوم أمّي وجدتي بكل شيء في المنزل. لماذا؟ لأنّهما هما هكذا، وهي الطريقة التي علّمانا إياها، ليس لأنّ إخواني يعملون في المنزل، فهم يقومون فقط بترتيب غرفهم، لكن بالنسبة للبيت ككل، مثل غسل الأطباق، فإنّهم (إخواني) لا يقومون بأي شيء“.

امرأة، طالبة جامعية، مدينة رام الله

5.3 - تجارب سلبية في مرحلة الطفولة

يعتبر العنف في مرحلة الطفولة أمرٌ شائع في فلسطين، وخاصة بالنسبة للفتيان. وقال ربع المستجيبين الرجال و22 في المئة من النساء أنّ أمهاتهم تعرّضن للضرب على يد والدهم أو أحد أقربائهم الرجال خلال طفولتهم. ولم يتم تقييم أشكال أخرى من العنف ضد الأمهات. وقد تعرّض عدد أكبر من الرجال مقارنة بالنساء للعنف الجسدي أنفسهم من شخص في الأسرة خلال طفولتهم (الجدول 5.3 أ). علاوة على ذلك، تعرّض الرجال لأشكال أفسى من العنف، حيث تعرّض 37 في المئة للضرب بحزام أو عصا (مقارنة بنسبة 19 في المئة من النساء). وقد تعرّض 18 في المئة من الرجال للضرب المبرّح بحيث بقي على أجسادهم علامات أو كدمات (مقابل 11 في المئة من النساء).

وبالتماشي مع ما توصلت إليه بعض الدراسات في الآونة الأخيرة،⁷ أفاد الرجال المستطلعة آراءهم بأنّهم تعرّضوا إلى مزيد من العنف في المدرسة مقارنة مع النساء، حيث قال 57 في المئة من الرجال أنّهم تعرّضوا للعقاب الجسدي من قبل مدرس الفصل (مقارنة بنسبة 30 في المئة من النساء). وصرّح المستجيبون الرجال أنّهم واجهوا قدرًا أكبر من الإهانة وهم أطفال، وقال 37 في المئة منهم أنّهم تعرّضوا للضرب والتعنيف على يد أفراد من العائلة أمام آخرين وهم أطفال (مقارنة بنسبة 25 في المئة من النساء). علاوة على ذلك، أفاد 24 في المئة من المستجيبات النساء و28 في المئة من الرجال أنّهم عانوا من الجوع في وقت من الأوقات أثناء طفولتهم.

”خلال مراهقتي، في سن الرابعة عشر، شاهدت والدي يمارس العنف تجاه والدي. كانت فترة عصيبة أثرت عليّ وعلى أشقائي. شعرت بالخوف والاضطهاد لأنني كنت عاجزة عن مساعدتها. شعرت بأنني ضعيفة جداً وعاجزة عن التدخل. لقد أثرت عليّ هذه التجربة كثيراً، ولا يزال شبح تلك الفترة يراودني. وقد تأثرت وجهة نظري تجاه أبي سلباً حتى هذه اللحظة“.

امرأة غير عاملة، 28 سنة، مدينة رام الله

الجدول 5.3 أ

تجارب سلبية في مرحلة الطفولة

نسبة المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-59 سنة الذين شهدوا أحداثاً سلبية في المنزل أو المدرسة قبل سن الثامنة عشر، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016.

رجال (%)	نساء (%)	
في المنزل		
28	24	في بعض الأوقات لم يكن لدي ما يكفي لتناول الطعام
25	22	سمعت أو رأيت أمي وهي تتعرض للضرب على يد والدي أو أحد أفراد الأسرة الذكور
37	25	تعرضت للإهانة أو الإذلال في أسرتي أمام آخرين
60	45	تعرضت للصفع أو الضرب على يد والدي في المنزل
37	19	تعرضت للضرب في المنزل بواسطة حزام، عصا، سوط، أية أدوات ضرب أخرى قاسية
18	11	تعرضت للضرب المبرح في المنزل، بحيث بقي على جسدي علامات أو كدمات
في المدرسة		
57	30	تعرضت للضرب أو المعاقبة الجسدية في المدرسة على يد معلم الفصل



الفصل السادس

النوع الاجتماعي وديناميكيات

العلاقة في سن الرشد



6.1 الصحة والثروة

العديد من المستجيبين انتابهم الخوف والتوتر وظهرت عليهم علامات الإحباط. وقد أبلغ جميع المشاركين في الدراسة الفلسطينية تقريباً عن وجود مخاوف لديهم تتعلق بسلامتهم وسلامة أسرهم (انظر الجدول 6.1 أ). كما أعرب 70 في المئة من النساء و 78 في المئة من الرجال عن قلقهم إزاء عدم تمكنهم من تزويد أسرهم بالضرورات اليومية.

الجدول 6.1 أ

الأمن الفردي والأسري

نسبة المستجيبين الذين لديهم مخاوف محددة بشأن الأمن الشخصي والأسري، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
94	95	أخشى على سلامتي
98	97	عائلي تخشى على سلامتي
96	86	أشعر بالقدرة على حماية عائلي
78	70	ينتابني القلق إزاء عدم القدرة على تزويد أسرتي بضرورات الحياة اليومية
97	98	أخشى على سلامة أسرتي
96	96	أخشى على مستقبلي ومستقبل أسرتي

وعند سؤالهم عن مختلف ضغوطات الحياة اليومية ومشاعر الإحباط، استمرّ المستجيبون الفلسطينيون بنقل صورة قائمة. وفي ما يتعلق بالتوقعات غير المنصفة عن كون الرجل ينبغي أن يكون المعيل المالي للأسرة، خلصت الدراسة إلى أن 54 في المئة من الرجال الفلسطينيين وافقوا أو وافقوا بشدة على أنهم «يتعرضون للإحباط والضغوطات الدائمة بسبب عدم وجود ما يكفي من فرص العمل أو الدخل».

في المقابلات الكيفية، تحدثت النساء العاملات عن العبء المزدوج الذي تفرضه واجبات العمل والبيت وعن شعورهن بالذنب لعدم قدرتهن على تأدية دورهن الرئيسي كأمهات بشكل جيد، وهو دور يحظى بأولوية اجتماعية. كما أن ارتفاع مؤشرات الإحباط المبلغ عنها بين الرجال العاطلين عن العمل يرتبط بعجزهم عن تحقيق دورهم الاجتماعي كمعيلين للأسرة، في سياق يتسم بارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى الدخل، والحرمان الاقتصادي. إن هذه الحقائق هي نتيجة للهيمنة الهيكلية للاحتلال الذي طال أمده على حياة الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني، فضلاً عن السياسات الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية التي أفقرت غالبية الفلسطينيين. وفي هذه الحالة يمكن فهم أعراض الإحباط على أنها تعبير عن الفشل المجتمعي في توفير الظروف التي تمكن للرجل من تأدية دوره الاجتماعي كمعيل للأسرة.

”إن المسؤولية الاجتماعية المتمثلة بإعالة الأسرة هي مصدر للضغط وؤثر على صورة الرجل كرجل“.

رجل، طالب هندسة، 22 سنة، مدينة نابلس

أبدى المستجيبون رضاهم عن حالتهم الصحية بشكل عام، بيد أن العديد منهم لم يخفي رغبته في إجراء بعض التغييرات الجسدية. وقد أعطى أغلبية المستجيبين تقييماً جيداً لحالتهم الصحية، في حين أعطى آخرون تقييماً متدنياً لتلك الحالة (الجدول 6.1 ب).

الجدول 6.1 ب

تصورات الحالة الصحية للفرد

التوزيع النسبي للمستجيبين وفقاً للحالة الصحية المعلن عنها، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
مقارنة مع الأقران، الحالة الصحية ستجيب هي ...		
89	85	جيدة أو جيدة جداً
7	10	متوسطة
4	5	سيئة أو سيئة جداً
85	75	المستجيب راضٍ عن حالته/حالتها الجسدية
32	52	المستجيب يرغب في فقدان الوزن
56	*	المستجيب يرغب في أن يكون جسمه أكثر عضلات

* غير وارد في الاستبيان النسائي

قال معظم المستجيبين أنهم راضون عن أجسادهم، على الرغم من أن أكثر من نصف النساء (52 في المئة) أعربن عن رغبتهن في فقدان الوزن، في حين قالت نسبة مماثلة من الرجال (56 في المئة) أنهم يرغبون في الحصول على جسم ممتلئ بالعضلات. إنَّ رغبة الرجال في بناء العضلات ورغبة المرأة في فقدان الوزن تعكس الصور النمطية تجاه أجساد كل من الرجال والنساء، فضلاً عن تغلغل نظام القيمة الاستهلاكية التي تحاول إعادة توجيه رغبات الناس واحتياجاتهم وإعادة صياغتها بما يخدم تلك الصور النمطية.

أفاد أكثر من نصف الرجال في العينة (55 في المئة) بأنهم مدخنون، مقابل أقل من 8 في المئة من النساء. ومن المدخنين الرجال فقط، رأى في المئة أنهم مدخنون شَرِهون، وأفاد 22 في المئة منهم بأنهم يعانون من مشكلة صحية بسبب التدخين.

6.2 الزواج والطلاق

تعتبر معدلات الزواج في فلسطين مرتفعة بشكل عام، حتى مع كون متوسط سن الزواج آخذاً بالارتفاع. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنَّ معدل الزواج في فلسطين هو من أعلى المعدلات في الدول العربية. وقال ما يقرب من 70 في المئة من النساء و 60 في المئة من الرجال في عينة الاستطلاع الفلسطينية أنهم متزوجون. ويتزايد متوسط العمر عند الزواج الأول للرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني، حيث وصلت إلى حوالي 25 عاماً للرجال و 20 عاماً للنساء في عام 2015، وهو ارتفاع بقيمة عامين على مدى العقدين الماضيين. وترتفع نسبة الزواج المبكر (الزواج الأول قبل سن الخامسة عشرة) بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً إلى حد ما، حيث وصلت هذه النسبة إلى 1.8 في المئة في الضفة الغربية و 2.6 في المئة في قطاع غزة. كما وتزداد معدّلات الزواج المبكر في المناطق ذات الدخل المنخفض في فلسطين. ويتطلب الحد من معدّلات الزواج المبكر معالجة قضايا الفقر وعدم التركيز فقط على تغيير الآراء والأفكار.⁸

«العقبة الرئيسية التي واجهتها في حياتي كانت زواجي المبكر في سن الرابعة عشر. لقد نشأت في أسرة فيها الكثير من الفتيات وكان وضعنا الاقتصادي سيئاً للغاية. علاوة على ذلك، أدّى مرض والدي - رحمها الله - إلى تفاقم وضعنا الاقتصادي السيء. وعندما علمت والدي أنها كانت مريضة، بدأت بتزويجنا واحدة تلو الأخرى، حتى لا نتعرض للاضطهاد على يد أحدهم بعد وفاتها».

امرأة، موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية، 43 عام، مدينة نابلس

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السلطة الوطنية الفلسطينية.

من جهة أخرى، أبدت النساء ميلاً نحو تبني آراء أكثر مرونة بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالزواج. واتفق أكثر من نصف المستجيبين رجالاً ونساءً على أن «زواج المرأة أكثر أهمية من حصولها على فرصة عمل». وقد ارتفعت نسبة الرجال المؤيدين لهذه الفكرة أكثر من النساء (الجدول 6.2 أ). في الوقت ذاته، عبّر عدد قليل من المستجيبين عن تأييدهم للزواج العرقي. فيما رفض غالبية المستجيبين بشكل عام بعض الأفكار التقييدية التي ترى أنه من المعيب على الرجل أن يتزوج من امرأة منفصلة أو امرأة ذات حاصل على مؤهل علمي أعلى منه.

الجدول 6.2 أ

المواقف تجاه الزواج

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة بشأن الزواج، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
81	92	إذا كانت الزوجة عاملة، يجب أن تساهم في نفقات الأسرة
28	17	لا ينبغي على الرجل أن يتزوج من فتاة كانت مخطوبة
17	11	إذا امتنع الرجل عن الزواج فهو ليس برجل
75	51	زواج المرأة هو أكثر أهمية من حصولها على فرصة عمل
7	4	الزواج العرقي أو المسيارهو الحل لتكاليف الزواج الشرعي الباهضة
23	19	لا ينبغي للرجل أن يتزوج من امرأة حاصلة على مؤهل علمي أعلى منه
88	82	في نهاية المطاف، الزوجان وحدهما وليس الأسرة هما من يتخذان قرار الزواج

وأكد البحث الكيفي آراء المستجيبين المرنة نسبياً بشأن القضايا المتعلقة بالزواج، ولا سيما استعداد الرجل للزواج من امرأة أعلى منه تعليمياً.

”أنهيت دراستي الثانوية ولكن لم أكن قادراً على مواصلة التعليم العالي نتيجة لوضعنا الاقتصادي. ما زلت أشعر بالندم على ذلك. في ذات الوقت، أكملت زوجتي تعليمها العالي وحققت حلمي. عندما تزوجنا حصلت هي على درجة البكالوريوس، وبعدها بعام ونصف حصلت على وظيفة كمدرسة. زوجتي تحب الدراسة وكنت سعيداً جداً عندما صرّحت لي عن نيتها الحصول على درجة الماجستير. أنا أدعمها وأحترم إنجازاتها. أمل أن تواصل طريقها للحصول على درجة الدكتوراه».

رجل، موظف متجر، 42 سنة، مدينة نابلس

وظهرت فروق كبيرة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمن يتخذ قرار ترتيب الزواج والتخطيط له. وقال حوالي 44 في المئة من الرجال أنهم أصحاب القول الفصل فيما يتعلق بترتيبات زواجهم، مقارنة بنسبة 5 في المئة فقط من النساء اللواتي دعمن هذا الطرح (الجدول 6.2 ب). وتُظهر هذه النتائج وغيرها من الدراسات زيادة سلطة الرجل (وأسرة الزوج) في وضع ترتيبات الزواج مقارنة بالنساء وأسرهن.

الجدول 6.2 ب

اتخاذ القرار بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بترتيب الزواج والتخطيط له

النسبة المئوية للمستجيبين الذين اختاروا إجابات معيّنة على سؤال «من كان صاحب القول الفصل فيما يتعلق بترتيب زواجك الأخير والتخطيط له؟»، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
44	5	الزوج في الغالب
1	16	الزوجة في الغالب
25	39	الزوج والزوجة معاً
1	21	شخص أو أكثر من عائلة الزوجة
28	19	شخص أو أكثر من عائلة الزوج
1	1	شخص آخر
725	830	العدد الكلي للمستجيبين الذين سبق لهم الزواج

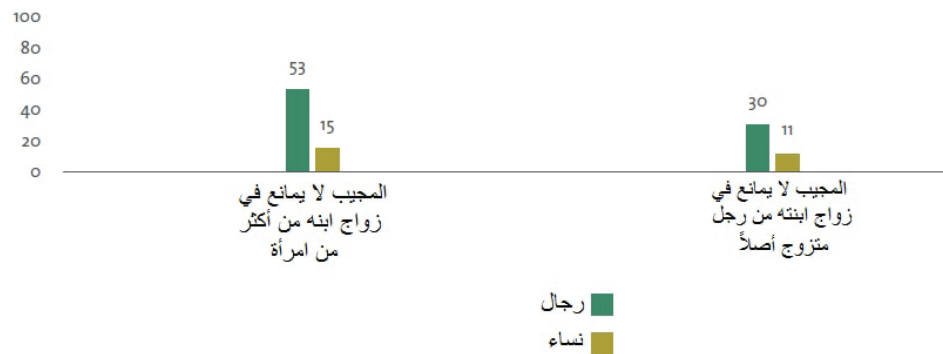
أفاد ثلاثة أخماس الرجال المتزوجين بأن تكلفة زواجهم كانت عبئاً على أسرهم. في الوقت نفسه، أعرب أقل من ربع هؤلاء الرجال عن رغبتهم فيما لو كانت هذه التكاليف بالتقاسم مع أسرة العروس.

كما أفاد ما يقرب من 1 في المئة من الرجال والنساء بأنهم يعيشون حالياً في أسرٍ متعددة الزوجات، بما يتفق مع الدراسات الاستقصائية الوطنية. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن تعدد الزوجات شائع في فلسطين، لكنه أخذ في الانخفاض. وفي عينة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين، قال 1 في المئة من الرجال إن لديهم أكثر من زوجة، في حين قال أقل من 1 في المئة من النساء إن أزواجهن لديهم أكثر من زوجة. ومن بين المشاركين في الدراسة الاستقصائية، كان الرجال أكثر انفتاحاً على ممارسة تعدد الزوجات مقارنة بالنساء، حتى مع تراجع هذه العادة (الشكل 6.2 أ).

الشكل 6.2 أ

المواقف تجاه تعدد الزوجات

النسبة المئوية للمستجيبين المسلمين الذين وافقوا على عبارات مختارة بشأن تعدد الزوجات لأبنائهم أو بناتهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003). الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (2001-1996). دراسة مقارنة. رام الله

يتفق الرجال والنساء إلى حدٍ كبير بشأن المسائل المتعلقة بالطلاق - باستثناء ما يتعلّق بالحق الأساسي في المباشرة بإجراءات الطلاق. ولا يعتبر الطلاق شائعاً في المجتمع الفلسطيني. فوفقاً لبحث أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني¹⁰ سنة 2013 كانت نسبة الرجال المطلّقين 0.3 في المئة ونسبة النساء المطلّقات 1.6 في المئة. وفي عينة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين، أفاد 3 في المئة من الرجال و1 في المئة من النساء بأنّه سبّب لهم الطلاق. ويمكن ربط تديني معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني بطبيعة الكفاح من أجل البقاء الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل الاحتلال. في مواجهة هذه القوى الهيكلية الضخمة فإن التضامن الأسري يصبح ذا أهمية خاصة. وقد تكون التكلفة الباهضة لترتيبات الزواج عائناً أيضاً.

بالنسبة للنساء اللواتي يفكرن في الطلاق، فإنه يتعيّن عليهنّ الأخذ في الحسبان، إلى جانب اعتبارات الأمن الاقتصادي، النظرة السلبية للمجتمع تجاههنّ وصعوبة الوضع الذي قد يعانين منه. والواقع أنّ أغلبية الرجال الفلسطينيين لم يوافقوا على أنّ للمرأة الحق في الطلاق، كما هو مبين في الشكل 6.2 ب. وعلى النقيض من ذلك، اتفقت 77 في المئة من النساء في الدراسة الاستقصائية على أنّ للمرأة الحق في الطلاق. ومن الجدير بالذكر أنّ أغلبية كبيرة من الرجال والنساء اتفقوا على أنّ «الطلاق سيؤدي إلى انهيار المجتمع». في الوقت ذاته، قالت أغلبية ساحقة من المستجيبين أنّ المطلقات أو المطلّقين يجب أن يعاملوا باحترام.

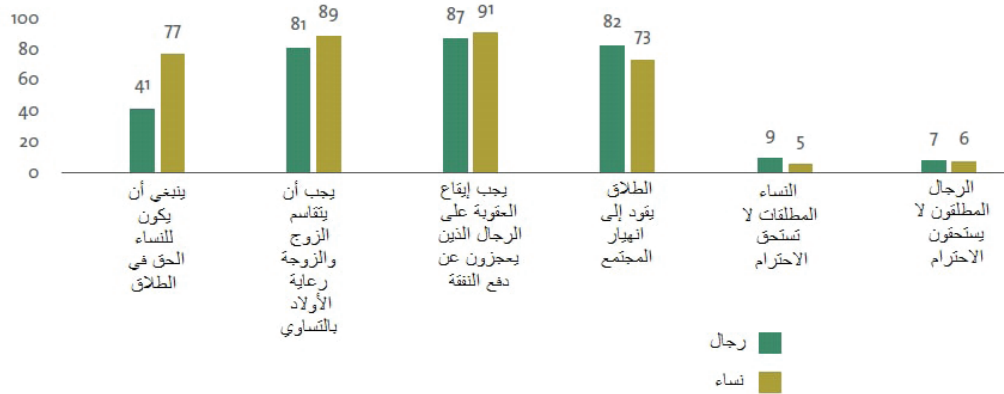
«لدينا الآن قانون الخلع. أنا سعيدة جداً بأنّ لدينا مثل هذا القانون، لأنّه عندما تريد المرأة أن تطلق زوجها يمكنها أن تطلقه حتى لو كان عليها أن تتخلى عن مهرها، لأنها لا تريد أن تعيش معه، وهي غير مرتاحة مع الرجل الذي تعيش معه. عندما تكون المرأة قادرة على تطليق زوجها ... على الأقل يكون لديّ سلطة لأقول أنّني لا أريد العيش مع هذا الشخص».

امرأة، 28 سنة، غير عاملة، مدينة رام الله

الشكل 6.2 ب

المواقف تجاه الطلاق

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على عبارات مختارة بشأن الطلاق، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين 2016 (IMAGES) فلسطين



10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). النساء والرجال في فلسطين. القضايا والإحصاءات. رام الله

نظرة المرأة في الزواج والطلاق: قصة توضيحية

في هذه القصة، وكما هو الحال في كثير من حالات الانفصال الأخرى، هو أنّ المرأة تفضل عدم إخبار أي شخص عن الموضوع، بما في ذلك عائلتها، وخاصة والدها. وكان خوفها الرئيسي هو أنّها ستضطر للعيش في منزل والديها أو إختها وتفقد الاستقلال الذي اكتسبته بعد انفصالها عن زوجها. غير أنّ هذا القرار كان يعني أنّ عليها أن تدبّر احتياجاتها المالية بنفسها، ومستوى معيشة أدنى مما كانت عليه. وقد اختارت هذا القرار لأنّها لا ترغب في فقدان حريتها وحرية بناتها.

أظهر البحث الكيفي أنّه بين الأجيال الأكبر سناً، لا تزال هناك نساء تزوجن بقرارٍ من أسرهنّ وقبِلنَ ذلك لأنّهنّ أردنَ إرضاء والديهنّ، ولا سيما الأب. وفي إحدى هذه الحالات، قالت امرأة (وهي الآن مطلقة ولديها ثلاث بنات) أنّه نظراً لتضارب وجهات النظر بينها وبين زوجها السابق (الذي اختاره والدها) - حيث أراد زوجها العيش في الخارج في حين أرادت العيش في الضفة الغربية - فقدت اتخذت قرار الانفصال عنه. مع ذلك، دفعت الثمن حين كان قرارها انفصالها عنه غير رسمي. والمثير للاهتمام

في إحدى نقاشات المجموعات البؤرية، تحدّثت طالبة الجامعة عن الضغوط الاقتصادية التي تواجه الرجال على وجه الخصوص فيما يتعلّق بموضوع الزواج. وقال أحد الشباب (الذي قد يكون يواجه هذه الضغوطات) ما يلي:

”يتعيّن على الرجل جلب منزل ومهر وسيارة، وأن يكون لديه وظيفة، ويحتاج الى أن يكون قد كوّن نفسه ليكون قادراً على الزواج. هذا يعني أنه سيكون قد حقّق جميع ذلك في سن السبعين. كأب لفتاة، كيف تتخيّل أنّ الشاب الذي تخرج للتو قد وصلَ هذه المرحلة؟ كيف تتوقع أنه يستطيع أن يوفّر جميع هذه المتطلبات ما لم يساعده أحد؟ كأن يكون لأبيه مال، أو أنه يكون قد عمّل في السابق، أو درّس تخصصاً يتيح له العمل براتب جيد، أو ربّما يسرق. قد يكون هناك طرق أخرى، لكن كيف تتوقع من الرجل القيام بكل هذه الأمور في سن معينة... هذا هو الضغط الواقع على الرجل“.

رجل، 20 عاماً، طالب جامعي، مدينة رام الله

6.3 - الأعمال المنزلية وصنع القرار في البيت

خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة التحاق المرأة بالتعليم العالي في فلسطين، وكذلك مشاركة المرأة في سوق العمل مدفوع الأجر. غير أنّ هذا التحول لم يصحبه تغيرات جوهرية في ديناميات الأسر وتقسيم الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. وتظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين - الواردة في هذا القسم والأقسام اللاحقة - أنّ تقسيم العمل داخل الأسرة الفلسطينية المعاصرة لا يزال منخفضاً بشكل حاد على أساس النوع الاجتماعي، حيث يتعيّن على الرجال إعالة الأسرة مادياً في حين تقوم النساء بتنظيف المنزل. وصرّحت النساء المستجيبات عن ارتفاع نسبة مشاركتهنّ في جميع أنواع الأعمال المنزلية تقريباً، لا سيما تلك المتعلقة بتنظيف الملابس / المنزل وإعداد الطعام (الجدول 6.3 أ). على النقيض من ذلك، أفاد أكثر من نصف الرجال بأنهم نفذوا أربعاً فقط من الأعمال المنزلية خلال الشهر السابق وهي: القيام بأعمال الصيانة المنزلية، وشراء الطعام، وإدارة الميزانية الأسبوعية، ودفن الفواتير.

ومن بين العدد القليل من الرجال المستطلعة آراءهم الذين تعمل زوجاتهم بدوام كامل (حوالي 6 في المئة من الرجال الذين سبّق لهم الزواج)، قال 58 في المئة منهم أنّهم يشاركون في الأعمال المنزلية. في الوقت ذاته، قالت جميع النساء الفلسطينيات اللاتي يعملنّ بدوام كامل (أي 100 بالمئة) أنّهنّ يقمن بالأعمال المنزلية أيضاً.

الجدول 6.3 أ

تقسيم الأعمال المنزلية

النسبة المئوية للمنتجيين الذين سبق لهم الزواج ممن شاركوا في أعمال منزلية خلال الشهر السابق، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	الأعمال المنزلية
17	96	غسل الملابس
70	57	أعمال الصيانة المنزلية
82	67	شراء الطعام
27	96	تحضير الطعام
17	95	تنظيف المطبخ أو غرف الجلوس
39	96	تنظيف الحمام أو المراحيض
89	78	إدارة الميزانية الأسبوعية
89	36	دفع الفواتير
47	97	نسبة المشاركة في المهام المنزلية النسوية *
725	830	مجموع أعداد المنتجيين الذين سبق لهم الزواج

* المهام المنزلية التي تعتبر نسوية عادة ما تشمل: غسل الملابس، وإعداد الطعام، وتنظيف المطبخ أو غرف الجلوس، وتنظيف الحمام أو المراحيض

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بحوث سابقة في فلسطين، وهي تعكس الحقائق الاقتصادية الخاصة في هذا الإطار. مع ذلك، تكشف بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين عن اتجاه إيجابي في السياق الفلسطيني. فعلى وجه الخصوص، أظهر الأزواج ارتفاعاً نسبياً في معدلات تقاسم بعض المهام المنزلية، مقارنة بنتائج دراسة استقصائية أجراها معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت سنة 2009، والتي أظهرت تدني مستوى مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية.¹¹ وتكشف بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين عن حدوث بعض التغييرات في وقتنا الحالي. فقد صرّح 47 في المئة من الرجال المنتجيين أنهم شاركوا في بعض الأعمال المنزلية النسوية خلال الشهر السابق. مع ذلك، يشير تدني معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع معدل الخصوبة في فلسطين إلى أنّ هذه التطورات تسير بشكلٍ بطيء.

على العموم، أظهر الرجال من ذوي الدرجات العلمية العالية مرونة أكبر تجاه المشاركة في المهام المنزلية النسوية، ممّا يعني وجود صلة بين المستوى التعليمي للرجل والممارسات الأكثر إنصافاً داخل المنزل. أمّا الرجال من الفئات العمرية الأكبر سناً فكانوا أقلّ إبلاغاً عن المشاركة في هكذا أعمال، وهو ما يشير إلى أنّ التغييرات عبر الأجيال قد تكون قيد الحدوث.

11 حمامي، ريماء. (2002). «تقسيم العمل داخل الأسرة». داخل الأسر الفلسطينية: تحليل أولي لمسح الأسرة المجتمعي، تحرير جياكامان، ريتا، وبينني جونسون، بيرزيت: جامعة بيرزيت، المجلد 1.

الاعتقال السياسي للرجال يؤدي إلى توفير الرعاية بالتساوي بين الجنسين

لقوة هائلة قادرة على تحقيق كل هذه المهام التي أقيمت على كاهلها».

رجل، أسير محرر، إحدى قرى رام الله

وأكدت زوجة أحد المعتقلين السياسيين المحررين، وهي أم عاملة وناشطة، أن تحملها لأعباء إضافية خلال فترة اعتقال زوجها قد أثبت لها قوتها. وقالت أنها لا تدعو بحال من الأحوال النساء إلى تحمل كامل أعباء الأسرة، ولكنها تيقنت وبشكل إيجابي من قدراتها الخاصة خلال تلك التجربة. مع ذلك، فإن هذه القضية الإيجابية لا تنفي العديد من التحديات التي تواجهها زوجات الأسرى السياسيين، لا سيما الضغوط من أهاليهن وأزواجهن، الذين عادة ما يرغبون في تحمل المسؤولية عن زوجات الأسرى وأطفالهم.

وماذا يحدث عندما يعود الأسير المحرر إلى بيته؟ قالت بعض النساء أن أزواجهن يكتنون لهنّ كل التقدير عند خروجهم من السجن. في الوقت ذاته، أشارت نساء أخريات إلى حدوث توتر ناجم عن رغبة الزوج المحرر من الأسر في «فرض سيطرته» مرة أخرى في المنزل، في الوقت الذي ترفض فيه الزوجة التخلي عن بعض الصلاحيات التي كانت قد حققتها أثناء غيابه. وقال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن هذه التوترات يمكن حلها بواسطة الزوج حين يُبدي قدراً أكبر من الاحترام والثناء على زوجته، وذلك تقديراً منه لما تحمّلتها من مسؤوليات ولوفائها بالثقة التي منحها إياها زوجها الأسير، مع ضرورة تقاسم المهام.

أشار العديد من المعتقلين السياسيين السابقين (الذين سجنتهم قوات الاحتلال) إلى قدرة المرأة الاستثنائية على تحمل مسؤولية مزدوجة أو ثلاثية طوال فترة اعتقالهم. وعلى حدّ قول أحد المعتقلين السياسيين فقد ألقى السجن عبء الحياة المنزلية بالكامل على زوجته، بما في ذلك عبء إعالة الأسرة. يمكن أن يكون الزوج في هذه الحالة قد رَفَضَ التفرقة غير المنصفة في العمل المنزلي وبات يؤمن بالتعاون. في الوقت ذاته، كان بعض السجناء السياسيين السابقين أقل قلقاً أو ليس لديهم ما يقولون بشأن من قام بالمهام المختلفة، بيد أنهم كانوا أكثر قلقاً إزاء تحمل زوجاتهم لكافة الأعباء الأسرية طوال فترة اعتقالهم. وكان لقدرة المرأة على تحمل هذه الأعباء الثقيلة أن أعطتها احتراماً أكبر من الرجل، وقد شجّع هذا الاحترام بعض الرجال على القيام بمهام منزلية نسوية بعد إطلاق سراحهم، مثل إطعام الأطفال أو عمل حياض لهم أو تغيير الحفاضات.

«في كل مرة، أستطيع أن أقول أن المرأة هي حجر الزاوية في حياتك كفلسطيني، فهي تحافظ على وجودك من خلال الحفاظ على هويتك، وأسرارك، ونفسك، والحفاظ أيضاً على تقاليد عائلتك ... لقد كان دورها أكثر أهمية من دور الأب، الأم ... حققت أكثر بكثير مما كنت أتوقع وأكثر مما يتوقعه أي رجل في العادة، سواءً من ناحية جسمانية من خلال الحمل، أو من ناحية معنوية من خلال العمل. هذا إلى جانب المسؤوليات الأخرى المتعلقة بإدارة المنزل والعمل ورعاية الزوج المعتقل. المرأة هي تجسيد

يتفق الرجال والنساء على أن المرأة هي من يقوم بأغلبية الأعمال في المنزل. وعند سؤالهم عن الأعمال المنزلية في بيوتهم، قال ما يقرب من 89 في المئة من الرجال و96 في المئة من النساء الذين سبق لهم الزواج أن الزوجة تقوم بمعظم هذه الأعمال. ولم يكن من المستغرب أن أبدى الرجال ارتياحاً كبيراً بهذا الترتيب أكثر من النساء. فقد أعرب نحو 81 في المئة من الرجال الذين سبق لهم الزواج على دعمهم لهذا التقسيم للعمل المنزلي، مقابل 64 في المئة فقط من النساء اللواتي سبق لهنّ الزواج.

غَيَّرَ أن البحث الكيفي أظهر بعض النتائج المغايرة. فقد اتضح أن الشبان والشابات - ولا سيما الشابات - غير راضين عن تقسيم الأعمال في المنزل. وعلى الرغم من حالة عدم الرضا هذه، قالت الشابات إنهن يواصلن الالتزام بالتقسيم الحالي للعمل بسبب الضغط الذي يلاقينه من الأمهات والأجداد. بيد أنهنّ أعربن عن أملهنّ في الوصول إلى تقسيم أكثر عدالة للعمل المنزلي في إطار العلاقات الأسرية. كما أكد العديد من طلبة الجامعات من الذكور والإناث أن التعاون والمساعدة المتبادلة ضروريان في أداء المهام المنزلية. ويبدو أن الذكور والإناث على حد سواء يوافقون على أن الأم هي المسؤولة عن تقسيم العمل الحالي، ليس فقط لأنها عادةً ما تقوم بتكليف البنات وليس الأولاد للقيام بالمهام المنزلية، ولكن لأنها في بعض الأحيان مستعدة لأداء كافة المهام المنزلية دون توزيع المسؤوليات لأي من الأولاد أو البنات.

«لماذا؟ لأنّ جدتي وأمي لن يقتنعا، لا يمكنني تغيير طريقة تفكيرهما ... «لا، دعه يغسل الأطباق» ... لأنهما اعتادتا على ذلك يتعين علي أن أغسل الأطباق في حين لا يتعين على (الرجال) ... ولكن بالنسبة لي في بيتي عندما أتزوج، سيكون من الجيد أن يعتاد زوجي على حقيقة أنّه لا يوجد تقسيم للعمل بيننا، كأن أعمل أنا في المنزل ويعمل هو خارجه ... سأكون امرأة عاملة بالطبع، لن يكون هناك تقسيم للعمل بيننا، بل سوف نتعاون. ولكن في منزل عائلتي لا أستطيع أن أفعل هذا».

امرأة، طالبة جامعية، مدينة رام الله

وحتى عندما تشارك المرأة في أعمال مدفوعة الأجر، وحتى عندما يسمح لها بالحصول على سيارة أو مغادرة المنزل، فإنّ ذلك لا يعكس بالضرورة تغييراً في المواقف تجاهها. وقال بعض من أجريت معهم مقابلات إن مثل هذه الحالات الاستثنائية ترتبط بشكل أكبر بالظروف - كالحاجة الاقتصادية - أكثر من المساواة. كما قالت إحدى النساء أنها لا تريد العمل خارج المنزل لأنها تريد أن يكون لها سلطة كاملة على تربية بناتها. علاوة على ذلك، ومع ارتفاع نسبة النساء العاملات في فلسطين في الآونة الأخيرة، يبدو أن هناك قناعة مجتمعية مفادها أنّ دور المرأة الرئيس هو الأمومة، وأنّ الأمومة هي مسؤولية لا ينبغي التضحية أو المساس بها في سبيل العمل مدفوع الأجر. وعلى نفس المنوال، لا يزال الكثير من الرجال يعتبرون أنّ الإعالة المالية للأسرة هي مهمتهم الرئيسية، حتى لو كانت زوجاتهم يعملن لكسب الدخل.

غير أنّ الشيء الذي قد تغيّر فعلاً هو أن الرجال قد يساعدون زوجاتهم في مهامّ معينة في المنزل، لا سيما تعليم الأطفال أو الطبخ، والسماح لزوجاتهم بالعمل إذا كنّ يرغبن في ذلك. كما باتّ الكثير من الرجال لا يتدخلون في كيفية إدارة زوجاتهم للأسرة، وهو ما لاقى استحسان النساء اللواتي عبّرن عن رغبتهنّ في الاستقلال داخل أسرهنّ.

هذا وأكّدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في فلسطين المثّل القائل أنّ «فرخ البط عوام»؛ فالرجال الذين شارك آباؤهم في أعمال منزلية نسوية، وكذلك الرجال الذين تربوا على أهمية المشاركة في مثل هذه الأعمال، هم أكثر احتمالاً للإسهام في الأعمال المنزلية داخل بيت الزوجية.

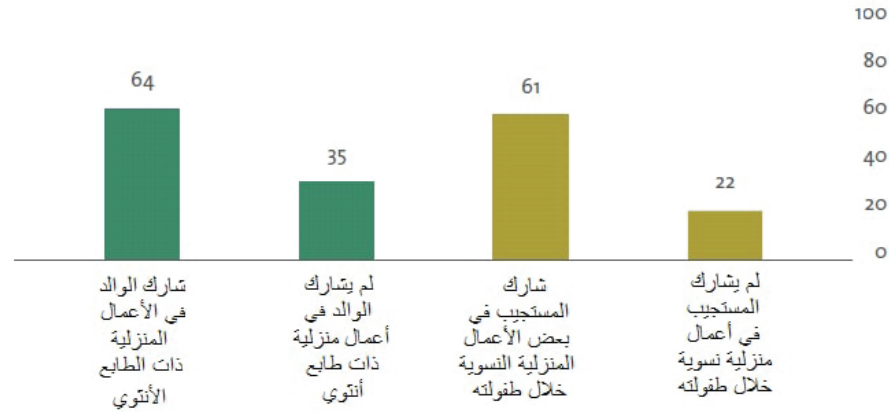
يبين الشكل 6.3 أ قوّة هذه السوابق، حيث تعتبر البيانات الواردة فيه ذات دلالة إحصائية. وقال أكثر من ثلاثة أخصاس الرجال الذين شارك آباءهم في أعمال منزلية أو تربوا على أهمية القيام بهذه الأعمال وهم أطفال أنّهم هم أيضاً يشاركون في مثل هذه الأعمال المنزلية في أسرهم الحالية وهم كبار.

تتباين وجهات النظر بين الرجال والنساء فيما يتعلّق بسلطة صنع القرار داخل أسرهم، على الرغم من أن كلاً منهم أشاروا إلى وجود قيود كبيرة على سلطة المرأة وحريتها في التنقّل. وتشير النتائج الواردة في الشكلين (6.3 ب) و(6.3 ج) إلى أنّ سلطة اتخاذ القرار الأسري ما زالت موضع نزاع بين الأزواج في فلسطين، حتى مع وجود أدلة واضحة على استمرار سيادة سلطة الأب في المنزل. وفي كل قرار، باستثناء موضوع تنظيم الحمل، يشعر غالبية الرجال أنّهم وحدهم أصحاب القول الفصل. ولم يذكر أي من الرجال تقريباً أنّ زوجاتهم يملكن سلطة حصرية في اتخاذ القرار بخصوص أي من النقاط التي شملها الاستقصاء، في حين أفاد 3 في المئة فقط من الرجال أنّ زوجاتهم يتمتعن بسلطة مستقلة في اتخاذ القرار على مستوى الخروج من المنزل.

الشكل 6.3 أ

العمل المنزلي بين الأجيال

نسبة مشاركة المستجيبين الذكور الذين سبق لهم الزواج في أعمال منزلية ذات طابع نسوي خلال الشهر الماضي، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



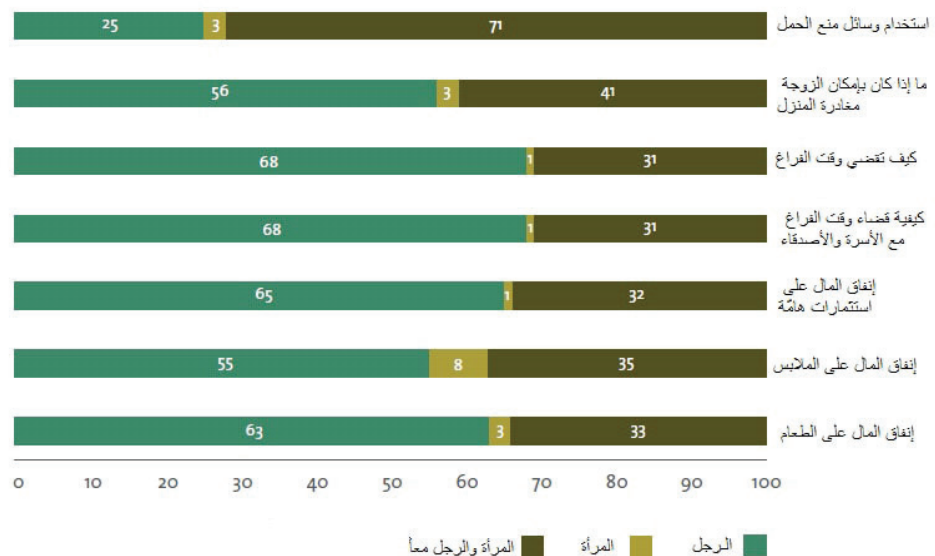
في الوقت ذاته، كانت النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن تقاسم سلطة اتخاذ القرار النهائي مع أزواجهن. مع ذلك، لا تزال نسبة ضئيلة من النساء - 29 في المئة و 25 في المئة على التوالي - يشعرون بأن لديهم سلطة حصرية في اتخاذ القرارات بشأن مسائل أساسية في حياتهن، مثل حرية التنقل، وما إذا كان بإمكانهن قضاء وقت مع الأصدقاء أو الأسرة. وتعكس هذه القيود المفروضة على حرية المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل، اختلالاً أساسياً في توازن السلطة في المنزل. وقد أفادت امرأة واحدة من بين كل 10 نساء بأن لديها سلطة حصرية في اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان بإمكانها العمل أو الحصول على وظيفة خارج المنزل.

وقال الرجال إن العديد من القرارات هي حصرٌ عليهم، وأن دور المرأة في صنع القرار يكاد يكون غير موجود، حتى وإن أعطت بعض النساء صورة تبدو عكسية حين قالت بعض النساء أن لهن دور أكبر في صنع القرار المشترك. ويمكن تفسير التناقض الظاهر بوجود فرق بين عملية اتخاذ القرار الحقيقية - التي تنطوي عادةً على شكل ما من أشكال التفاوض - ومفاهيم أحادية السلطة.

الشكل 6.3 ب

ردود الرجال: من هو صاحب الكلمة الفصل في كل من *

نسبة المستجيبين الذكور الذين قالوا أنهم أصحاب القول الفصل بشأن قرارات أسرية وسلوكيات زوجية مختارة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

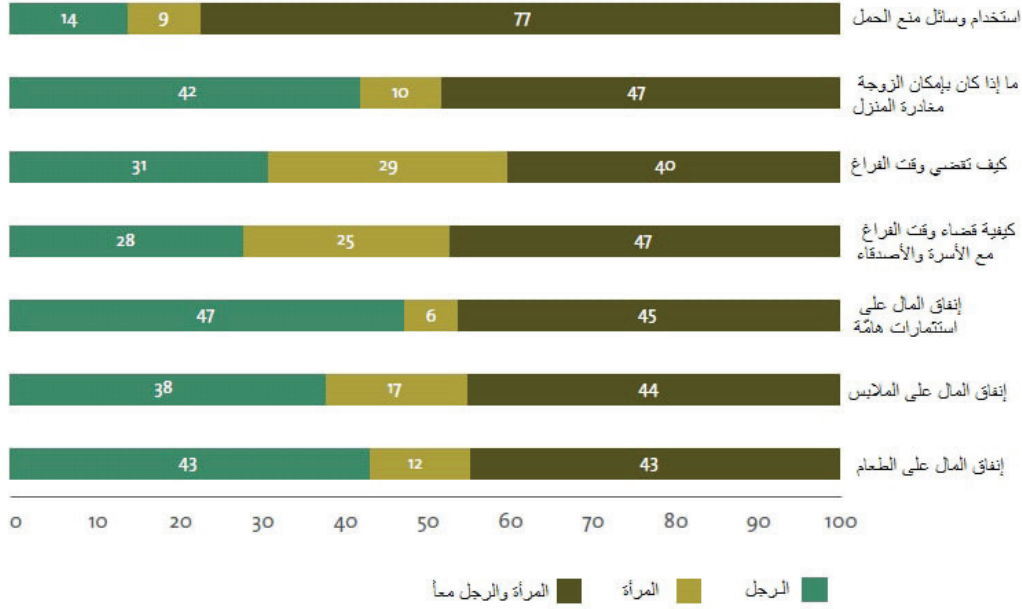


* النسب لا تصل إلى 100 في المئة لأنها تعتمد على التقريب

الشكل 6.3 ج

ردود النساء: من هو صاحب الكلمة الفصل في كل من *

نسبة المستجيبات النساء اللواتي قلنَّ أنَّهِنَّ صاحبات القول الفصل بشأن قرارات أسرية وسلوكيات زوجية مختارة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



* النسب لا تصل إلى 100 في المئة لأنها تعتمد علي التقريب

تشير بعض البيانات الواردة في الشكلين 6.3 ب و 6.3 ج إلى حدوث تغيير إيجابي نحو اتخاذ قرارات أكثر تقاسماً بين الرجال والنساء. وقال ما نسبته 30 إلى 40 في المئة من الرجال إن الزوج والزوجة معاً هما صاحبي الكلمة الفصل في مجمل القرارات الأسرية. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 70 في المئة فيما يتعلق بمسألة منع الحمل. على الجانب الآخر، قالت نسبة تتراوح بين 40 و 47 في المئة من النساء أن القرارات الأسرية تتم بالشراكة بين الزوج والزوجة، وقال 77 في المئة منهِنَّ أنَّ قرار منع الحمل يتم بالمشاركة بينهما.

التكيز على اتخاذ القرارات الأسرية

على صعيد آخر، يبدو أن زواج الأبناء لا يزال أمرٌ يقرره الآباء (كما ذكرنا أعلاه)، وبدرجات متفاوتة من التأثير المباشر وغير المباشر من جانب الأمهات. والواقع أن إحدى الطرق تعريف الرجولة ارتبطت بالقدرة على صنع القرار. فقد أشارت إحدى النساء اللواتي أجريت معهنّ مقابلات إلى هذا الدور الأبوي بأنه «المَلِك الذي يجب أن يعرف كل شيء ويتحكّم فيه». ويرى المستجيبون أنه أياً كان الدور الذي تلعبه الأمهات في عملية صنع القرار، فإنّه يظل هامشياً وغير رسمي بالمقارنة مع دور الآباء.

ومن بين الأجيال الشابة، وفيما يتعلق بأزواجهن، قالت النساء أن لهن أدواراً هامة في صنع القرار، لا سيّما القرارات المتعلقة بالأسرة. وكما ذكر آنفاً، فإنّ الحالة الوحيدة التي ينظر إلى المرأة على أنّها تتمتع بسلطة أكبر لاتخاذ القرارات خارج نطاق الأسرة هي عندما يكون الزوج معتقلاً. وفي العديد من هذه الحالات، أثبتت المرأة أنها تستطيع اتخاذ كافة القرارات الضرورية المتعلقة بالأسرة، وأصبحت أكثر قدرة على اتخاذ هذه القرارات مقارنةً مع شركاء آخرين. وفي هذه الحالات، كانت التغييرات في الأوضاع والممارسات المادية - مثل الأوضاع التي تعاني منها أسر الأسرى - هي التي سمحت بتغيير وضع المرأة في عملية صنع القرار الأسري.

” أشعر بالمساواة في عائلتي، وأحياناً أشعر أنّني أكثر حظاً. أنا من أتخذ القرارات في الأسرة وأؤثّر على قرارات أخرى.“

امرأة، موظفة بنك، 25 سنة، مدينة رام الله

لا تزال عملية اتخاذ القرارات في الأسرة من أكثر المسائل تعقيداً فيما يتعلّق بولاية الرجل على المرأة في فلسطين. وقد وصّف الكثيرون هذه المسألة كمصدرٍ كبيرٍ للنزاع بين الزوجين. ولا تزال النساء تواجه الكثير من القيود، بما في ذلك قرار اختيار الزوج، حيث قالت النساء أن آبائهن يملكون نفوذاً كاملاً على قرار زواجهنّ، حسب ما قالت بعض الأمهات. من جهة ثانية، قالت النساء أن أعلى سلطة يمتلكها تقتصر على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة شؤون المنزل. ويمكن فهم تكيز النساء على الاستقلالية في العمل المنزلي كمحاولة منهية لإعادة صياغة هذا العمل باعتباره شغلهم الرئيسي، لا عملاً يؤدّونه كعاملات غير مدفوعات الأجر داخل أسرهنّ. بوجه عام، وفيما يتعلق باتخاذ القرارات في المنزل، قالت النساء أن لهنّ دوراً من خلال الحوار والتفاوض مع أزواجهنّ ومناقشة وجهات النظر المختلفة. غير أن المستجيبات ات قلن أن هذا الدور يعتمد على درجة «التفاهم» من جانب الزوج.

وعلى حدّ قول أحد الأشخاص الذين تمّ مقابلتهم، فإنّ تصور المرأة كشريك في صنع القرار يمثل تحدياً حقيقياً في العلاقات بين الجنسين والمواقف تجاه المرأة. وعندما يُنظر إلى النساء على أنّهن شركاء في اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالأسرة، فإنّه لن ينظر إليهنّ على أنّهن مجرد زوجات مطيعات مهمتهنّ الحصرية إشباع رغبات الزوج.

بالنسبة للنساء الأحدث سنّاً، فإنّ القرارات المتعلقة بكيفية تربية أطفالهنّ هي مجال يتكرر فيه الصراع مع الزوج. ومن القرارات الأخرى التي قالت النساء أنّها تشكّل مصدراً للصراع بين الزوجين، تلك القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية واللباس الشخصي للمرأة. ولم يُسّر إلى عمل المرأة وتعليمها على أنّهما مجالات صراع.

بالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية المرأة في الحركة، اعترف المستجيبون بوجود مجموعة من السلوكيات السلطوية التي ممارستها الرجال على زوجاتهم. وفيما يتعلق بحياتهم الزوجية، وافق أو وافق بشدة ما يقرب من 90 في المئة من الرجال والنساء على أن الزوج يحتاج إلى معرفة مكان زوجته في جميع الأوقات (الجدول 6.3 ب). وبعيداً عن هذا المؤشر المتعلّق بالسلوك السلطوي، أظهر الرجال والنساء توافقاً أقل بكثير في المواقف، ممّا يشير إلى أنّه في حين قد يرغب الرجال في معرفة مكان زوجاتهم دائماً، قد لا يعني ذلك بالضرورة أنّهم يعرفون، أو أن زوجاتهم يخبرونهم بمكان وجودهنّ دائماً.

وباستثناء عنصر السيطرة العاطفية، «يتيح الزوج لزوجته أن تعرف أنّها قد لا تكون شريكه الوحيد». وكان الرجال الذين سبق لهم الزواج أقل تردداً في الاعتراف بسلوكياتهم السلطوية. وقد اتفق ما لا يقل عن 85 في المئة من الرجال مع جميع العبارات المتبقية. وكانت النساء أقل عرضة للإبلاغ عن تعرضهن لهذه الممارسات السلطوية، ممّا قد يشير إلى وجود فجوة بين بعض المواقف التي أعرب عنها المستجيبون والممارسات الحقيقية في حياتهم.

على الرغم من هذه الميول والتناقضات، فإنّ الغالبية العظمى من المستجيبين الذين سبق لهم الزواج أبلغوا عن رضاهم عن زواجهم. وقد وصف أكثر من 90 في المئة من الرجال والنساء علاقاتهم بأزواجهم بأنّها «جيدة» أو «جيدة جداً». كما أفاد ما يقرب من ثلاثة أرباعهم بأنهم تحدثوا مع أزواجهم عن مشاكل شخصية خلال الأسبوع الماضي.

الجدول 6.3 ب

السيطرة الزوجية

نسبة المستجيبين الذين سبق لهم الزواج الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على عبارات مختارة بشأن العلاقة مع أزواجهم/زوجاتهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
88	85	يرغب الزوج في معرفة مكان زوجته دائماً
91	77	لا يسمح الزوج لزوجته بارتداء ملابس معيّنة
85	63	يتحكم الزوج في متى تغادر زوجته المنزل
45	29	يتيح الزوج لزوجته أن تعرف أنها قد لا تكون شريكه الوحيد
87	80	يتوقع الزوج أن توافق زوجته على ممارسة الجنس معه متى أراد
725	830	عدد المستجيبين الذين سبق لهم الزواج

6.4 الأبوة

يشارك الرجال إلى حد ما في رعاية الأطفال، ويرغبون في فعل المزيد. وقد أدت التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السريعة في فلسطين إلى خلق ضغوط هائلة على الأسرة قد تضعف قدرة الآباء وغيرهم من أفراد الأسرة على رعاية أطفالهم. فالاحتلال يضع مزيداً من الضغوط على الآباء، الذين قد يتعرضون للاعتقال أو يشعرون بالقلق إزاء عدم قدرتهم على توفير الحماية لأطفالهم. ولم تتوافق مشاركة المرأة الفلسطينية المتزايدة في سوق العمل مدفوع الأجر بعد بتغيرات في المفاهيم الجنسانية للرجل، كعضو في الأسرة يسهم في رعاية الأطفال. أما على مستوى الفئة الأحدث سناً من الآباء، تشير البحوث إلى أن المزيد من الآباء يتبنون فكرة الأبوة النشطة، وهم على استعداد للمشاركة في رعاية أطفالهم.¹² وعلى الرغم من هذه التغيرات، لم تجر هناك أية نقاشات تقريباً بين واضعي السياسات حول ضرورة تشجيع الرجال على المشاركة في الرعاية بشكلٍ منصف في فلسطين.

يبدأ السلوك الأبوي في وقت مبكر في فلسطين. فقد أفاد ثلاثة أرباع الرجال ممن لديهم طفل بيولوجي أنهم رافقوا زوجاتهم في زيارات الرعاية الصحية السابقة للولادة (الجدول 6.4 أ). غير أن حوالي 30 في المئة فقط من الآباء قالوا أنهم رافقوا زوجاتهم في كل زيارة من هذه الزيارات. وعندما كان الآباء يرافقون زوجاتهم في زيارات الرعاية الصحية السابقة للولادة، كان معظمهم يشارك بشكل كبير في ذلك. وأفاد أكثر بقليل من نصف الرجال والنساء بأن الزوج (الأب) رافق زوجته أثناء الزيارة الفعلية إلى مقدم الرعاية الصحية، في حين أن نسبة أصغر من الآباء (وفقاً لتقارير الرجال والنساء) ترك الزوجة أثناء مكوثها في عيادة الرعاية الصحية أو جلس في غرفة الانتظار. وقد أثرت عدة عوامل على مشاركة الزوج في الزيارات السابقة للولادة، بما في ذلك الخلفية الاجتماعية الديموغرافية للرجال والنساء. وتؤكد بيانات الدراسة الاستقصائية أن العمر والتعليم والحالة المادية والوضع الوظيفي تؤثر على ما إذا كان الزوج يرافق زوجته في زيارات الرعاية الصحية قبل الولادة وأظهر الرجال الأصغر سناً والأكثر تعليماً، و يتمتعون بوضع مادي أفضل أو الموظفين ميلاً أكبر لمرافقة زوجاتهم في زيارات الرعاية الصحية قبل الولادة.

الجدول 6.4 أ

رعاية ما قبل الولادة، والولادة

النسبة المئوية للمستجيبين الذين أبلغوا عن حضور الزوج للزيارات السابقة للولادة والولادة أثناء الحمل الأخير، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

رجال (%)	نساء (%)	
تواتر حضور الزوج في زيارات الرعاية الصحية قبل الولادة		
30	29	كافة الزيارات
66	67	بعض الزيارات
5	4	زيارة واحدة
مكان وجود الزوج أثناء الزيارة		
11	8	ترك الزوجة على مدخل العيادة أو قام بالانتظار خارجاً
33	35	غرفة الانتظار
56	58	رافقها أثناء جميع وقت الزيارة أو في جزء منها في عيادة مزود الرعاية الصحية
مكان وجود الزوج أثناء ولادة آخر طفل في الأسرة		
4	6	في غرفة الولادة
77	77	في نفس المبنى لكن في غرفة أخرى
16	15	خارج المبنى / المكان الذي تمت فيه الولادة
644	724	العدد الإجمالي للمستجيبين الذين لديهم طفل بيولوجي واحد أو أكثر

وكما يبين الجدول (6.4 أ)، فقد كان حوالي ثلاثة أرباع الأزواج متواجدين في المستشفى عند ولادة أطفالهم الأحدث أو الأصغر سناً، ولكن نادراً ما يكون تواجدهم في غرفة الولادة. وعادة ما تشغل غرف الولادة الفلسطينية بأكثر من امرأة واحدة، وبالتالي فإن ذلك غير مقبول من الناحية الثقافية، ناهيك عن أن الحيز المتاح في كثير من الأحيان يجعل من تواجد الرجل أثناء الولادة أمراً غير ممكن. غير أن الرجال والنساء شددوا في المقابلات الكيفية على أهمية وجود الأب في غرفة الولادة، مما يعطيهم لمحة عن الأم الذي تمر به المرأة عند الولادة، ويعزز روح التضامن والمشاركة الأكبر بين الزوجين.

ووفقاً لتقارير النساء والرجال على حد سواء، فقد أخذت نسبة كبيرة من الآباء العاملين، إجازة خلال الأشهر الستة الأولى بعد ولادة أطفالهم الأصغر سناً. وفي ذات السياق، فقد أفاد نحو 52 في المئة من الآباء و38 في المئة من الأمهات أن الأب قد حصل على إجازة من العمل للمساعدة في رعاية الطفل الجديد. وأفاد هؤلاء الرجال بأنهم أخذوا إجازة بمعدل خمسة أيام في المتوسط. وأفاد أكثر من 60 في المئة من جميع الآباء والأمهات بأنهم يرغبون في الحصول على خيار إجازة مدفوعة الأجر للآباء الجدد. وذكرت نسبة 14 في المئة فقط من الأمهات والآباء على حد سواء أنهم يفضلون إجازة الأب لمدة تزيد عن أسبوعين. في حين قالت الغالبية العظمى من المستطلعين أنهم يرغبون في خيار إجازة الأبوة لمدة تصل إلى أسبوع واحد، أو أسبوع إلى أسبوعين.

كما حاولت المستجيبون تحقيق التوازن بين ضغوط كونهم معيّلين ومقدمين للرعاية. ويرى أكثر من ثلاثة أخماس المستجيبين أن دور الأب في رعاية الأطفال هو في المقام الأول بمثابة «مساعد» أكثر من كونه مشاركاً في تقديم الرعاية الأولية. ومع ذلك، أفاد نصف الرجال أنهم يرغبون في قضاء المزيد من الوقت مع أطفالهم ولكنهم مثقلون بأعباء أخرى (الجدول 6.4 ب).

الجدول 6.4 ب

مفاهيم الأبوة

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة عن العمل ورعاية الأطفال ، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

الرجال (%)	النساء (%)	
69	68	يقضي [الأب] وقتاً قليلاً جداً مع الأطفال بسبب وظيفته، أو يقضي [الأب] وقته باحثاً عن عمل
77	65	(دور الأب) في رعاية الأطفال في المنزل هو في الغالب بمثابة مزود مالي
*	51	ترغب [الأم] في قضاء المزيد من الوقت مع الأطفال، ولكنها مثقلة بأعباء أخرى
644	724	إجمالي عدد المستجيبين ممن لديهم واحد أو أكثر من الأطفال البيولوجيين

* لم يطلب في الدراسة المسحية للرجال

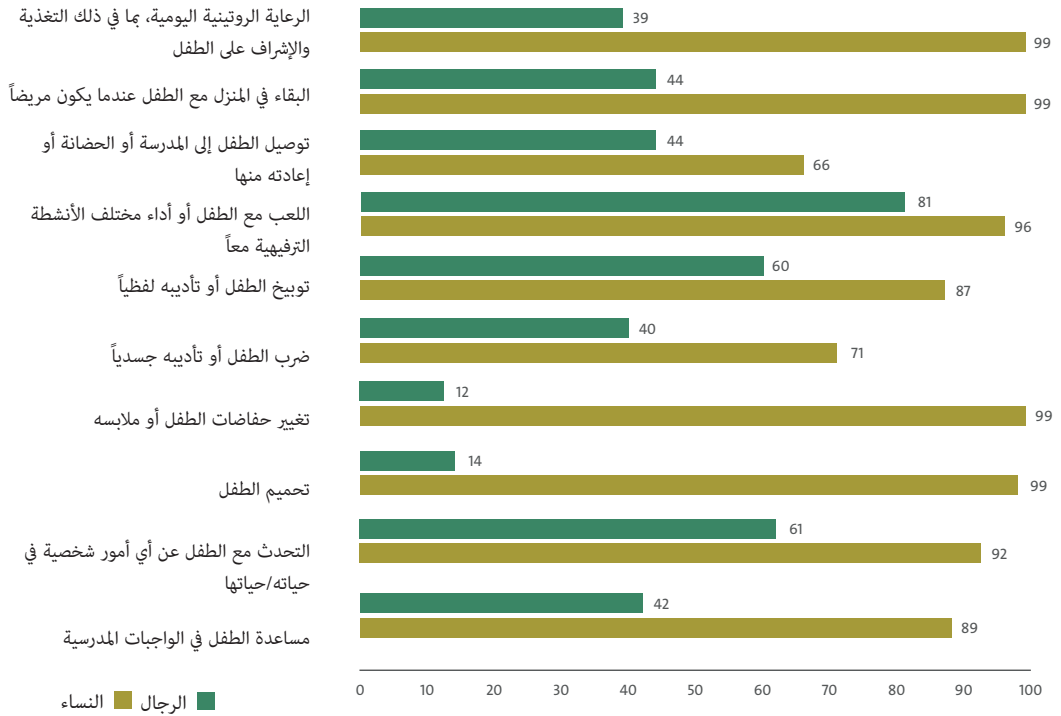
وتظهر الردود على كل مهمة أن الأمهات تقمن بالأعمال المرهقة المتعلقة بالرعاية. وفي السياق الثقافي الفلسطيني، من المتوقع أن يكون الآباء مصدرًا مهمًا للأطفال، سواء من حيث الاحتياجات المالية أو العاطفية. غير أن مشاركتهم في الأعمال اليومية لرعاية الأطفال غير مفهومة جيداً في المؤلفات البحثية. وكما هو مبين في الشكل (14.6) فإن الأمهات يتفوقن على الآباء في جميع مهام رعاية الأطفال، وأحياناً بهوامش شاسعة.

تشارك الأمهات في جميع عناصر رعاية الطفل بشكلٍ كبير وفاعل، وهو أمرٌ متوقَّع في الغالب. وعند سؤال الآباء عما إذا كان سبق لهم المشاركة في بعض المهام، كانت هناك ردود فعل متباينة. وكان قيام الآباء بعمل حَمَامٍ للأطفال، أو تغيير حفاضات الأطفال أو ملابسهم الأقل احتمالاً من بين الردود، بواقع 14 في المئة و12 في المئة فقط من الآباء المستجيبين على التوالي. وبالنسبة للعناصر الخمسة الإضافية لرعاية الأطفال، أفاد ما يقرب من 39 في المئة إلى 44 في المئة من الآباء مشاركتهم إلى حدٍ معيّن في هذه المهام، مثل مساعدة الطفل في أداء الواجبات المنزلية، أو توبيخ الطفل وضربه، وتوصيله إلى المدرسة وإعادته منها، والبقاء في المنزل مع الطفل عندما يكون مريضاً، والرعاية اليومية الروتينية للطفل.

الشكل 6.4 أ

الآباء ورعاية الأطفال

النسبة المئوية للمستجيبين الذين قاموا بمهام رعاية الأطفال، وخاصة أطفالهم الأصغر سناً (تحت سن 18 سنة) حين كان الطفل يعيش في المنزل، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



ومن النتائج المشجعة أن أكثر من 60 في المئة من الرجال أفادوا بأنهم يتحدثون مع الطفل عن أمور شخصية هامة في حياتهم، مما يشير إلى وجود علاقة عاطفية حميمة لا ترتبط دائماً بتوقعات الرجولة. وبخلاف ذلك، لا يتعدى دور الأب العمل كـ "مساعد" فيما يتعلق برعاية أطفالهم إلا في مجال توبيخ الطفل أو تأديبه شفويًا.

وتفيد الأمهات والآباء أنهم يلجؤون للعقاب الجسدي بحق أطفالهم وبمستويات مرتفعة. حيث أفاد حوالي نصف الرجال و 70 في المئة من النساء بأنهم يستخدمون نوعاً من العقاب الجسدي بحق أطفالهم (الجدول 6.4 ج). إن زيادة استخدام النساء للعقاب الجسدي هو جزء من الوقت الذي تمضيه المرأة في رعاية الطفل مقارنة بالرجال. وتشير البيانات الخاصة بالرجال والنساء، على حد سواء، أن الآباء الذين لا يمتلكون ثروة كبيرة هم أكثر ميلاً من غيرهم للإبلاغ عن استخدام العقاب الجسدي.

الجدول 6.4 ج

انضباط الطفل

النسبة المئوية للمستجيبين الذين لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 3-14 سنة والذين استخدموا أساليب تأديبية مختارة للأطفال خلال الشهر السابق، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

النساء (%)	الرجال (%)	الوصف
97	89	توضيح سبب السلوك الخاطئ للطفل
75	61	ترك الامتيازات أو النهي عن شيء فعله الطفل، أو عدم السماح للطفل بمغادرة المنزل
91	80	الصراخ على الطفل
70	47	ضرب أو صفع الطفل على أي جزء من جسده

25	37	ضرب الطفل على جسمه باستخدام حزام، أو عصا، أو أي شيء آخر
49	72	استخدام العقاب البدني (صفح الطفل أو ضربه)

ومن وجهة نظر الأبناء والبنات، يبين البحث الكيفي أنّ الآباء لا يزالون يمثلون السلطة، لكنهم لا يتّسمون بالغلظة دائماً بشكلٍ ضروري. وأشار العديد من المستجيبين أيضاً إلى وجود عدد من المعوقات لقدرة الرجال على المشاركة كمقدمين للرعاية بسبب الاضطرار إلى العمل لساعات طويلة بعيداً عن المنزل، أو بسبب القواعد والمعايير الاجتماعية، أو بسبب الاعتقال السياسي. ووصفت بعض النساء المستجيبات آبائهن بأنهم مهيمنون على أمهاتهن، وعبرن عن عدم الرغبة في تكرار هذه العلاقة في حياتهن الزوجية. وفي هذه الحالات، كانت صورة الأب نموذجاً للوضع الذي لا ينبغي أن تكون عليها الأمور. أما فيما يخص المستجيبة الآتية، فقالت أنّ أباهما يراعي المساواة بين الجنسين.

«كان تأثير والدي كبيراً على حياتي. فقد مكنتني من وضع قدمي على الطريق الصحيح. فلولاه، لما تمكنت من إكمال دراستي أو أن أكون حيث أنا الآن. لقد شجّعني على الدراسة على الرغم من أنّه لم يكمل تعليمه، ولكنه كان يتمتع بعقلية فذة رائعة. وكان حيث كان يقدر القراءة، والثقافة، والنساء. ولذا، فقد كان لهذا دور هام في تشكيل شخصيتي».

امرأة، 58 عاماً، أستاذة جامعية من إحدى قرى رام الله

وأظهرت المقابلات الكيفية أيضاً أن الأبوة قد غيرت مواقف بعض الرجال تجاه أدوارهم الأسرية بطريقتين: أولاً، شعرَ بعض الآباء أنهم بحاجة إلى أن يزيدوا من الانخراط أو الحضور في حياة أطفالهم بطريقة تنافسية مع الأم. وثانياً، بدأ الآباء الذين لديهم أطفالاً من الإناث بتقييم علاقتهم مع زوجاتهم في ضوء ما يريدون أن تحققه بناتهم في المستقبل؛ فقد أدرك هؤلاء الآباء أنه إذا أرادوا لبناتهم أن يحققن كل ما في وسعهن، فإنّ عليهم القيام ببعض التغييرات على مستوى أدوارهم المنزلية.

«عندما تزوّجت لأول مرة، وحتى بعد أن رزقنا بطفلتنا الثانية، لم أقم حتّى بالمساعدة في رفع صحتي عن الطاولة. ولم تشتكي زوجتي من ذلك أبداً، كما أنها لم تجعلني أشعر أنها بحاجة إلى المساعدة. لكن وبصراحة، عندما أرى بناتي ينضجن، فإن حبي لهن وخوفي عليهن يزداد، وأبدأ في التفكير بزواجهن ومصيرهن في خدمة الآخرين. وقد يصبح هذا أمراً طبيعياً بالنسبة لهن، خاصة إذا اعتدّ على أنّ كل ما تقوم به الأم هو التنظيف والطهي...»

بدأت أفكر بضرورة الاهتمام بهن أكثر وتعليمهن بأن دورهن في الحياة ينبغي أن يكون أكثر من ذلك بكثير، ولكن ذلك لا يحصل من خلال الكلام؛ فينبغي أن تلمس الفتيات كيفية احترام الرجل لزوجته بالممارسة الفعلية من خلال مساعدتها. بدأت أدرك كم كنت غير منصف لزوجتي، وبدأت كذلك أدرك أنّ ثقل الأعباء الملقاة على كاهلها تقوم. لقد صدمت من عظمة تلك المرأة التي لا تشكو، بينما في المقابل، أميل إلى التذمر من وجود ساعة عمل إضافية. حتى أنني بدأت في التفكير في والدتي التي كان عليها أن تدبّر أمورها لوحدها مع أطفالها الخمسة».

رجل، 34 عاماً، موظف بنك، رام الله

وكما ذكر آنفاً، فإن الاعتقال السياسي للآباء يعد شكلاً آخر من أشكال الانفصال بين الآباء وأطفالهم لأنه يمنعهم من الحضور الفعلي لاتخاذ القرارات الأسرية. لذلك، فإنّ الأمهات في هذه الحالات يؤدّين دوراً هاماً في الحفاظ على حضور الأب في الأسرة حتى عندما يكون غائباً بسبب الاعتقال. وعادة ما يقمن بذلك من خلال التأكيد على دور الأب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغييرات أو الأحداث الهامة في حياة أطفالهم. وهنا تكمن بالضبط المسألة المتعلقة بالأبوة التي تحاول من خلالها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) أن تجد مدخلاً للرجال نحو تبني المساواة بين الجنسين في حياتهم اليومية.

«دَعَوْتُ الله أن تلد عندما أكون خارج السجن، وحمدت الله أن أمنيته قد تحققت، حيث تم الإفراج عني قبل أربعة أيام من موعد الولادة. فالمرأة تكون ضعيفة في هذه الظروف [الولادة] ... فهي في مرحلة جديدة لا تعرف عنها ما يكفي. الحمل وعملية الولادة وما ينطوي على ذلك من تغييرات تتطلب الدعم والمؤازرة، وخاصة من الزوج. فإذا لم يكن متواجداً بجانب زوجته في هذه المرحلة، فإنها قد تشعر بأنها أكثر عرضة للخطر. لكن وبحمد الله، فقد كنا قادرين على التواصل خلال تلك الفترة».

رجل، 41 عاماً، عامل في مخبز، قرية بالقرب من رام الله

6.5 العنف السياسي، والمواقف حول النوع الاجتماعي، والعلاقات الأسرية

إن تجارب العنف المرتبطة وغيرها من المصاعب الشديدة المرتبطة بالاحتلال شائعة جداً في فلسطين. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 750,000 فلسطيني (بما في ذلك 10000 امرأة) منذ عام 1967.¹³ وتشير الدراسة نفسها إلى تعرّض حوالي نصف الأسر الفلسطينية لبعض أشكال العنف المباشر من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين قبل يوليو 2010، غير أن هذه الحالات كانت أعلى في قطاع غزة. وشهدت السنوات القليلة الماضية تصاعداً للعنف ضد الفلسطينيين بنسبة 55 في المئة نتيجة للاحتلال ضد الفلسطينيين، ولا سيما خلال الحروب الإسرائيلية ضد قطاع غزة في عامي 2012 و2014، حيث أسفرت كلّي الحربين عن مقتل الآلاف وجرح عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وإلحاق الأضرار وخسائر جسيمة تقدر بمليارات الدولارات - ناهيك عن مقتل مئات الأشخاص مؤخراً في الضفة الغربية.¹⁵

وقد اشتملت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) في فلسطين على العديد من الأسئلة حول العنف المرتبط بالاحتلال، وذلك انطلاقاً من تأثيرها بالدراسة المسحية المذكورة أعلاه والخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومن بين المستجيبين، أفاد 65 في المئة من الرجال و55 في المئة من النساء بأنهم تعرضوا لشكل واحد أو أكثر من اثني عشر شكلاً من أشكال العنف المرتبط بالاحتلال خلال السنوات الخمس السابقة، كما هو مبين في الجدول (6.5 أ). وفي هذا الصدد، فقد كان الرجال أكثر ميلاً من النساء للإبلاغ عن تعرّضهم لمصادرة الأراضي، والتعرض للمضايقات من الجنود أو المستوطنين، أو الاحتجاز أو التعرض للإصابة، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية، ناهيك عن فقدان الفرص بسبب الاحتلال. وتؤكد هذه النتائج الآثار الكبيرة للاحتلال الإسرائيلي المستمر على الأسر الفلسطينية، كما وتبين النتائج أيضاً أن الاحتلال يستمر في فرض قيود أكبر على الرجال من النساء في فلسطين.

الجدول 6.5 أ

العنف المرتبط بالاحتلال وتجاربه

نسبة المستجيبين من الرجال والنساء الذين أبلغوا عن أعمال عنف مرتبطة بالاحتلال في السنوات الخمس الماضية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

الرجال (%)	النساء (%)	
36	19	تعرضت للتحرش من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنين
24	18	عائلتنا معرضة للعنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين
8	9	لقد هدم منزلنا لأننا حرمانا من الحصول على ترخيص بناء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، 2012.

14 يستخدم مصطلح «المستوطنون» للإشارة إلى الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي لأنها تنتهك المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين لقوة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة. وقد أكدت ذلك محكمة العدل الدولية، والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أدى الاستيلاء على الأراضي لبناء المستوطنات والتوسع المستقبلي إلى تقليص المساحة المتاحة للفلسطينيين من أجل توفير السكن اللائق والبنية التحتية والخدمات الأساسية للحفاظ على سبل عيشهم. وقد أدت هذه التدابير والاجراءات الأخرى المرتبطة بها إلى تشريد العديد من الأسر والتجمعات المحلية. كما ويطبق القانون المدني الإسرائيلي بحكم الأمر الواقع على جميع المستوطنين والمستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بينما يطبق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين، باستثناء القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل بشكل غير شرعي. ونتيجة لذلك، تطبق نفس السلطة نظامان قانونيان منفصلان ومجموعات من الحقوق في نفس المنطقة، وذلك بالاعتماد على الخلفية القومية للأفراد، وهو ما يعدّ تمييزاً ضد الفلسطينيين. لمزيد من المعلومات، راجع: <https://www.ochaopt.org/theme/humanitarian-impact-of-settlements>

15 البنك الدولي. (2015). تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الاتصال المخصصة. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، 2012.

22	22	أُجبرنا على مغادرة منزلنا مؤقتاً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي
25	14	لم تتمكن من الوصول إلى جميع أو بعض أراضيها (بسبب المصادرة / الخوف من العنف / المنطقة العازلة) بسبب الممارسات الإسرائيلية
33	23	اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أحد أفراد أسرتي لمدة يوم واحد على الأقل
29	21	أصيب أحد أفراد أسرتي بجروح بسبب أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أو المستوطنون
20	7	لقد أصبت بجروح بسبب أعمال عنف ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أو المستوطنين
15	11	قتل أحد أفراد أسرتي بسبب العنف الذي ارتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي (الجنود والمستوطنون؛ في غزة بسبب الحرب)
28	16	بسبب الاحتلال، واجهنا صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية
27	20	نقوم بزيارة عائلتنا وأصدقائنا أقل مما نريد بسبب القيود المفروضة من قبل الاحتلال، بما في ذلك الجدار ونقاط التفتيش
20	9	لقد فقدنا الحق في اختيار المؤسسة التعليمية المناسبة بسبب قيود الاحتلال
65	55	شهد تجربة واحدة أو أكثر مما سبق

إن القيود على التنقل - وتأتي على شكل حصار، ونقاط تفتيش، وجدار الفصل، وإغلاقات - تؤثر على جميع مناحي الحياة في فلسطين. كما أنها تعرقل الوصول إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية، وأماكن العمل. وكذلك، فهي تحد من الزيارات العائلية والمشاركة في حفلات الزفاف والدفن. وتخضع جميع هذه الأنشطة للإلغاء، أو التأجيل، أو التأخير وذلك بسبب قيود التنقل التي لا يمكن التنبؤ بها. وأفاد حوالي ثلث الرجال وخمس النساء بأنهم يعانون من صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية بسبب الاحتلال. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة مماثلة من الرجال والنساء أفادوا بأن قوات الاحتلال قد حدت من قدرتهم على زيارة الأهل والأصدقاء، الأمر الذي أدى إلى إحداث عزلة اجتماعية، ولا سيما بالنسبة للمرأة.

وكثيراً ما يتم احتجاز الرجال والنساء، ولا سيما الرجال الشباب منهم، لقمع الأجيال الشابة وعدم تشجيعها على المضي في المقاومة. ومن بين المشاركين في الدراسة الاستقصائية، قال 33 في المئة من الرجال و23 في المئة من النساء أن قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجزتهم لمدة يوم واحد على الأقل. ويعتبر الموت التأثير الأشد والأخطر للاحتلال، فهو لا يؤدي فقط إلى غياب أحد أفراد الأسرة بشكل دائم، ولكنه يغير من ديناميكيات النوع الاجتماعي داخل الأسرة. وإذا كان الشهيد معيلاً، كما هو الحال في كثير من الأحيان، فستواجه الأسرة صعوبات اقتصادية خاصة. وتبين الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) بأن ذلك يحدث لعدد غير قليل من الأسر. حيث أفاد 15 في المئة من الرجال و11 في المئة من النساء بأن أحد أفراد الأسرة قد استشهد بسبب أحداث العنف التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

ولا شك أن هذه الأشكال المتعددة من العنف، والإكراه، والتخويف من قبل الاحتلال الإسرائيلي تؤثر على الحياة اليومية للفلسطينيين بطرق متعددة ومرتبطة بمسائل النوع الاجتماعي. وقد عبر كل من النساء والرجال عن شعورهم بالتهديد والعيش في حالة من الخوف الشديد. وعند طردهم من بيوتهم، فإنهم سيخرجون من بيوتهم الاجتماعية المألوفة ويبحثون عن التعليم والعمل البديل. ونتيجة لذلك، يجد الأطفال أنفسهم مطرودون من أرضهم وينتقلون إلى بيئة جديدة، ناهيك عن المعاناة الاقتصادية للأسر عند اضطرارها إلى إنفاق أموال إضافية للإقامة في مسكن أقل من المستوى الملائم. وبوجه خاص، يخضع الرجال لعمليات تفتيش ومضايقات يومية من قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين خلال تنقلهم، حيث يفترض الاحتلال أنهم أكثر انخراطاً في أنشطة في المقاومة المسلحة. ويبين البحث الكيفي أن هذه الممارسات تولد القدرة على التحمل والمقاومة لدى الفلسطينيين أيضاً.

الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي للاعتقال السياسي في سجون الاحتلال

التهديد بالتعذيب الذي يواجهه الأسرى من الرجال. وفي بعض الحالات، أكد الطلاب ما خلصت إليه الدراسات السابقة من أن المرور بتجربة الأسر زادت من قوة الأسيرات وثقتهم بأنفسهن. وفي الواقع، فإن هذه التجربة قد حررت أجسادهن من كونها مواطن للضعف والسيطرة.¹⁶

«النساء اللاتي يتعرضن أزواجهن للأسر يخضعن للابتزاز والضعف والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية التي ينبغي أن يملأها شريك الحياة، وهو الزوج ... ينبغي للمرء أن يستثمر في علاقة تقوم على الثقة. وعندما تكون هناك ثقة، كنت قادراً على الشعور بكافة المسؤوليات الضخمة الملقاة على كاهل المرأة، بدلاً من الخوف عليها أو تقييدها. ... وقد أظهر واقعنا أن المرأة قادرة على القيام بدور هائل على مستوى الأسرة والمنزل، اجتماعياً واقتصادياً. هنا يتساءل المرء لو أن الرجل بقي وحده مع الأسرة على فرض أن المرأة في السجن، في بعض الحالات فسيكون لديك المزيد من التحديات، وقد يكون الرجل عاجزاً عن تحقيق التوازن بين المسؤوليات داخل المنزل وخارجه».

رجل، 40 عاماً، سجين سابق، قرية قرب رام الله

كجزء من أبحاث (الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IM-AGES) في فلسطين، فقد أجرى باحثو جامعة بيرزيت بحثاً كمياً حول تجارب الأسر الفلسطينية في الاعتقال السياسي. وتبين النتائج أن نضالات الرجال داخل جدران السجن انعكست على الخارج من خلال نضالات المرأة التي تحمّلت عبء المسؤوليات المنزلية دون وجود شريك.

وكما ذكر آنفاً، فقد أثبتت هذه المقابلات مثابرة النساء وأظهرت احتراماً قوياً لتضحياتهن من قبل أزواجهن الأسرى المحررين. وأشار الأسرى المحررين الذين تمت مقابلتهم إلى صمود زوجاتهم وصبرهن وقدرتهن على التحمل. كما أفادوا أنهم كانوا يتقنون بقدرة زوجاتهم على إدارة شؤون المنزل أثناء غيابهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الواقع لا ينطبق على جميع زوجات الأسرى. فقد تصبح بعض النساء أكثر عرضة للخطر في حال تعرض أزواجهن للأسر. وقد ينظر إليهن على أنهن ضعيفات، بحيث لا يستطعن من الاعتماد على أنفسهن أو رعاية الأطفال. وهذا الواقع فإنهن يتعرضن لسيطرة عائلاتهن أو عائلات أزواجهن، أو إساءة المعاملة والاستغلال من قبل أطراف أخرى مختلفة.

وشملت الدراسة أيضاً مجموعة بؤرية مؤلفة من طلبة الجامعات. حيث أشار بعض هؤلاء الطلبة إلى أن الأسيرات النساء قد يكن أكثر ضعفاً من الرجال - وذلك بسبب ضعفهن الجسدي وتعرضهن للعنف الجنسي. ويقول آخرون إن هذه التهديدات لا تختلف عن

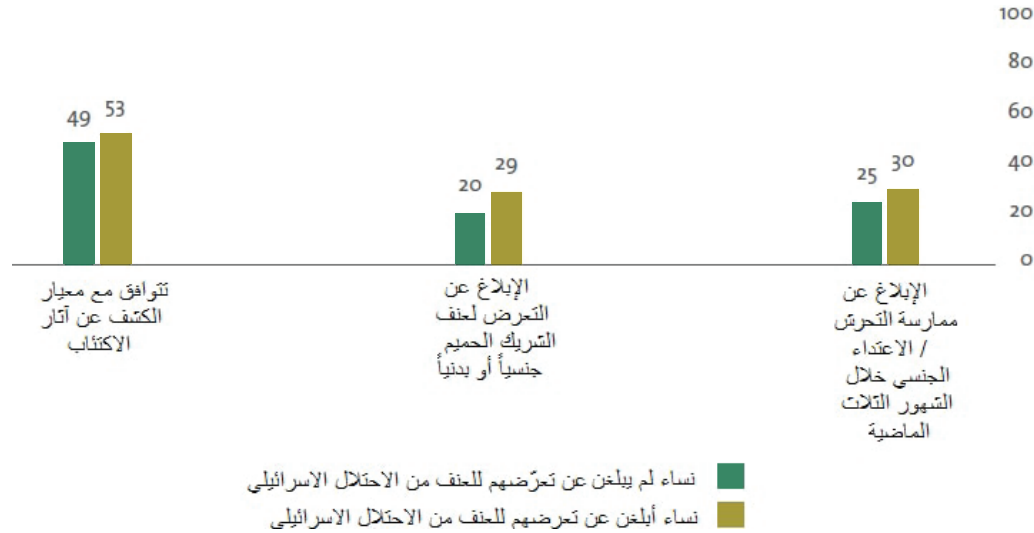
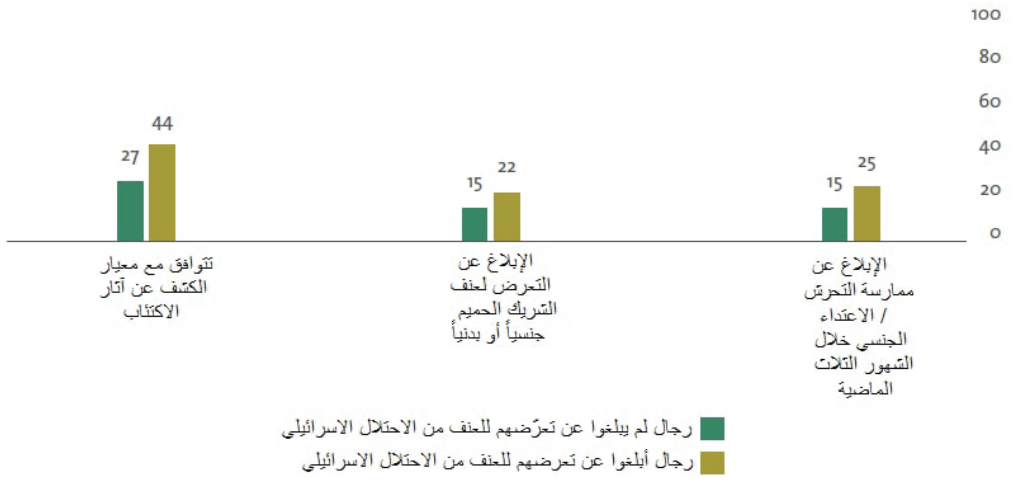
33 فيما يتعلق بصمود الأسيرات الفلسطينيات وما يترب على ذلك من تحولات في المواقف والمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي للجسد، راجع ميعاري، لبنا. (2015). «إعادة النظر في «التقنيات» الجنسانية» للسلطة الاستعمارية»: تجارب الأسيرات الفلسطينيات». إعادة النظر في النوع الاجتماعي في الثورات والمقاومة: دروس من العالم العربي، من إعداد السعيد، مهله، وآخرون، كتب زيد.

وتظهر نتائج الدراسة وجود صلات هامة بين التجارب المرتبطة بالاحتلال وغيرها من التجارب والسلوكيات المؤذية. كيف تؤثر هذه الأشكال المتعددة من العنف المرتبط بالاحتلال على الرجال، والنساء، والعلاقات بين الجنسين؟ يظهر التحليل أن التعرض للعنف المرتبط بالاحتلال يرتبط بأعراض اكتئابية متزايدة، والتعرض للعنف من قبل الشريك الحميم أو ممارسته، أو التعرض للتحرش الجنسي أو ممارستها، بالإضافة إلى غيرها من الروابط الأخرى المحتملة (انظر الشكل 6.5 أ).

الشكل 6.5 أ

حلقات في سلسلة

النسبة المئوية للمستجيبين الذين أفادوا بوجود أعراض الاكتئاب، والعنف من قبل الشريك الحميم، والتحرشات والاعتداءات الجنسية، بحسب أولئك الذين تعرضوا للعنف المرتبط بالاحتلال وأولئك الذين لم يتعرضوا لذلك العنف، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



ومستوى ذي دلالة إحصائية، يعتبر الرجال الذين أفادوا بأنهم تعرضوا للعنف المرتبط بالاحتلال أكثر ميلاً للإبلاغ عن أعراض الاكتئاب، وارتكاب العنف الجسدي أو الجنسي مع الشريك الحميم (مطلقاً)، وارتكاب التحرش الجنسي (في الأشهر الثلاثة السابقة). وقد أظهرت النساء هذه الروابط ذات الدلالة الإحصائية المرتبطة بتجارب العنف من قبل الشريك الحميم وتجارب التحرش الجنسي. وبطبيعة الحال، فإن الروابط بين مختلف أشكال التجارب العنيفة هي أكثر تعقيداً مما تمثله هذه الأرقام. كما أنه من غير الممكن تأكيد العلاقة السببية في أي من الاتجاهين.

وتتوقف آثار العنف الذي يتعرض له الأشخاص على الحالة التي يحدث فيها العنف، فضلاً عن دور كل طرف في العنف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يصبح العنف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، عندما تتم مواجهته ومقاومته بشكل جماعي، مصدراً للتمكين، وتعزيزاً للشعور بالتحرك. وهذا المنظور يعقد أي علاقة بين الرجال الذين يتعرضون للعنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي ويرتكبون العنف ضد الشريك الحميم.

ويشير العديد من الفلسطينيين الذين شاركوا في الدراسة إلى حدوث مواجهات مؤذية مع قوات الأمن الفلسطينية. وكما يبين الجدول 6.5 ب، أفاد خمس الرجال و 6 في المئة من النساء بتعرضهم للمضايقة أو التهديد من قبل قوات الأمن الفلسطينية خلال السنوات الخمس السابقة. وعلى العموم، فإن احتمالية قيام الرجال بالإبلاغ عن مثل هذه التجارب أعلى منها عند النساء. وأفاد حوالي 8 في المئة من الرجال و 6 في المئة من النساء بأن الأسرة قد أصيب بجروح نتيجة لأعمال عنف ارتكبتها قوات الأمن الفلسطينية خلال السنوات الخمس السابقة. إن العنف الذي ترتكبه قوات الأمن الفلسطينية يجب أن يوضّح في سياق اتفاقات أو سلو التي تدعو إلى التنسيق الوثيق بين قوات الأمن الفلسطينية وقوات الأمن الإسرائيلية، مما يؤدي إلى عدم ثقة الفلسطينيين في هياكل أمن الدولة الخاصة بهم.

الجدول 6.5 ب

التعامل مع القوات الفلسطينية

نسبة المستجيبين الذين أبلغوا عن تجارب عنف من قبل قوات الأمن الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

الرجال (%)	النساء (%)	
20	6	تعرضت للمضايقة أو التهديد من قبل قوات الأمن الفلسطيني
15	1	احتجزت لمدة يوم واحد على الأقل من قبل قوات الأمن الفلسطيني
7	1	أصبحت بجروح بسبب أعمال العنف التي مارسها أفراد الأمن الفلسطيني
8	6	أصيب أحد أفراد أسرتي بجروح بسبب أعمال العنف التي مارسها أفراد الأمن الفلسطيني

6.6 العنف المبني على النوع الاجتماعي

إن استخدام الرجال للعنف ضد المرأة منتشر على نطاق واسع، وتميل النساء إلى الإبلاغ عنه أكثر من الرجال. ولم يسبق إجراء مقابلات مع رجال بشأن ارتكاب العنف بحق الزوجة أو الشريك الحميم في فلسطين. وقد قام جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بإجراء دراستين استقصائيتين سابقتين على المستوى الوطني حول الموضوع وذلك بتقييم مواقف النساء وتجاربهن حول الموضوع. وأفاد 40 في المئة تقريباً من الرجال أنهم ارتكبوا بالفعل عملاً من أعمال العنف العاطفي ضد زوجاتهم، في حين قالت 46 في المئة من النساء إنهن تعرضن للعنف من الزوج. وكذلك، أفاد نحو 26 في المئة من الرجال و 33 في المئة من النساء بأن هذا الشكل من أشكال العنف قد حدث خلال السنة السابقة. وقال ما يقرب من واحد من كل خمسة رجال (17 في المئة أنهم ارتكبوا عملاً من أعمال العنف الجسدي ضد شريكهم الحميم من النساء. وبالمثل، فإن ما معدله 21 في المئة من النساء قد أبلغن عن تعرضهن لهذا العنف. وفيما يتعلق بالعنف الاقتصادي، قال 12% من الرجال إنهم ارتكبوا عملاً من هذا القبيل، في حين أفاد ما يقرب من 18 في المئة من النساء بأنهن تعرضن لهذا النوع من العنف. ويمثل منع الزوجة من العمل وطردها من المنزل أكثر أشكال العنف الاقتصادي شيوعاً. وفي حين قال 4 في المئة فقط من الرجال إنهم ارتكبوا العنف الجنسي ضد الزوجة، فإن 11 في المئة من النساء أبلغن عن تعرضهن لهذا الشكل من أشكال العنف في حياتهن (انظر الجدول 6.6 أ).¹⁷

17 تتفق نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) حول تجارب العنف بشكل عام مع المسح الوطني لعام 2011 الذي يقيم تجارب النساء مع العنف. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) في فلسطين تختلف عن المسح الوطني في حجم العينة والنطاق الجغرافي والفئة العمرية، فضلاً عن اختلاف البنود المدرجة في تعريف العنف الزوجي.

الجدول 6.6 أ

العنف ضد النساء: المستجيبين من الرجال والنساء

النسبة المئوية للمتجيبين الذين سبق لهم الزواج وتجاربهم حول أعمال العنف التي يرتكبها الرجال والتي تعاني منها النساء، نسبة ممارسة ذلك مدى الحياة أو لمدة 12 شهراً - الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) فلسطين 2016

النساء		الرجال		
مدى الحياة (%)	12 شهر (%)	مدى الحياة (%)	12 شهر (%)	
45.9	32.9	39.8	25.8	العنف العاطفي
40.0	25.8	31.5	19.7	أهان (زوجته/أهانها) أو جعلها عن قصد تشعر بالسوء تجاه نفسها.
19.8	12.4	9.4	5.4	قلل من شأن (زوجته/من شأنها) أو أذلها أمام أشخاص آخرين
24.0	15.8	15.4	10.8	أخاف أو أرهب (زوجته/أخافها) عن قصد، على سبيل المثال، من خلال الطريقة التي نظر إليها، ومن خلال الصراخ وتحطيم الأشياء
14.1	8.3	7.3	4.2	هدد بإيذاء (زوجته/إيذائها)
11.0	7.2	3.0	2.1	سبب الأذى لناس تهتم بهم زوجته أو أتلف أشياء ذات أهمية بالنسبة لها
18.2	9.6	5.4	12.3	العنف الاقتصادي
8.1	4.5	2.1	5.7	منع (زوجته/منعها) من العمل بأجر أو بهدف الربح
5.9	3.1	0.6	1.0	أخذ من (زوجته/منها) الأرباح رغماً عنها
11.9	5.7	1.7	5.1	طرد (زوجته/طردها) من البيت
5.1	2.5	1.5	2.6	احتفظ بأموال من الأرباح للاستخدام الشخصي عندما عرف المستطلع أنه من الصعب على (زوجته/عليها) دفع نفقاتها الشخصية أو احتياجاتها المنزلية
21.2	12.8	8.2	16.8	العنف الجسدي
14.9	9.4	5.0	12.7	صفع (زوجته/صفعها) أو ألقى شيئاً عليها، بحيث كان من الممكن أن يؤذيها
14.0	8.1	4.2	7.2	دفع (دفعها) زوجته بقوة
12.7	7.3	2.9	5.8	ضرب (زوجته/ضربها) بقبضته أو باستخدام شيء آخر يمكن أن يؤذيها
8.4	4.9	0.7	1.4	ركل، جرح، ضرب، خنق أو حرق (زوجته/ركلها/جرها/ضربها/خنقها/حرقها)
2.7	1.1	0.1	0.3	هدد باستخدام أو بالفعل استخدام فرد، السكين أو أي سلاح آخر ضد (زوجته/ضدها)
11.3	7.0	2.6	4.3	العنف الجنسي
11.3	7.0	2.6	4.3	أجبر (زوجته/أجبرها) على ممارسة الجنس معه بالرغم من عدم رغبتها بذلك
830		725		إجمالي عدد المستطلعين الذين سبق لهم الزواج

وفي الدراسة الاقتصادية الحالية، سؤلت النساء عما إذا استخدمن ثلاثة أشكال من العنف ضد أزواجهن. وأفادت نسبة 8 في المئة من النساء بأنهن سبق لهن صفع أزواجهن أو ضربهم بأدوات معينة. كما أفاد 2 في المئة من النساء بقيامهن بدفع أزواجهن بقوة. واعترف ما نسبته 2 في المئة من النساء أيضاً بضرب أزواجهن بقبضة اليد أو أي أداة أخرى. انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، 2012.

وكما تظهر البيانات في وقت سابق من هذا الفصل، شعر العديد من المستطلعين بأن أشكال العنف هذه كانت طبيعية أو مبررة. وأقر ثلث الرجال وربع النساء في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES) في فلسطين، بأن «هناك أوقات تستحق فيها المرأة أن تتعرض للضرب». وفي ذات السياق، اتفق أكثر من نصف الرجال والنساء على حد سواء على أنه «ينبغي للمرأة أن تتحمل العنف للحفاظ على تماسك الأسرة» (انظر الجدول 6.6 أ). وتشير بعض الأبحاث إلى أن المرأة تدرك أن هذا الحث «للمحافظة على تماسك الأسرة» قد يرتقي إلى مستوى إستراتيجية للبقاء على قيد الحياة في السياق الفلسطيني.¹⁸ ووفقاً لهذا البحث، فإن تحمل النساء للعنف يأتي في إطار إدراكهن لذلك على أنه نتيجة لتقييد فرص الرجال وهوياتهم بسبب الآثار طويلة الأمد للاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر في المقدمة، فإن النزاع داخل الأسرة لا يلغي التعاون بين أفرادها، بل يؤسس لتفاهم فعلي بينهم. وتدرك المرأة في الأسرة وجود مصالح معينة، حتى وإن كان بعض تلك المصالح مهدداً.

وتظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجود روابط بين الأجيال في أعمال وتجارب العنف، وبما يتفق مع الكثير من المؤلفات الأدبية حول العنف ضد الشريك الحميم. ويشار هنا إلى أن الرجال الذين شهدوا خلال مرحلة طفولتهم تعرض أمهاتهم للعنف، أو الذين تعرضوا في طفولتهم لشكل ما من أشكال العنف الجسدي كانوا أكثر ميلاً للإبلاغ عن ارتكاب أشكال عاطفية، واقتصادية، ومادية للعنف وذلك في علاقاتهم مع البالغين. كما كان الرجال من ذوي الدخل المادي الأقل أكثر عرضة للإبلاغ عن ارتكاب أشكال عاطفية ومادية من العنف ضد الشريك الحميم.

ويبين البحث الكيفي المواقف السلبية تجاه العنف بين المشاركين من الرجال والنساء على السواء. وقال بعض المستجيبين أن استخدام العنف ضد المرأة هو أحد أعراض الضعف. ومن وجهة نظرهم، فإن العنف ضد المرأة ليس مؤشراً على قوة الرجل، بل على فقدانه للسيطرة.

”إن اللجوء إلى العنف لحل المشاكل يعد أمراً غير مقبول، فالعنف دليل على الضعف وليس القوة. كما أن السيطرة على حياة المرأة، بغض النظر عن العلاقة معها، غير مقبول ويعد ظلماً لها... لا أتحدث عن الضرب فقط، بل الإهانة أيضاً، وليس فقط العنف الجسدي... فضرب الرجل لها وإهانتها إشارة ضعف، لأن يشير إلى عدم قدرته على التقرب منها والتواصل معها...”

رجل، 45 عاماً، مهندس، رام الله

ولا يعتبر بعض المستجيبين أمهاتهم اللواتي تعرضن للعنف من قبل آبائهم كضحايا سلبيين للعنف. فقد أفاد البعض بأن الأمهات تبرز استخدام الآباء للعنف ضدهن كوسيلة للحفاظ على تماسك الأسرة. ورأى البعض الآخر أيضاً أن طرق تعامل أمهاتهم مع هذا العنف كان وسيلة لحمايتهم أثناء طفولتهم. وبالمثل، فقد أفاد بعض المستطلعين الذين شهدوا هذا العنف قد ترك فيهم شعوراً بالاستياء إزاء عجز أمهاتهم، وكذلك تجاه الأب الذي أظهر عجز أطفاله من خلال الأفعال التي ارتكبتها بحق أمهم. وقد وصف عدد قليل من النساء اللواتي تعرضن للعنف من الزوج، وحتى في أغلب الأحيان واصلن الحياة معه بالقول:

«لقد اعتاد زوجي على بكائي قليلاً [بعد استخدامه للعنف ضدي]، حيث كنت أغلق باب الغرفة على نفسي، ثم أهدأ، وبعدها أعود لأداء واجباتي المنزلية. ولكن في بعض الحالات من العنف التي كنت أشعر في مرحلة ما منها بالقوة، فقد قمت بتصعيد الأمور حتى كادت تصل إلى الطلاق. وحتى زوجي كان قد صدم بموقفي. وقال: «أصبحت قوية، والآن تريدان أن تظهرني قوتك علي». فالرجال لا يحبون أن تكون النساء أقوى منهم... أما الآن فقد اختفى [العنف]، لأنني في تلك الحلقة من العنف وقفت وتحديث وكان لي موقف ثابت. وكنت قادرة على قول: «لا، فهذا خط أحمر، وينبغي ألا يحدث أبداً. ولأن [العنف] قد حصل، فإن العديد من الأشياء قد انهارت بيننا».

امراة، 28 عاماً، عاطلة عن العمل، رام الله

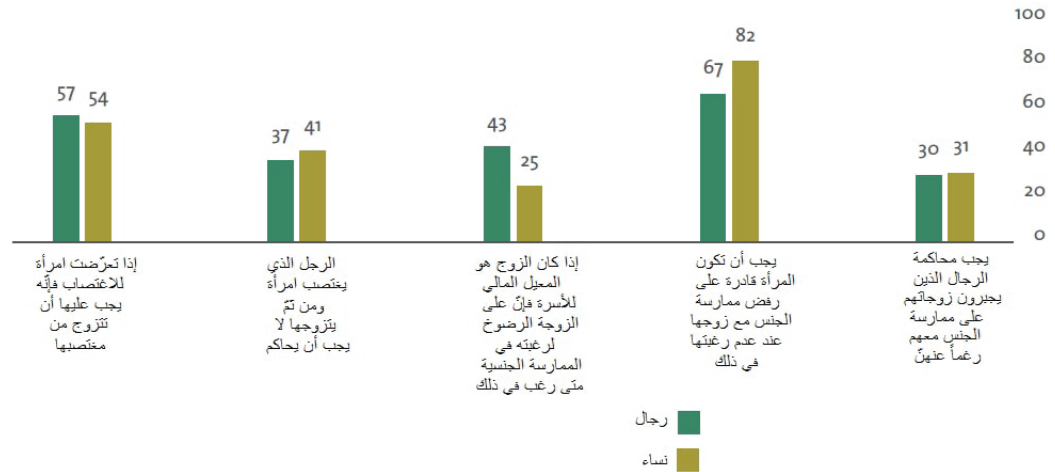
يميل العديد من الرجال وبعض النساء لعدم إدانة الاغتصاب. ويجمع أغلبية الرجال والنساء على أنه «إذا تعرضت امرأة للاغتصاب، فينبغي لها أن تتزوج من مغتصبها» (الشكل 6.6 أ). وفي جميع الحالات، يعتمد الرجال إلى تبرير مسألة الاغتصاب واعتباره حدثاً طبيعياً، بما في ذلك الاغتصاب في إطار الحياة الزوجية. وهنا برزت أكبر الاختلافات بين الرجال والنساء، وذلك فيما يتعلق بالتأكيد على أنه «في حال قيام الزوج بتوفير المال، فإن زوجته ملزمة بممارسة الجنس معه متى أراد». وأظهر 43 في المئة من الرجال مقابل 25 في المئة فقط من النساء تأييداً لذلك¹⁹. وعلى الرغم من أن أغلبية الذكور والإناث قد اعتبروا أن الزواج من المغتصب هو الحل لضحايا الاغتصاب، فإن ذلك يتناقض مع موقف الأغلبية من الجنسين بضرورة محاكمة المغتصبين.

19 للعنف الجنسي سياق قانوني معقد في فلسطين. وما زالت «قوانين زواج الاغتصاب» ما زالت قائمة في قانون العقوبات في غزة (استناداً إلى قانون العقوبات المصري السابق) وفي الضفة الغربية (استناداً إلى قانون العقوبات الأردني المستمر) حيث يمكن إعفاء المغتصب من العقاب إذا تزوج من ضحيته. ونادراً ما يتم تطبيق هذه القوانين أو اللجوء إليها في فلسطين، إلا أنها تعرّ عن معتقدات طويلة الأمد حول طبيعة الاغتصاب.

الشكل 6.6 أ

المواقف تجاه الممارسة الجنسية الإجبارية

النسبة المئوية للمستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و59 عاماً الذين وافقوا أو وافقوا بشدة على عبارات مختارة حول العنف الجنسي، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



يعتبر التحرش الجنسي في الشارع أمر شائع، ويلقى كثير من المستطلعين اللوم على الضحايا حول سبب حدوث هذا التحرش. وقد أفاد نحو خمس النساء في فلسطين بتعرضهن لشكل أو أكثر من أشكال التحرش الجنسي في الشارع. وبالمثل، فقد أفادت نسبة مماثلة من الرجال بقيامهم بارتكاب هذا التحرش (انظر الجدول 6.6 ب). ويعدّ التحديق\الغمز من أكثر سلوكيات التحرش شيوعاً، غير أن خمس النساء أيضاً أبلغن عن تلقي الصفيّر / التعليقات الجنسية و/أو تعرضن للملاحقة\المتابعة في مكان عام.

هذا وأبدى الرجال الأصغر سناً ميلاً أكبر للإبلاغ عن التحرش الجنسي. وتظهر البيانات أيضاً وجود روابط بين ارتكاب التحرش الجنسي وارتكاب أشكال أخرى من العنف. كما يشير مستوى الدلالة الإحصائية إلى أنّ الرجال الذين أفادوا بحصول أي من الأشكال الأربعة المذكورة أعلاه للعنف ضد الشريك الحميم كانوا أكثر توجهاً للإبلاغ عن التحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرجال الذين تعرضوا للعنف الجسدي في طفولتهم كانوا أكثر توجهاً للإبلاغ عن ارتكاب التحرش الجنسي.

الجدول 6.6 ب

العنف ضد المرأة المرتبط بالشارع: المستجيبون من الرجال والنساء

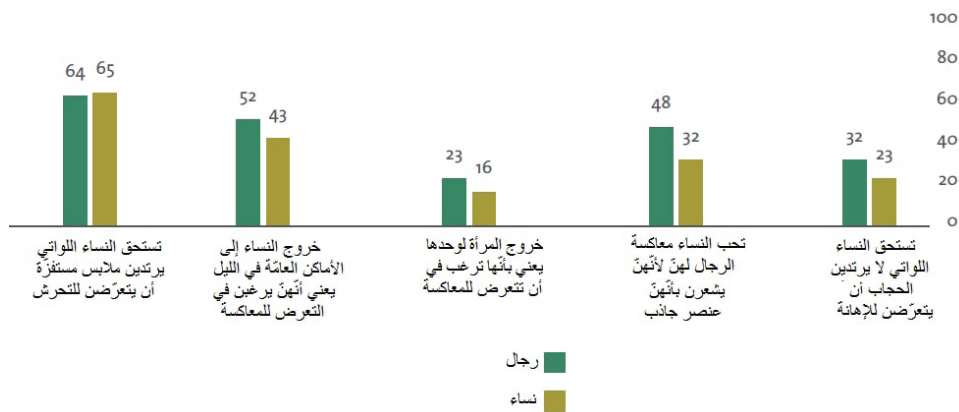
نسبة الرجال الذين ارتكبوا أفعالاً محددة من التحرش الجنسي / الاعتداء على النساء، والنساء اللواتي تعرضن لهذه الأفعال في الأماكن العامة، معدل التعرض لذلك على مدى الحياة، وخلال الأشهر الثلاث الماضية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016

النساء (متعرضات للتحرش)		الرجال (مرتكبي التحرش)		نوع التحرش / الاعتداء الجنسي
الشهور الثلاث الماضية (%)	مدى الحياة (%)	الشهور الثلاث الماضية (%)	مدى الحياة (%)	
20	31	20	34	التحديق أو الغمز
13	19	4	10	نداءات أو تعليقات جنسية
12	19	5	10	الملاحقة أو المتابعة
6	9	2	4	مكالمات هاتفية أو رسائل نصية فاحشة
6	8	3	5	تحرش عبر الانترنت
28	40	22	37	أي من الأعمال الجنسية المذكورة أعلاه التحرش / الاعتداء الجنسي

الشكل 6.6 ب

المواقف تجاه التحرش الجنسي / الاعتداء

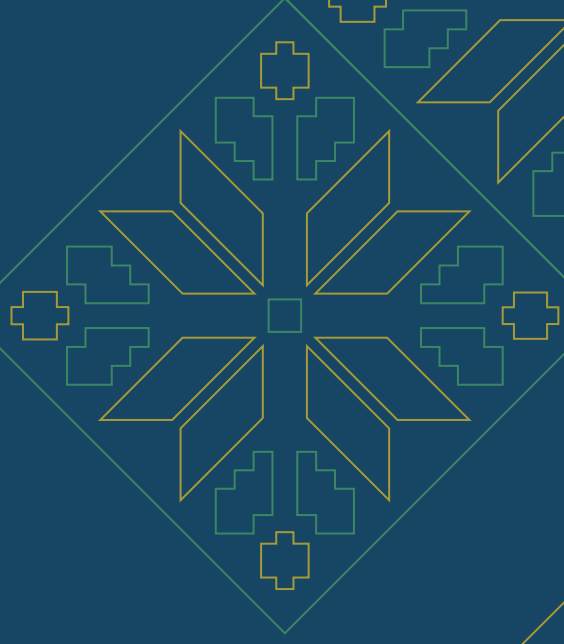
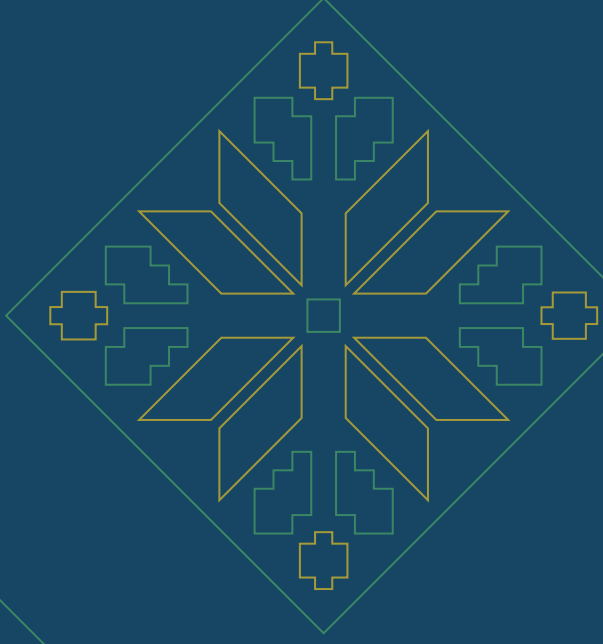
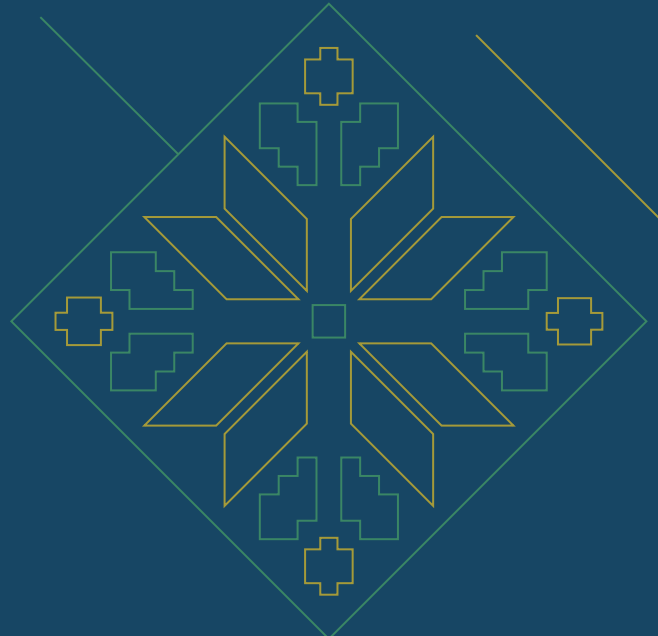
نسبة المستجيبين الذين «اتفقوا أو اتفقوا بشدة» على عبارات مختارة حول التحرش الجنسي / الاعتداء على النساء، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) فلسطين 2016



وكما يتضح من الشكل (6.6 ب)، فإن إلقاء اللوم على الضحايا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي أمر شائع، وذلك بالرغم من أن الرجال يعتمدون أكثر من النساء لإلقاء اللوم على النساء في مسألة التحرش الجنسي. فعلى سبيل المثال، يعتبر ثلثا الرجال والنساء تقريباً أن «النساء اللواتي يرتدين ملابس مستفزة يتحملن مسؤولية التحرش»، كما أن معدلات التوافق بين الرجال والنساء حول بنود أخرى مماثلة كانت أيضاً مرتفعة جداً. أما بالنسبة للمواقف المؤذية الأربعة المتبقية في الشكل (6.6 ب)، فقد كانت معدلات التوافق لدى النساء أقل بكثير منها لدى الرجال.

الفصل السابع

الاستنتاجات



لا تزال المواقف المحجفة المرتبطة بالنوع الاجتماعي شائعة في جميع أنحاء فلسطين. مع ذلك، وكما يظهر التقرير، فإن العديد من التحولات على مستوى العلاقات والمواقف المتعلقة بالنوع الاجتماعي هي قيد الحدوث في فلسطين. وتعتبر بعض هذه التحولات نتاجاً للقوى الهيكلية نفسها، وبعضها ناشئ عن المقاومة الفردية والجماعية للاحتلال، وبعضها الآخر ناشئ عن الجهود الحثيثة التي تبذلها الحركات الحقوقية النسوية. ولإحداث تغيير إيجابي، وعميق، وجذري، فإن ذلك يتطلب إجراء تغييرات هيكلية على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ولا يمكن أن تحدث هذه التغييرات إلا إذا حصلت فلسطين على استقلالها وتخلصت من الاحتلال. إذ لا يزال الاحتلال مصدراً ومبرراً للمحافظة على السلطة الأبوية ومحفزاً لها كسلوك من سلوكيات الهيمنة. فالاحتلال يتيح لأصوات معينة في المجتمع الفلسطيني تبرير الهياكل الاجتماعية الأبوية على أنها وسيلة لحماية المرأة والأسرة والدفاع عنهما. في الوقت نفسه، فإن العنف المنظم الذي يرتكبه نظام الحكم العسكري يعزز العنف بجميع صورته وأشكاله.

تشير نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فلسطين إلى أن تقسيم العمل في الأسرة لا يزال يعكس علاقات القوة غير المنصفة المبنية على النوع الاجتماعي. وهذا التقسيم غير العادل للأعمال المنزلية يضع عبئاً أكبر على المرأة، ويعيق مشاركتها في القضايا الاجتماعية والسياسية، ويجسد مركزها الهامشي داخل الأسرة والمجتمع. لذلك، فإن التغيير في أدوار النوع الاجتماعي في الأسرة قد يكون بمثابة نقطة انطلاق نحو توسيع فرص المرأة للوصول إلى العمل، والتعليم، والموارد. وسيطلب هذا التغيير تحولات في سوق العمل أيضاً، وذلك لمراعاة العمل المنزلي وإعادة تقسيمه. وعلى الرغم من أن الكثير من النساء قد استوعبن التوقعات بمشاركتهن الأساسية في الأعمال المنزلية، يبدو أن هناك زيادة في وعي النساء والرجال بأن التقسيم الحالي للعمل ليس مجحفاً فقط، بل يشكل عائقاً أمام التقدم الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للمرأة. وقد اكتسبت العديد من الناشطات الفلسطينيات إحساساً حقيقياً بالسلطة من خلال التحولات الاجتماعية المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. وبالنسبة للرجال الفلسطينيين الذين يتمتعون بمواقف إيجابية تجاه قضية النوع الاجتماعي، فقد حان الوقت لانضمامهم إلى النضال من أجل العدالة الحقيقية للجنسين في فلسطين. وتبين النتائج أن اتخاذ الرجال الفلسطينيين لمواقف إيجابية لم يعد أمراً كافياً، بل ينبغي عليهم أيضاً ترجمتها إلى واقع عملي، في الأماكن العامة والخاصة على حد سواء، وبذلك يشكلون مثلاً للأجيال المقبلة.

وفي الوقت نفسه، تظهر النتائج أن معظم الرجال الفلسطينيين لا يؤيدون القوانين التي يمكن أن تساعد على تحقيق العدالة بين الجنسين في فلسطين، بما في ذلك القانون الذي من شأنه أن يحقق المساواة في حقوق الميراث. وفي الوقت نفسه، فمن الواضح أيضاً أن المساواة الحقيقية بين الجنسين لا يمكن أن تتحقق من خلال إصدار تشريعات جديدة فقط. وكما تبين النتائج، فإن النظام القانوني والقضائي الفلسطيني هو نظام أبوي، ولذلك، يتم التلاعب في تنفيذ قوانين الشريعة التي تمنح المرأة حقوقاً في الزواج، والطلاق، والميراث. وفي حالات أخرى، فإنه من غير الممكن إنفاذ القوانين القائمة بخصوص المساواة بين الجنسين. كما أن انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة، والفقر، وقلة الموارد المادية تحد أيضاً من فاعلية هذا النهج وإمكانية الوصول إليه.

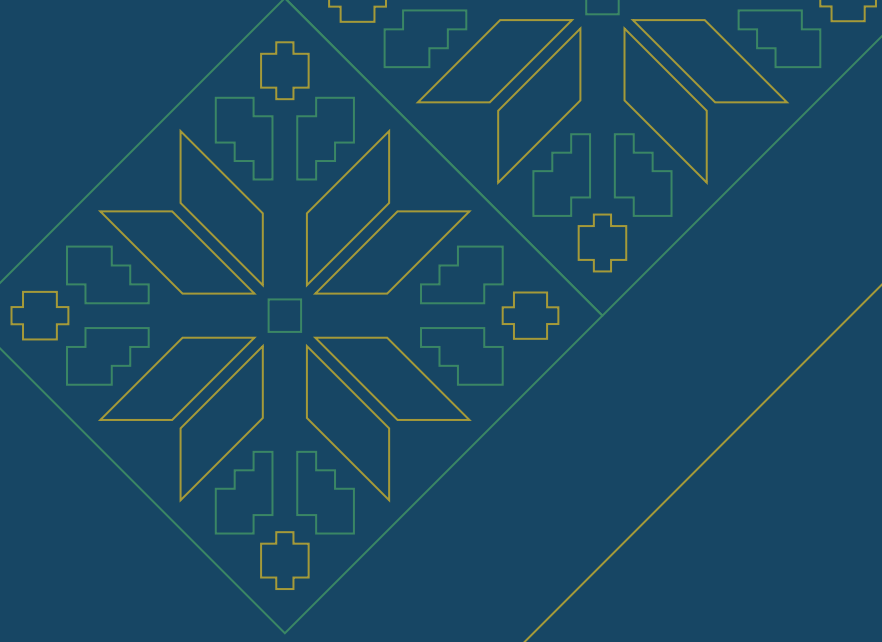
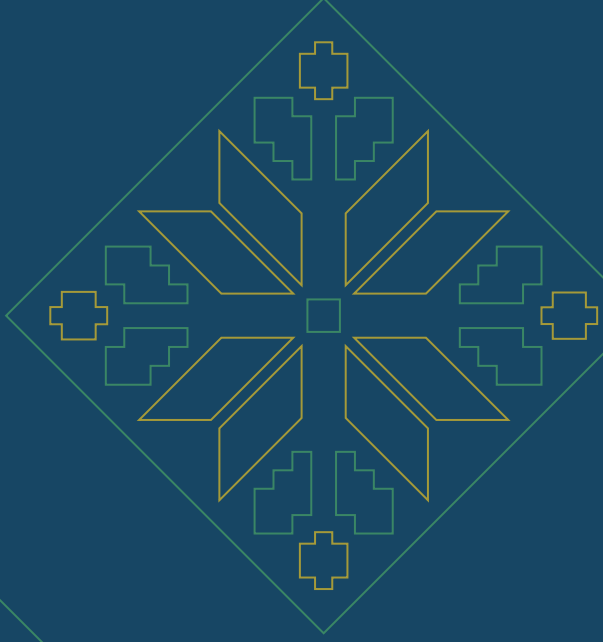
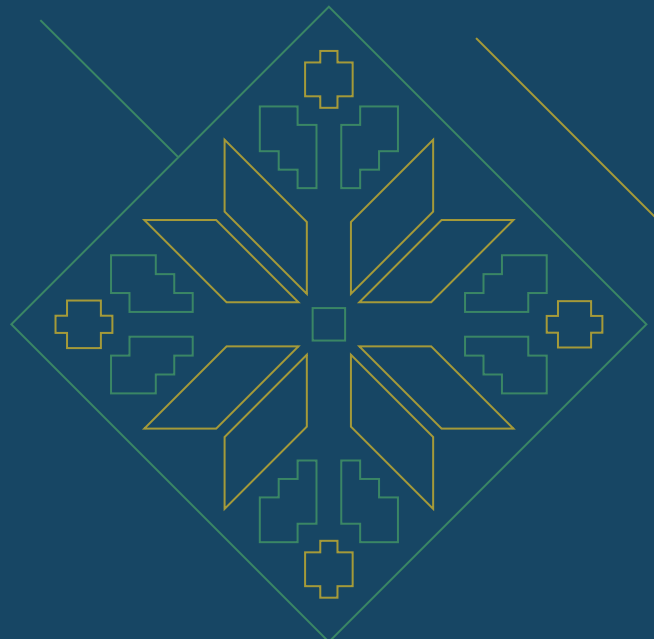
مع ذلك، تظهر البيانات حصول تغييرات حقيقية في المواقف والممارسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين بعض الرجال الذين أعربوا عن تقديرهم لقدرات المرأة ومكانتها المتساوية. وقد عبّر الرجال، من فيهم الرجال الذين تعرضوا للاعتقال السياسي، عن اعترافهم بقدرة المرأة على تحمل جميع المسؤوليات - بما في ذلك المسؤوليات الاقتصادية - للأسرة. وأبدى الرجال في الدراسة الكيفية استعداداً كبيراً للاعتراف بقيامهم بالتحيز ضد المرأة. وتؤكد هذه الأفكار على أن التغيير يأتي من خلال النضالات اليومية وتجارب الأشخاص العاديين، وليس فقط من خلال تدخلات الجهات العليا التي تأتي على شكل قوانين أو سياسات دولة، إذ أن هذه السياسات في فلسطين تعتبر غامضة، وتفتقر إلى الشرعية.

من الواضح أن أي تغيير حقيقي في الإطار القانوني يجب أن يرافقه تغييرات هيكلية على المستويات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وذلك لإنفاذ القوانين، وتوسيع نطاق الإلمام بالقانون، وتعزيز الثقة بالنظام القانوني. ويعتبر التعليم أحد هذه التغييرات الهيكلية الرئيسية. وتبين الدراسة أن الرجال من ذوي التحصيل العلمي الجيد كانوا أكثر ميلاً للإبلاغ عن قيامهم مؤخراً بالمشاركة في مهام منزلية تعتبر نسائية من الناحية التقليدية. وتظهر البيانات الكيفية أيضاً أن الأزواج الأصغر سناً والحاصلين على درجات علمية أعلى قد يكونوا قادرين على أن يصبحوا محفزين لإحداث التغييرات في مواقف وتصورات الأجيال المقبلة.

تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فلسطين أن التغيير يولد المزيد من التغيير، وينبغي أن يبدأ من المنزل. فالرجال الذين شارك أبائهم في أعمال منزلية نسوية، فضلاً عن الرجال الذين تربوا على أهمية القيام بذلك خلال طفولتهم، كانوا أكثر ميلاً للمساهمة بهذه الأعمال في إطار بيت الزوجية. ومن شأن الوالدين أن يدركا جيداً هذه الأفكار وأن يقوموا بالتدخلات ذات الصلة في مواقفهما نحو تقاسم العمل، وصنع القرار، وحرية التعبير، والمساواة في المعاملة بين الجنسين في المنزل. ويمكن أن يصبح ذلك نقطة انطلاق لتحقيق تقدم ملموس نحو إقامة علاقات أكثر إنصافاً على مستوى النوع الاجتماعي. فعندما تكون المواقف والسلوكيات الإيجابية متوازنة داخل الأسرة، فإن التغيير يمكن أن يصبح حقيقة واقعية.

الفصل الثامن

التوصيات



إن أي تغيير في مواقف وتصورات الأفراد والجماعات أو في علاقات القوة على مستوى النوع الاجتماعي، أو في مواقف الرجال وسلوكهم تجاه المرأة، ينبغي أن يشمل تحولاً شاملاً على مستويات مختلفة وأن يستند إلى نهج سياسي واقتصادي واجتماعي متكامل. في سياق مثل فلسطين، فإن التغيير ينبغي أن يقوم على أساس الاستقلال والتحرر من الاحتلال العسكري لتحقيق السيادة الكاملة والسيطرة على الموارد. كما لا بد لهذا التغيير أن يستند إلى نظام اقتصادي ذي وجه إنساني ويوفر الفرص للجميع، ويوسع الخيارات للجميع، وإلى عقد اجتماعي يقوم على أساس السلامة الاجتماعية التي توفر الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية للفئات الضعيفة. وأخيراً، لا بد لهذا التغيير أن يستند إلى تنشئة اجتماعية إيجابية تعزز المساواة والتعاون والشراكة بين الجنسين. وستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إحداث تغيير إيجابي في مواقف المجتمع وتصوراته، ولا سيما مواقف وتصورات الرجل تجاه المرأة، وتحقيق العدالة والإنصاف بين الجنسين. وتستهدف التوصيات الواردة أدناه جميع أصحاب المصلحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين والباحثين والحركات الاجتماعية، بما في ذلك حركات الشباب والنساء.

1. تعزيز التغيير في المجال الخاص

تشير نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في فلسطين إلى أن تقسيم العمل في الأسرة لا يزال يعكس علاقات القوة غير المنصفة على مستوى النوع الاجتماعي. وهذا التقسيم غير العادل للأعمال المنزلية يضع عبئاً أكبر على المرأة، ويعيق مشاركتها في القضايا الاجتماعية والسياسية، ويجسد مركزها الهامشي داخل الأسرة والمجتمع. لذلك، فإن التغيير في أدوار النوع الاجتماعي في الأسرة قد يكون بمثابة نقطة انطلاق نحو توسيع فرص المرأة للوصول إلى العمل، والتعليم، والموارد. وسيطلب هذا التغيير تنفيذ سياسات عمل صديقة بالأسرة وتحولات في سوق العمل أيضاً، وذلك لمراعاة العمل المنزلي وإعادة تقسيمه. كما ويتطلب هذا التغيير إدخال تعديلات على النظام التعليمي تتبع للمناهج الدراسية الوطنية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي أن تتحدى الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية القائمة حول النوع الاجتماعي، مما يسمح برسم صورة جديدة عن النساء والفتيات وكذلك الرجال والفتيان وبما يؤثر إيجابياً على عملية التغيير الاجتماعي.

2. إشراك الرجال في عدالة النوع الاجتماعي

تظهر البيانات بعض التغييرات في المواقف والممارسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين بعض الرجال الذين يقدرّون قدرات المرأة ومكانتها المتساوية. وصرّح العديد من الرجال، ومن بينهم أسرى سياسيين سابقين، أنهم يؤمنون بقدرة المرأة على إدارة جميع أنواع المسؤوليات - بما في ذلك المسؤوليات الاقتصادية - للأسرة. من هنا فقد حان الوقت لتشجيع الرجال الفلسطينيين من ذوي الأفكار النيرة وممن يتبنون مواقف إيجابية حول النوع الاجتماعي إلى الانخراط في النضال لتحقيق العدالة بين الجنسين في فلسطين، بما في ذلك القادة الدينيين وقادة المجتمع المحلي. وتحتاج منظمات المرأة إلى إقامة روابط وتحالفات مع الرجال الذين يدعمون بناء نظام منصف للنوع الاجتماعي في فلسطين، حيث يمكن للرجال في كثير من الأحيان أن يكونوا أكثر تأثيراً في مجال قضايا النوع الاجتماعي على نظرائهم من الرجال. كما وينبغي إشراك مثل هؤلاء الرجال كمصدر رئيس وفعال في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بدلاً من التعامل معهم كعقبة مفترضة. وفي الوقت نفسه، أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أنه لا يكفي أن يتخذ الرجال الفلسطينيون مواقف إيجابية فقط، بل يجب عليهم أيضاً ترجمتها إلى واقع عملي في الأماكن العامة والخاصة على حد سواء، وبذلك يكونوا مثلاً يحتذى للأجيال المقبلة.

3. اعتماد نهج شامل وكامل للمجتمع من أجل المساواة بين الجنسين

لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التشريعات الجديدة وحدها، خاصة عندما ينظر إلى التغييرات القانونية على أنها تخدم مصالح الرجال. لذلك، ينبغي لأي استراتيجيات قانونية للتغيير أن تحاول التغلب على عقلية "لا رابح ولا خاسر" التي لا زالت تهيمن على كثير من الرجال، ومحاولة إقناعهم بأهمية المساواة بين الجنسين وما تعود به من فوائد على الرجال والنساء والفتيات والفتيان، علاوة على كونها أمر ضروري للتنمية المستدامة. وكما تظهر النتائج أن النظام القانوني والقضائي الفلسطيني تحكمه قواعد أبوية تترجم إلى أطر قانونية وممارسات وقواعد اجتماعية. على هذا النحو، وحتى عند الاعتراف بحقوق المرأة فإنه يمكن التلاعب بها من خلال السياق الأوسع للمعايير الاجتماعية الرجولية التي تمنع الالتزام الفعلي بهذه الحقوق.

وكما هو الحال في كثير من الحالات، فإن ضعف إمام المرأة بالقانون وفقرها ومحدودية مواردها المادية تحدّ من حصولها على منافع الخدمات القانونية والقضائية المتاحة لها.

تؤكد هذه الأفكار أيضاً أن التغيير ينبغي أن يشمل التحديات والتجارب اليومية للأشخاص العاديين، لا أن ينحصر على التدخلات "الرأسية" من خلال القوانين والسياسات الحكومية.

إن أي تغيير حقيقي في الإطار القانوني يجب أن يكون مصحوباً بتغييرات هيكلية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك لإنفاذ القوانين وتوسيع نطاق محو الأمية القانونية، لا سيما بالنسبة للنساء المهمشات والنساء في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين الذين هم عرضة للاستغلال والحرمان خاصة من حقوق الميراث. كما ينبغي لهذا التغيير أن يعزز ثقة المرأة في النظام القانوني. ويعتبر التعليم أحد نقاط الدخول نحو هذه التغييرات الهيكلية الرئيسية. وتبين الدراسة أن الرجال ذوي التعليم الجيد كانوا أكثر ميلاً للإبلاغ عن قيامهم مؤخراً بالمشاركة في أعمال منزلية نسوية. وتبين البيانات الكيفية أن الأزواج الأصغر سناً ومن ذوي التعليم الجيد يمكنهم أن يكونوا عناصر فاعلة للتغيير في مواقف وتصورات الأجيال المقبلة. غير أنه يمكن تيسير أي تغيير في السلوكيات والممارسات القانونية من خلال الوكالة الجماعية. في هذا السياق، ينبغي تمكين الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة لمعالجة هذه القضايا وتعبئة النساء - بالتعاون مع الرجال - لإنفاذ الممارسة القانونية وتحسين الأطر القانونية، لا سيما وأن النساء غير المتزوجات لسنّ قدرات على مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وحدهنّ.

4. إدخال التغيير الاجتماعي من بوابة الأبوة والأمومة

تظهر البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فلسطين أن التغيير يولد المزيد من التغيير، ويجب أن يبدأ من المنزل. فالرجال الذين شارك أبائهم في أعمال منزلية نسوية، وكذلك الرجال الذين تربوا على أهمية القيام بذلك خلال طفولتهم، كانوا أكثر ميلاً بكثير للمساهمة بهذه الأعمال في إطار بيت الزوجية. ومن شأن الوالدين أن يدركوا جيداً هذه الأفكار وأن يقوموا بالتعديلات ذات الصلة في مواقفهما نحو تقاسم العمل، وصنع القرار، وحرية التعبير، والمساواة في المعاملة بين الجنسين في المنزل. ويمكن أن يصبح ذلك نقطة انطلاق لتحقيق تقدم ملموس نحو إقامة علاقات أكثر إنصافاً على مستوى النوع الاجتماعي. فعندما تكون المواقف والسلوكيات الإيجابية متوازنة داخل الأسرة، فإن التغيير يمكن أن يصبح حقيقة واقعية.

ومن المهم تشجيع الآباء على الانخراط في أدوار تربية الأطفال ورعايتهم كأداة فعالة لتغيير سلوكيات الأبناء ذكوراً وإناثاً. وفي هذا السياق، ينبغي تغيير الصور النمطية عن طريق عرض الصور المتعلقة بأدوار النوع الاجتماعي وفق ترتيبها الجديد في الكتب المدرسية، مع إظهار الرجال وهم يشاركون في أعمال منزلية كانت تعتبر نسوية بحكم العرف في السابق. وينبغي أيضاً توفير التعليم للوالدين، إذ أن برنامج الأبوة يصبح أداة ضرورية لاكتساب الشرعية والقبول الوطنيين، وإحداث تغييرات دائمة وإيجابية في الأدوار التقليدية للجنسين.

في الوقت ذاته، يحتاج تغيير النصوص وجعلها أكثر مراعاة لاحتياجات النوع الاجتماعي إلى تدخل الحكومة الفلسطينية ومنظمات الأمم المتحدة وإلى جهود منظمات المرأة الوطنية، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

5. تمكين تمثيل المرأة وقيادتها

يعتبر تعزيز المشاركة النسوية وتمثيل المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية مهمة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أدى غياب المرأة عن ساحات وهياكل صنع القرار إلى تهميش صوتها ونفوذها، وإلى عدم الاكتراث بهمومها. في الوقت ذاته، هناك آليات هامة موجودة بالفعل في النظام الانتخابي لمعالجة هذه المسائل. هذا ولا بد من تشجيع الاستثمار في نظام الكوتا القائم، ومن دعم المنظمات النسوية على القيام بدور فعال في إعداد المرشحات للانتخابات، والإعداد لمشاركتهنّ في الأحزاب السياسية إلى جانب رؤساء الأحزاب الرجال، وتشجيع المرأة على التنافس على المناصب العليا. وتعتبر هذه الأمور في غاية الأهمية في ضوء من توصلت إليه الدراسة الاستقصائية من أن 40 في المئة من الرجال المستجيبين يعتقدون أن النساء اللاتي يشاركن في المناصب السياسية أو القيادية لا يمكن أن يكنّ أيضاً زوجات وأمّهات جيدات.

6. تحسين وإنفاذ القوانين المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة

تحسين وتنفيذ الإصلاحات التشريعية المتعلقة بحقوق المرأة، لا سيما تلك المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتم ذلك من خلال حملات النقاش والتوعية العامة لمساعدة الرجال على فهم مسوغات هذا التغيير لحياتهم ورفاههم. وللقيام بذلك، من المهم ضمان إقرار قوانين منصفة وآليات كافية لإنفاذ القانون، لمحاسبة الجناة وتزويدهم بما يلزم من إعادة تأهيل. كما أن هذه القوانين

هامّة لتزويد ضحايا العنف من النساء والفتيات وكذلك الناجيات من العنف بخدمات رعاية وحماية شاملة، وعالية الجودة، ومصممة خصيصاً لهنّ. ومن المهم أيضاً تدريب المعلّمين على أساليب تدريس خالية من العنف وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وتدريبهم على كيفية التعرف على إساءة معاملة الأطفال والاستجابة لها. ومن الضروري أيضاً توفير التدريب التوعوي حول النوع الاجتماعي لطواقم إنفاذ القانون من الرجال وتشجيعهم على تجنيد المزيد من النساء في هذه المهنة ذات الطابع الرجولي عُرفاً.

7. تعزيز نماذج رجولة إيجابية

هناك حاجة للعمل مع مختلف وسائل الإعلام والشركاء من الأوساط الفنيّة لحثّهم على تبني خطاب بديل ورسم صور إيجابية وتقديمية عن الرجال لتكون مرجعاً لجميع الأجيال، ولا سيما الجيل الأصغر سناً. ويمكن أيضاً تطوير أدبيات جديدة بالاعتماد على جمع البيانات، بما يقدّم نماذج إيجابية مبنية على الدليل العلمي وبما يفسح الطريق نحو المساواة بين الجنسين.

8. تمكين الشباب كوكلاء للتغيير

العمل مع الشباب من خلال برامج التعليم الشعبي لحشد الجهود والضغط من أجل الدفاع عن حقوق النساء والفتيات ليكونوا شركاء في التغيير، وذلك من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، ممّا يساهم في تعظيم إمكانات الشباب والشابات ليصبحوا مفكرين ناقدين والعمل معهم لتحويل المواقف والتصورات السلبية نحو العدالة بين الجنسين. وينبغي أيضاً تقديم دورات حول الرجولة في الجامعات وتبني خطاب الرجولة على مستويات مختلفة من التدريب حول النوع الاجتماعي، في إطار تدخلات منظمات المجتمع المدني. ومن الضروري ضمان أن تكون برامج واستراتيجيات الشباب بمثابة ركن قوي للمساواة بين الجنسين وبما يشمل إشراك الرجال الشباب في هذه العملية.

9. وضع أجندة بحثية حول الرجال والرجولة

وضع برامج بحثية قادرة على إنتاج معارف هامّة عن الرجال والرجولة مع التركيز على التنفيذ أو إنتاج بحوث قادرة على دعم السياسات الرامية إلى تعزيز العدالة بين الجنسين.

10. التركيز على صحة الرجال كمتطلّب

كشفت الدراسة الاستقصائية عن بعض الأمور المثيرة للقلق فيما يتعلق بالتماس الرعاية الصحية للرجال في فلسطين. وتشير البيانات إلى أن الرجال لا يستخدمون الخدمات الصحية بوتيرة أقل من النساء فقط، بل يميلون أيضاً إلى استخدامها في حالات الحاجة الطبية العاجلة في المقام الأول لا من باب الوقاية والرعاية الذاتية. من هنا، فإنّه من الضروري تعزيز سلوك الرجال فيما يتعلّق بالتماس الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أنّ الضائقة النفسية الاجتماعية للرجال (وخاصة في غزة) مرتفعة جداً. وتميل البرامج الحالية في مجال الصحة النفسية والعقلية إلى التغاضي عن الرجال كمجموعة مستهدفة، في حين أنّ الرجال كثيراً ما يترددون في التماس الرعاية الصحية العقلية وأنواع أخرى من الدعم النفسي والعاطفي. وتحتاج البرامج النفسية والاجتماعية القائمة (وخاصة في غزة) إلى إيجاد سبل لمعالجة هذه الاحتياجات بين الرجال.

11. تحويل الهياكل

تتطلّب التغييرات الحقيقية تغييرات هيكلية. ومن أجل إحداث تغيير عميق وجذري وإيجابي، يلزم إجراء تغييرات هيكلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن أن تحدث هذه التغييرات إلا إذا تحررت فلسطين من الاحتلال. إذ لا يزال الاحتلال يشكل عقبة هيكلية نحو التغيير، وهو مصدر للمحافظة على التقسيمات والعلاقات السلطوية القائمة بما فيها السلطة الأبوية كسلوك من سلوكيات الهيمنة. فالاحتلال يتيح لأصوات معينة في المجتمع الفلسطيني تبرير الهياكل الاجتماعية الأبوية على أنّها وسيلة لحماية المرأة والأسرة والدفاع عنهما. في الوقت نفسه، فإنّ العنف المنظم الذي يرتكبه نظام الحكم العسكري يعزز العنف بجميع صورته وأشكاله.

إضاعة على المنظمات غير الحكومية معاً من أجل التغيير

في مكتب صغير في رام الله لايتوقف رنين الهاتف. سبعة أيام في الأسبوع، 1.5 مليون مكالمة سنوياً، ثمّة فريق من الرجال والنساء الفلسطينيين على جاهزية كاملة للرد على الاستفسارات من جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وعلى سبيل الدعاية، يقول الفريق: «كل دقيقتين، إذا أصبح الخط صامتاً، نتحقق لمعرفة ما إذا كانت هناك مشكلة فنية». لكن عملهم لا يثير الضحك، لأن مركز الاتصال هذا ينتمي إلى مؤسسة سوا / كل النساء معاً اليوم وغداً، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية الرائدة في فلسطين التي تتناول موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.

«سوا» تعني «معاً»، ويكل معنى الكلمة، فإن المنظمة تعد واحدة من المجموعات القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعمل مباشرة مع الرجال والفتيات فيما يخص حقوق المرأة. ومن الأمثلة على ذلك خط المساعدة الخاص بالأزمات، حيث يتوافر على الهاتف والبريد الإلكتروني والفيسبوك للتعامل مع أكثر من 2000 حالة في الشهر، منها 40 في المئة تقريباً تشمل الرجال والفتيات. والغالبية العظمى من المتصلين الذكور أقل من سن 21 عاماً وهم ضحايا العنف المنزلي (بما في ذلك الاعتداء الجنسي داخل الأسرة) أو التنمر في المدرسة والمجتمع. ومع ذلك، فإنّ الكثيرين منهم يطالبون بمعرفة بعض الحقائق الأساسية للحياة، وذلك في ظل غياب برنامج رسمي للتربية الجنسية في المدارس الفلسطينية. كما يصعب على العديد من المتصلين فهم مؤهّم الشخصي. ويتم تدريب فريق من المستشارين في «سوا»، بشكل خاص، لتلبية احتياجات المتصلين من الذكور والإناث، وفي حالة العنف، يتم إحالة المستفيدين إلى شبكة تضم أكثر من 500 من مقدمي الدعم الطبي، والقانوني، والنفسي، والاجتماعي.

ومن خلال خط المساعدة الذي قدّم المشورة حيال القضايا التي تواجه مجتمعاتهم، فقد أعدت «سوا» مجموعة من البرامج الأخرى. فعلى سبيل المثال، هناك حصص خاصة «بصحة الأسرة» وهي عبارة عن جلسات لامنهجية تجرى في اثنتي عشرة مدرسة في القدس الشرقية ورام الله وذلك لإعطاء الطلاب فرصة لمعرفة التغيرات في أجسادهم ومشاعرهم. وتقدّم العيادات المتنقلة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات فحوصاً طبية وخدمات للصحة الجنسية والإنجابية للرجال، وتستفيد بذلك من فرصة التحدث مع المستفيدين بشأن العنف وقضايا النوع الاجتماعي.

ووفقاً لسوا، فإن العمل مع الرجال غالباً ما يشكل تحدياً، وخاصة في الانخراط مع الشباب الذين نشأوا في ظل الأصولية الدينية والذين يميلون إلى اتباع نهج أكثر محافظة في الأدوار والحقوق المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ولتحويل وجهات نظرهم، تقوم سوا بتدريب قادة المجتمع المحلي - مثل المسؤولين المنتخبين، والشخصيات الدينية، والقضاة، وضباط الشرطة، والمحامين - ممن ينشطون في حل المشاكل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وذلك بهدف مساعدتهم على إدراك الضرورة الملحة لتناول موضوع العنف ضد المرأة وتقديم الدعم الأفضل لأولئك الذين يتعرّضون لسوء المعاملة. ومن ثمّ قامت هذه الشخصيات المؤثرة بتعميم الرسالة في تجمّعاتهم السكانية - فعلى سبيل المثال قام محافظ الخليل بالتحدّث علناً عن العنف ضد المرأة، كما قام العديد من الوعّاظ بتقديم حُطَب حول هذا الموضوع. وفي البداية، قاوم العديد من الرجال والنساء أيضاً الفكرة بدعوى أنّ رسائل التمكين هذه «غريبة» وتشكل خطراً على الأسرة. لكن مع مرور الوقت، ومن خلال التدريب فإنّ المواقف تتحول ببطء - على الرغم من أنّ الطريق لا تزال طويلة وصعبة أمام «سوا» والمجتمعات التي تخدمها، وذلك لتمكين الرجال والنساء من العمل سوياً من أجل تبني حقوق متساوية للجميع.

لمعرفة المزيد، يرجى زيارة الموقع www.sawa.ps

أعدت هذه الإضاعة على المنظمات غير الحكومية من قبل بروموندو